

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية

٢٠٠٨ - ٢٠١٧

**The Impact of the Regional Variables On the Turkish-Israeli
Relations 2008-2017**

إعداد

خيرات عبد الكريم راشد المشاقبة

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد المقداد

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة آل البيت - العام الدراسي

٢٠١٨ - ٢٠١٩

تفويض

أنا "خيرات عبد الكريم راشد المشاقبة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ : / / ٢٠١٩

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: خيرات عبد الكريم راشد المشاقبة الرقم الجامعي:

التخصص علوم سياسية الكلية : معهد بيت الحكمة

أعلن أنني ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية
المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد
رسالتي بعنوان :

أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية ٢٠٠٨-٢٠١٧
وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل
والاطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو
أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة
إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير
ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية
التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق
في النظام أو الاعتراض أو الطعن، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس
العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب التاريخ : / / ٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة

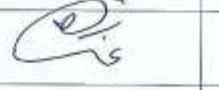
قدمت هذه الرسالة بعنوان : **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية ٢٠٠٨-٢٠١٧** استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت. نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ ٢٠١٩ / / م.

إعداد

خيرات عبد الكريم راشد المشاقبة

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد المقداد

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور محمد مقداد (مشرفاً ورئيساً)
	الأستاذ الدكتور صابح السرحان (عضواً)
	الأستاذ الدكتور عاهد المشاقبة (عضواً)
	الأستاذ الدكتور خير ذيابات (عضواً خارجياً)

الإهداء

اهدي هذا الجهد المتواضع
لمن كانت وما زالت شمعة تنير طريقي امي الغالية.
الى الجدار الذي اتكى عليه
كان وما زال سنداً و عوناً لي ابي العزيز.
الى رفيق حياتي وشريك عمري زوجي العزيز
الى الاعزاء الذين قدموا كل جهد و دعم إخوتي الاكارم

شكر وتقدير

ولان بالشكر تدوم النعم وترتقي الأمم وتعلو بارتقاء العلم والهمم، فإنني أتوجه بالشكر الجزيل المقرون بالاعتراف بالجميل إلى الدكتور المُشرف محمد المقداد الذي حباه الله بعلم وافر وعطاء لا حد له تتحني الكلمات اجلالاً عند وصف مكنوناته ولعظيم فضله العلمي في منحه لي الكثير من الوقت والجهد والخبرة والعلم مما ذلل الصعوبات التي واجهتها حتى انجزت هذه الدراسة في صورتها النهائية.

كذلك لا أنسى الذين مهدوا الطريق أمامي للوصول إلى هذه المرحلة من العلم إلى أصحاب التميز والعطاء وأخص بالذكر كل من الدكتور صايل السرحان فلك مني كل التقدير والاحترام، والدكتور عاهد المشاقبة، والدكتور خير ذيابات، لكم مني كل معاني الحب والتقدير.

الباحثة

خيرات المشاقبة

قائمة المحتويات

ز	قائمة المحتويات
ط	ملخص
ي	Abstract
١	المقدمة
٢	أولاً: أهمية الدراسة:
٣	ثانياً: أهداف الدراسة:
٣	ثالثاً: مشكلة الدراسة:
٤	رابعاً: فرضية الدراسة:
٥	خامساً: حدود الدراسة:
٦	سادساً: متغيرات الدراسة:
٦	سابعاً: منهجية الدراسة:
٩	ثامناً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة:
١١	تاسعاً: الدراسات السابقة:
١٩	الفصل الأول ما هية المتغيرات الإقليمية وطبيعتها
٢٠	المبحث الأول مفهوم المتغيرات الإقليمية ومحدداتها
٢١	المطلب الأول طبيعة المتغيرات الإقليمية ومفهومها
٢٥	المطلب الثاني العوامل والمحددات التي تؤثر في المتغيرات الإقليمية
٣٢	المبحث الثاني الأسس والركائز التي تحدد مكانة الدول الإقليمية
٣٣	المطلب الأول متطلبات الدولة القائد في الإقليم
٣٩	المطلب الثاني القضايا التي تحدد التباعد والتقارب بين دول الإقليم

الفصل الثاني المتغيرات الإقليمية والعلاقات التركية - الإسرائيلية خلال فترة الدراسة	٤٥
المبحث الأول التطورات في العلاقة التركية - الإسرائيلية خلال فترة الدراسة... ٤٦	٤٦
المطلب الأول المتغير القيادي في تركيا وأثره على العلاقة التركية الإسرائيلية.. ٤٧	٤٧
المطلب الثاني الاحتجاجات الشعبية العربية والعلاقة التركية الإسرائيلية..... ٥٨	٥٨
المبحث الثاني المحدد الدولي ودوره في تقارب او تباعد العلاقات التركية - الاسرائيلية..... ٦٧	٦٧
المطلب الأول الولايات المتحدة الأمريكية..... ٦٧	٦٧
المطلب الثاني الاتحاد الأوروبي..... ٧٦	٧٦
المطلب الثالث محصلة أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقة التركية-الإسرائيلية. ٨٥	٨٥
المطلب الرابع مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية..... ٩٤	٩٤
الخاتمة..... ٩٦	٩٦
المصادر والمراجع..... ٩٩	٩٩
المراجع العربية:..... ٩٩	٩٩
المراجع الاجنبية:..... ١١٤	١١٤

أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية ٢٠٠٨-٢٠١٧

إعداد

خيرات عبد الكريم راشد المشاقبة

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد المقداد

مُلخَص

هدفت الدراسة إلى بيان أهم المتغيرات الإقليمية التي أثرت على العلاقات التركية الإسرائيلية، وبيان طبيعة السياسة الخارجية لكل من تركيا وإسرائيل في التعامل مع المتغيرات الإقليمية، ودارت مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير المتغيرات الإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية في المنطقة، وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن المتغيرات الإقليمية هي الأكثر تأثيراً على العلاقات التركية الإسرائيلية، وللوصول إلى نتائج الدراسة استخدمت الباحثة كل من منهج تحليل النظم السياسية ومنهج المصلحة الوطنية.

كما أظهرت الدراسة أنه وبالرغم من التوتر في العلاقات السياسية بين الجانبين إلا أن هذا التوتر لم يؤثر على العلاقات الاقتصادية بينهما، بل على العكس تعددت الإتفاقيات التجارية واستمر التعاون بين الجانبين اقتصادياً وعسكرياً.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات من أهمها: وجود تطورات في العلاقات التركية الإسرائيلية، وخاصة في الجوانب الاقتصادية والسياسية، وأن تلك التطورات تعمل على إيجاد حلول للمشاكل العالقة بين الجانبين.

The Impact of the Regional Variables On the Turkish-Israeli Relations 2008-2017

Preparation

Khairat Abdul Karim Rashid Almshakaba

Supervised by Prof. Dr.:

Mohamed Mekdad

Abstract

the aim of this study was to indicate the most important regional variables that influenced the Turkish-Israeli relations from 2008-2017, In addition to description of the nature of the foreign policy of both Turkey and Israel in dealing with the extent to which regional variables effect on relations between Turkey and Israel and has concluded a set of conclusions: that there is overlap among all of Turkey & Israel On issues involving each despite growing trade and economic relations between the two countries. and considers the Arab spring rebellions that swept some Arabic countries and contributed to road paved in Turkish-Israeli relations after tensions, and consider March Israeli Turkish relations during the past years proved there was a crisis between the two countries on but real political media crisis diplomacy of awesome surfing waves falls and rise, showing that the crisis was.

المقدمة

تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية من المواضيع الهامة التي تؤثر وتتأثر بالأحداث المتسارعة في المنطقة سياسيا واقتصاديا، فهي علاقات تمتد على مدى عشرات السنين، ويمكن القول أن البيئة الإقليمية للدولة تؤثر على قراراتها وخياراتها الإستراتيجية، وتعد تركيا من الدول التي تأثرت ببيئتها الإقليمية خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢م، حيث أصبحت تركيا فاعل إقليمي ومحوري في ضوء ما شهدته المنطقة من تطورات وتغيرات تمثلت في اندلاع ثورات الربيع العربي ، خاصة الثورات التي شهدتها مصر، والتي شكلت تهديد للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وقد تمثلت هذه التغيرات الإقليمية أيضا في إيران على اعتبار أنها قوة نووية، حيث أعطت إسرائيل البرنامج النووي الإيراني أهمية كبيرة، كونها لا تريد أن يكون لها منافس في هذا المجال، أما تركيا ترى أنه من حق أي دولة الحصول على القوة النووية، بحيث لا تؤثر على أي كيان آخر، لكن من أهم هذه التطورات هو استمرار الأزمة السورية، حيث ساهمت هذه المتغيرات في حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة .

وعلى الرغم من العلاقات المتميزة بين الجانبين خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن هذه العلاقة شابها القلق خاصة من الجانب الإسرائيلي، وبعد وصول الحزب الحاكم الى السلطة، الذي حمل في خطابه السياسي توجهات إسلامية لا تروق لإسرائيل وخاصة انتقاداته المتزايدة للسياسات الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين.

وقد استمرت العلاقات التركية الاسرائيلية بوتيرة مقبولة بالرغم من الخلافات على بعض النقاط حيث استمر التعاون الاستراتيجي بين الدولتين حتى اواخر العام ٢٠٠٨، حين شهدت الدولتين بوادر ازمة ثقة اوصلت الدولتين الى حد القطيعة بسبب

الحرب التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة ، بالاضافة الى السلوكيات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين ، وقد اتسمت العلاقات في تلك الفترة بتارجحها ، خاصة ان تركيا كانت تبحث عن دور مُعين في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية من جهة ومع الدول الاسلامية من جهة اخرى ، وهذا التحرك التي كانت تقوم به تركيا كان يزعج ويقلق اسرائيل .

وبناء على ما تقدم سيتم تسليط الضوء طبيعة المتغيرات الاقليمية ومفهومها، والعوامل والمحددات التي تؤثر فيها، وتوضيح الاسس والركائز التي تحدد مكانة الدول الإقليمية، وبشكل خاص على تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية في توجهاتها المختلفة السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والتجارية، ومحاولة استشراف المستقبل، وبيان محصلة أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقة التركية الإسرائيلية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية دراسة موضوع أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية في هذه المرحلة في ضوء ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من متغيرات سياسية وأمنية كان لها بُعد إقليمي ودولي، وفي هذا المجال تبرز لنا أهميتين هما:

١- الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الموضوع العلمية (النظرية) في محاولتها تحليل العناصر المؤثرة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، والعناصر التحليلية التفسيرية التي تتضمنها والتي تؤثر في شكلها ونموها وتطورها، وما تكتنفها من متغيرات إقليمية ودولية، بالإضافة الى تقديم إطار نظري متكامل لمفاهيم العلاقات الخارجية والأطر العلمية في تحليل تلك العلاقات ودراستها.

٢- الأهمية العملية:

تأتي هذه الدراسة كونها تعمل على تحليل أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات بين تركيا وإسرائيل ومعرفة طبيعة العلاقات على أرض الواقع من الناحية التطبيقية في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧، حيث تتمتع تركيا بموقع متميز بين دول الإقليم مما يساهم في جعلها حلف استراتيجي في المنطقة، كما أن تركيا ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع إسرائيل.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

١. بيان أهم المتغيرات الإقليمية التي أثرت على العلاقات التركية-الإسرائيلية في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧.
٢. بيان طبيعة السياسة الخارجية لكل من تركيا وإسرائيل في التعامل مع المتغيرات الإقليمية (نمطاً وسلوكاً).
٣. بيان مدى تأثير المتغيرات الإقليمية على العلاقات بين تركيا وإسرائيل في فترة الدراسة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

فرضت المعطيات البيئة الإقليمية والتي لا زالت تُشكل تحديات سياسية وأمنية واقتصادية وجيوسياسية وتهديدات كان لها الأثر المباشر في صياغة وتشكيل طبيعة العلاقات بين تركيا وإسرائيل، الأمر الذي فرض على صنّاع القرار في تركيا وإسرائيل ضرورة أخذ تلك المتغيرات عند رسم طبيعة السياسة الخارجية على المستوى الإقليمي ثم الدولي. وعليه يُمكننا صياغة السؤال المحوري التالي: ما أثر

المُتغيرات الإقليمية على العلاقات التركية-الإسرائيلية من ٢٠٠٨-٢٠١٧؟

ويتفرع عن السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أثر تطورات السياسة الخارجية لكل من تركيا وإسرائيل على تطور العلاقات بينها؟
٢. ما أثر المُتغيرات الدولية على طبيعة العلاقات بين تركيا وإسرائيل؟
٣. ما مدى انعكاس المُتغيرات الإقليمية على السلوك السياسي لكل من تركيا وإسرائيل على العلاقات بينهما؟
٤. ما هي طبيعة السياسة الخارجية التي تم اتباعها لكل من تركيا وإسرائيل في التعامل مع المُتغيرات الإقليمية والدولية؟
٥. الى أي حد تأثرت كل من تركيا وإسرائيل بالمُتغيرات الإقليمية في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الآتية: إن المُتغيرات الإقليمية هي الأكثر تأثيراً على العلاقات التركية-الإسرائيلية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

١. هناك علاقة ارتباطية مُشتركة بين المُتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وبين طبيعة العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

٢. كلما كان هناك استقرار في المُتغيرات الإقليمية كلما أثر ذلك ايجاباً على العلاقات التركية-الإسرائيلية.

٣. كلما كانت العلاقات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والأمنية بين تركيا وإسرائيل في حالة جيدة كلما كانت العلاقات بينهما ايجابية على المُستوى الإقليمي.

٤. كلما كان هناك وعياً وتحليلاً والتزاماً بالقضايا الرئيسية الإقليمية كلما كانت العلاقات ايجابية بين تركيا وإسرائيل.

خامساً: حدود الدراسة:

لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة (٢٠١٧-٢٠٠٨). أما اختيار عام ٢٠٠٨ بداية للفترة الزمنية من منطلق ان هذا العام شهد تغيرات عالمية واقليمية لا سيما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، حيث ادخل هذا العدوان العلاقات بين البلدين في مرحلة جديدة اتسمت بالتوتر السياسي وبازدياد حدة وتيرة انتقادات تركيا للسياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وأراضيه المُحتلة ، ودخلت العلاقات بمزيد من التدهور بعد اعتداء الجيش الإسرائيلي على اسطول الحرية وسفينة (مرمرة) في المياه الدولية، وطرد السفير الإسرائيلي من تركيا كردة فعل على الاعتداءات الإسرائيلية.

أما نهاية الفترة فقد روعي أن يكون العام (٢٠١٧) لان هذا العام هو التاريخ الذي نتوقف عنده للحصول على البيانات والمعلومات التي تمكّننا من انجاز هذه الدراسة.

سادسا: مُتغيرات الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المُتغيران التاليان:

١. المُتغير المُستقل: وقد تمثل في المُتغيرات الإقليمية.

٢. المُتغير التابع: وقد تمثل في العلاقات التركية-الإسرائيلية.

سابعا: منهجية الدراسة:

استنادا الى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي تسعى الباحثة للاجابة على تساؤلاتها والاهداف التي يتوخى تحقيقها. فقد وجد من الانسب استخدام منهج تحليل النظم ومنهج المصلحة الوطنية وفيما يأتي عرض موجز لكل من هذه المناهج:

منهج تحليل النظم:

إن منهج تحليل النظم مقتبس أساسا من تطبيق نظرية النظم في دائرة العلوم الاجتماعية الأخرى، تمثل هذه النظرية تطور حديث للمنحنى السلوكي في تحليل العلوم الاجتماعية ومن أهم رواد هذا المنهج مورتن كابلان وديفيد سنغر وتشارلز ماكلياند وروزناو (الخرجي، ٢٠٠٩، ص ٨٨).

يقوم منهج تحليل النظم بتحليل كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ويربط بينها، ويسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة، والسياسة الدولية ويرى أن السلوك السياسي الخارجي لأي دولة هو في حقيقته مخرجات لعملية تفاعلية تبدأ باستقبال حافز خارجي ويتم الاستجابة له من قبل صناعات القرار، أما الأهداف العلمية

التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل هي : التوصل الى القوانين، والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم، وتحديد مصادرها، ومظاهر الإنتظام فيها كذلك التوصل إلى إستنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والإختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية، والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر (Andrew:1967,p27)

ويعتبر كابلن أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل اساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها (النعيمي، ٢٠٠٩، ص١٦٢).

كما يرى ماكيلاند أن السلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ والعطاء مجتمعا وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي (الربيع، ١٩٩٤، ص٨٠٧).

إذا حسب منهج تحليل النظم فإن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف.

تعتمد الدراسة على هذا المنهج في تحليل بنية النظام السياسي القائم في تركيا والمتغيرات التي طرأت عليه وساهمت في إعادة رسم الدور التركي ليصبح أكثر فاعلية وتأثيرا في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال هذا المنهج يمكن تحليل المتغيرات التي طرأت في النظام الدولي بشقيه الإقليمي والعالمي التي أدت إلى تغيير

في موازين القوى حيث برزت قوى جديدة مقابل تراجع لقوى إقليمية أخرى. ومن أهم الأحداث التي شهدتها النظام الإقليمي والتي أثرت بشكل مباشر في الدور التركي هي أحداث الربيع العربي التي انطلقت في نهاية عام ٢٠١٠ وحالة الفراغ التي سادت في المنطقة بعد إنهيار النظام الإقليمي العربي بفعل الإحتلال الأمريكي للعراق، كل هذه العوامل دفعت تركيا لملء هذا الفراغ، اضافة الى تنامي بعض القوى الإقليمية مثل إيران وتصاعد نفوذه في المنطقة.

منهج المصلحة الوطنية:

١- أصحاب المنهج ومفهومه:

ينبثق هذا المنهج عن النظرية الواقعية، باعتبار أن مفهوم هذا المنهج يرتبط بدرجة كبيرة بنظرية القوة، وقد أسهم "هانز مورغانثو"، في إيجاد هذه النظرية وتطويرها، ولم يتردد في ربط المصلحة الوطنية بالقوة، إذ تبقى القوة هدف رئيس من اهداف الدولة في علاقاتها الخارجية مع الفاعلين الدوليين.

٢- مقومات المنهج وركائزه:

استنادا إلى مفهوم هذا المنهج يرى أصحاب هذا المنهج أنه يمكن التنبؤ بسلوكيات الدول وفق ما تمليه عليها مصحتها الوطنية التي يتم تحديدها وفق تصورات ومدرجات صناع القرار وإدراكهم لمصالح بلادهم، ووفقا لمنهج المصلحة فإن

الصراع والتنافس هو النمط الذي يغلب على سلوك الدول لتحقيق مصالحها الوطنية وزيادة مواردها.

٣- كيفية توظيف المنهج:

اعتمدت الدراسة على هذا المنهج في الكشف عن دوافع الدور التركي في الشرق الاوسط والأهداف التي تسعى لها تركيا من خلال العودة الى الشرق بعد أن كانت تحت المظلة الغربية، وعلى الرغم من تعدد الروابط التي تربط بين تركيا والشرق الاوسط تبقى مصالحها الوطنية هي المحرك الأساسي لها ، وان ركائز هذا المنهج تساهم في تفسير العلاقات التركية الإسرائيلية استنادا إلى منهج المصلحة الوطنية.

ثامناً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة.

المُتَغَيِّرَات الإقليمِيَّة: يرتبط مفهوم المُتَغَيِّرَات في دراسة تفاعلات الدولة كنظام على الصعيدين الداخلي والخارجي وهذا ما ذهب إليه هيرمان (Hermann) عند تقديمه أربعة أنماط نظرية للتغيير في استراتيجيات الدول وسياستها الخارجية والتي تتمثل بالمُتَغَيِّرَات التالية: التغيير التكييفي، والتغيير الهديفي والتغيير البرمجي والتغيير التوجيهي. (Hermann, ١٩٩٠)

إجرائياً: يُمكن تعريف المُتَغَيِّرَات اجرائياً من خلال توظيف الدراسة لمفهوم المُتَغَيِّرَات الإقليمِيَّة لدراسة المُتَغَيِّرَات والتحوالات والتطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٧) وذلك لبيان تأثيرها على العلاقات التركية الإسرائيلية.

العلاقات الدولية:

لقد ظهر مُصطلح العلاقات الدولية لأول مره من قبل (Bentham Jeremy) في أواخر القرن الثامن عشر، وبناء على ذلك فان مُصطلح (العلاقات الدولية) من ناحية قانونية، أخذ يُستخدم لتحديد العلاقة الرسمية بين الدول ذات السيادة . (الشبيب ، ويحيى، ٢٠١٧)

والعلاقات الدولية هي مُصطلح يُشير الى كافة اشكال العلاقات الدولية ، مثل السياسية الدولية الي تهتم بالتفاعل بين وحدات المُجتمع الدولي ، سواء كانت هذه الوحدات دولاً او اشخاص القانون الدولي ، او السياسية التي تهتم بالتفاعل ما بين الدول القومية ، وتشمل التجارة الدولية والقيم والمفاهيم والاخلاقيات الدولية . (مقلد ، ١٩٨٢)

ويعرف ستانلي هوفمان الذي راجت أفكاره في الستينات العلاقات الدولية بانها النشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا . (يوسف ، ١٩٨٥)

وهي كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها أحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة . (العقابي ، ٢٠١٠)

الشرق الاوسط:

يعتبر مفهوم الشرق الأوسط من المصطلحات السياسية حيث ارتبط إستخدامه بخطط الدول الكبرى لمشاكل الأمن والدفاع في العالم، ولقد واجه الباحثين صعوبة في تحديد

نطاق هذا المفهوم كإطار جغرافي والسبب في ذلك هو غياب معيار موضوعي لتحديد نطاق النظام الإقليمي للشرق الأوسط (مطر وهلال، ١٩٨٣، ص ٦١).

أما القاموس السياسي فيتناول الشرق الأوسط ويذكر أنه مصطلح جغرافي، يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الآسيوية، والإفريقية المجاورة القريبة من أوروبا والمطلّة على البحر المتوسط وتشمل: إيران، والعراق، ودول شبه الجزيرة العربية ثم تركيا، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن، ومصر، وليبيا. (عطية الله، ١٩٦٨، ص ٦٥).

تاسعاً: الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع العلاقات ما بين تركيا وإسرائيل باهتمام الدارسين والباحثين والمُختصين، وذلك من خلال ما قدموه من دراسات علمية قيمة، أثرت المكتبة، وفادت الطلبة الباحثين، ومن هنا فقد قامت الباحثة بالاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تناولت العلاقات التركية الإسرائيلية ما بين العام ٢٠٠٨-٢٠١٧، وفيما يلي عرض لهم هذه الدراسات ذات الصلة:

أولاً: الدراسات العربية:

(١) قام ابو الحسن،، خالد محمد (٢٠٠٩)، بدراسة بعنوان العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والاستقرار.

وسعت الدراسة الى بيان ماهية العلاقات بين تركيا وإسرائيل وما هي مستويات الاستقرار والتوتر بين الدولتين خلال فترة من الزمن والتي سبقت العام ٢٠٠٩، وما مرت به من مد وجزر وشد وجذب وما هي النقاط التي ادت تلى زيادة تلك التوترات وماهي النقاط التي ساهمت في استقرار العلاقات بين البلدين

حيث هدفت هذه الدراسة الى احد جوانب التوتر والاستقرار في العلاقات التركية الإسرائيلية وقد تناول الباحث تلك العلاقات من بعد مؤتمر بال في سويسرا عام ١٨٩٧ الذي عقده اليهود في مدينة بال في سويسرا حيث اعتبر الباحث ان البداية الحقيقية لتلك العلاقات قد انطلقت من بعد ذلك المؤتمر وتناول كذلك موقف مصطفى اتاتورك من اليهود واعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٨ والاتفاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا وإسرائيل الى عام ٢٠٠٢ ومجيء حزب العدالة والتنمية وبدايات لحالات من التوتر والاستقرار في العلاقات بين تركيا وإسرائيل وتناول الباحث موقف الرئيس التركي اردوغان من مجازر غزة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩.

وتوصل الباحث الى نتيجة مفادها ان اليهود استطاعوا أن يعصفوا بالدولة التركية في خلال ربع قرن تقريباً، بل إنهم فعلوا أكثر من ذلك، بحيث هيمنوا على تركيا – نفسها – و كانوا سبباً في تأسيس العلمانية التي قادها "مصطفى كمال أتاتورك" (١٨٨١ – ١٩٣٨م)، و تركوا بها مؤسسة ضخمة من يهود الدونمة.

(٢) وأجرى عبدالقادر ، نزار (٢٠١٠) ، دراسة بعنوان العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقاً على حساب إسرائيل والغرب .

وقد تطرق فيها الى بداية علاقات اليهود بتركيا وكيف تطورت العلاقة بينهما سواء في المجالات الاقتصادية او السياسية او العسكرية ، وكيف أصبحت اليوم العلاقة بينهما ، وكيف تحاول تركيا ان تتوسع على حساب إسرائيل والشرق الأوسط من اجل تحقيق مصالحها وزيادة التعاون بينها وبين الدول الأخرى ، وكيف تحول تركيا ان تتحول الى لاعب قوي ، وما هي الظروف والأحداث التي جعلت العلاقات بين البلدين تصل الى حد القطيعة نها اسطول الحرية

حيث هدفت هذه الدراسة الى بيان حالة العلاقات ما بين تركيا وإسرائيل وما هي الاستراتيجيات التي تم البناء عليها في اقامة العلاقات، وما هي العوامل التي تعيق تقدمها وتجعل تركيا تتوسع على حسابها لتحقيق مصالحها.

وقد توصل الباحث الى نتائج عدة اهمها : بان على حكومة نتانيا هو ان السياسة التركية الجديدة في المنطقة لا تنطلق من خيارات عاطفية او شخصية ، بل هي سياسة تخدم مصالح تركيا ، ومن هنا فان الارضية الامنية والعسكرية التي نشأت عليها العلاقات بين تركيا وإسرائيل قد تغيرت لتحل مكانها مصالح تركيا الاقتصادية والتي تقضي من خلال اعتماد سياسة الانفتاح تجاه جميع دول الشرق الأوسط ومن هنا فان اي محاولة من طرف إسرائيل هي من اجل الحفاظ على هذه العلاقة المهمة مع تركيا والتي يجب ان تبدأ بتحقيق السلام ، لان عملية السلام هي الوحدة الكفيلة بتسهيل دخول إسرائيل كشريك اقليمي قادر على الاتقاء مع التوجهات التركية الجديدة التي تتماشى مع المصالح المشتركة .

٣) وأجرى مشاقبة ، عاهد (٢٠١٤) دراسة بعنوان : العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي .

وقد تناولت الدراسة تطور العلاقات التركية الإسرائيلية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري بالإضافة الى الاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدين في كافة المجالات، وما هي العوامل التي أثرت على العلاقات بين البلدين سواء المسألة الكردية او القضية الفلسطينية او الحملة العسكرية على غزة واسطول الحرية

حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات التركية الإسرائيلية، تلك العلاقات التي شكلت بيئة ملائمة لتحقيق تطور أكبر في مجالات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، والتي لها أهميتها الإقليمية والدولية وأثارها المحتملة على الأمن

القومي العربي وخاصة القضية الفلسطينية. فضلاً عن التأثيرات الآنية والمستقبلية السلبية لهذا التحالف على توازن القوى في المنطقة المختل أساساً لصالح قوى غير عربية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- محاولة تركيا المحافظة على علاقتها مع الدول العربية والمحافظة على مصالحها مع إسرائيل من جهة أخرى.

- تعاضد الدور التركي في المنطقة قد يتعارض مع مصالح أطراف إقليمية، الأمر الذي يجعل تركيا تنهج سياسة قابلة للشد والجدب بما يتواءم مع مصالحها.

٤) وأجرى الرنتيسي، محمود سمير (٢٠١٦) ، دراسة بعنوان العلاقات التركية-الإسرائيلية: ظروف إقليمية تفرض صفحة جديدة.

حيث تطرق الباحث إلى الظروف التي فرضت على كل منهما التغيير في العلاقة بينهما والاتفاقيات التي تم إبرامها بينهما خلال فترة العلاقات التي مرت بين البلدين وما هي الظروف التي جعلت البلدين يستثمرها خاصة بعد الربيع العربي وما الت إليه الأمور في سوريا ، ولا يزال ضعف الثقة بين الدولتين موجوداً ، فالإسرائيليون ان أزمة بين الدولتين غير موجودة ، انما مرتبطة بفكر وايدلوجيا القيادة التركية من خلال حزب العدالة والتنمية ، وهذا يُعرضها لمخاطر عدة في الوقت الحالي ، وربما تزول هذه المخاطر لاحقاً .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الاتفاق التركي-الإسرائيلي والذي جاء عقب محاولات متعددة من أجل تسوية الخلافات بين الطرفين عقب التوتر الذي سار بعد أحداث غزة والهجوم على سفينة مرمرة التركية في البحر المتوسط التي كانت في

طريقها الى قطاع غزة لمساعدة اهالي غزة بعد المجازر التي ارتكبتها إسرائيل
بحق سكان قطاع غزة في العامين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

وانتهت الدراسة الى نتيجة مفادها ان هناك ضعف للثقة مابين إسرائيل وتركيا ،
وان الأزمة بين الدولتين لم تكن أزمة دبلوماسية بحتة ، بل هي مرتبطة بمبدأ الفكر
الايديولوجي التركي ذلك فان هناك شكوكا تتعلق في مدى التعاون الامني والعسكري
بين الطرفين وهذا يُشير الى ان إسرائيل سوف تستمر في العمل على توفير بدائل ل
تركيا ،وان وجود شخصية لبرمان في وزارة الدفاع كاحد المعارضين لاتفاق
المُصالحة مع تركيا .

وهنا يُمكن اضافة أن هناك شعورًا أكبر في إسرائيل بأن تركيا هي من تحتاج
إسرائيل بشكل أكبر، وان إسرائيل لا حاجة لها ، وأن إنجاز الاتفاق بتحقيق نسبي أكبر
لصالح الشروط التركية يُعد إنجازًا تركيًا .

(٥) وقام السنوسي ، محمد (٢٠١٧) ، بدراسة بعنوان العلاقات العسكرية
التركية-الإسرائيلية و انعكاساتها على الأمن في الشرق الأوسط (١٩٩٥ -
٢٠١٥)

وقد بين الباحث ان العلاقات التركية الإسرائيلية أصبحت في حالة تنافس بين
البلدين واخذ كل منهما يحاول السيطرة على الشرق الأوسط في كافة المجالات ويبسط
سيطرته بشكل غير مباشر من خلال وجود كل منهما كقوة غير تقليدية ، وقد ازداد
الصرع بين البلدين على زيادة نفوذ كل منهما بعد سيطرة حزب العدالة والتنمية على
زام الأمور في تركيا ، وقد زاد التنافس أيضا بين البلدين بعد توجه الدول الكبرى
كامريكا للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط كمورد هام للطاقة بالإضافة الى توافر
موارد أخرى ووجود اسواق تستوعب الصناعات والمنتجات الأمريكية .

وقد هدفت هذه الدراسة الى بيان ماهية العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠١٥ وما هو أثر ذلك على السلام في الشرق الأوسط ، وهذا نابع من اعتبار الدولة التركية قوة عسكرية لها امتدادات استراتيجية في المنطقة ، وهذه الاعتبار دفع العديد من المتغيرات والأحداث التاريخية لقيام علاقات سياسية ، ومن ثم علاقات عسكرية بين تركيا وإسرائيل خاصة حينما برزت التحالفات الثنائية بين الدول، ومحاولات العبث بتوازن القوى الذي عملت عليه الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة على استقراره، بالإضافة الى محاولات ايران الظهور كقوة اقليمية في المنطقة ، وموقع سوريا المحوري خاصة في ظل مسارات السلام في الشرق الأوسط مع إسرائيل .

وقد توصل الباحث الى نتائج منها ان العلاقات مع إسرائيل تتجه الى زيادة من التوتر والتصعيد ، حيث مازل العدد من القضايا الخلافية قائمة بين البلدين ، مثل حصار قطاع غزة ، واستمرار الاستيطان والاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى ، الى جانب دعم إسرائيل للاكراد شمال العراق وشمال سوريا ، ناهيك عن الخلافات بين الدولتين حول الملف النووي الايراني ، وانحياز إسرائيل لقبرص التركية فيما يخص حقول الغاز في البحر المتوسط .

وقد أصبحت إسرائيل أكثر قربا عن التخلي عن الطبيعة غير المتناظرة لعلاقات البلدين اذا لم تكن قد تخلت بالفعل عنها، حيث أصبحت في العام ٢٠١٧ تتبنى سياسة معينة لمواجهة تركيا ، وتقوم باستخدام قوتها بالضغط على تركيا من خلال تحركات الولايات المتحدة ضد تركيا .

٦) وأجرى المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٨)، دراسة بعنوان
أزمة العلاقات التركية - الإسرائيلية: أسبابها وآفاقها.

وبينت الدراسة الى ان العلاقات التركية الإسرائيلية قد مرت وتمر بكثير من الخلافات خاصة بعد ان زاد الوضع تأزما في قطاع غزة وكثرت الاعتداءات

الإسرائيلية عليها ، ناهيك عن تآزيم العلاقات في بعض الاحيان بين البلدين جراء وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم وتغيير كثير من الافكار حول العلاقة مع إسرائيل وكيفية ادارتها بما لا يتناسب مع توجهات الحكومة الإسرائيلية التي تكيل بمكيالين حيث تريد تقوية العلاقات مع تركيا وتستمر في تضيق الخناق على الفلسطينيين .

حيث هدفت هذه الدراسة الى الاطلاع على الأزمة التي تسببت إسرائيل بها جراء وقوف تركيا الى جانب الشعب الفلسطيني ومحاولة كسر الحصار عن سكان قطاع غزة ، وما هي التداعيات التي أثرت على العلاقات بينهما جراء هذه الحادثة .

ثانيا : الدراسات الأجنبية .

١- دراسة: Ehteshami, Anoushiravan (٢٠١٤), بعنوان: Middle East

.Powers:Regional Role,International Impact

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القوى الدولية والإقليمية الوسيطة في النزاعات والثورات العربية، وعليه قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى نتائج الدراسة والتي تمثلت الأخيرة بأن النظام الإقليمي في المنطقة العربية يعتبر نظاما ديناميكيا وبيئته متغيرة باستمرار وغير مستقرة، كما أن أظهرت نتائج الدراسة درجة التشتت الكبيرة للدول العربية وعدم استقرارها واتفاقها فيما بينها، الأمر الذي دعى دولا إقليمية ودولية للتدخل

وفرض نفسها في المنطقة العربية لتؤثر بشكل كبير على التوازنات الإقليمية ،
وأیضا فقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدول العظمى تعمل على دعم ورعاية
الدول العربية الصغيرة ذات الإمكانيات الاقتصادية والعلمية الكبيرة لتمثل
قاعدة للقوات الخارجية تنطلق منها .

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة.

بعد ان استعرضت الباحثة الدراسات السابقة فقد وجدت من خلال تلك
الدراسات ان هذه الدراسة تُعتبر من الدراسات الغير مسبوقة ولم يتطرق اي باحث
الى مثل هذه الدراسة خاصة انها تناولت أثر المُتغيرات الإقليمية على العلاقات التركية
الإسرائيلية ، وقد تناولت هذه الدراسة الفترة الحرجة في العلاقة ما بين البلدين والتي
كانت ما بين ٢٠٠٨ الى ٢٠١٧ ، حيث شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية بداية
المُتغيرات الكبيرة والتي كانت تتمثل في هجوم إسرائيل على سفينة الحرية من اجل فك
الحصار عن غزة ن بالإضافة إلى الربيع العربي والثورات العربية وما تلاه من
تغيرات ديمقراطية وسياسية ، بالإضافة إلى الاتفاق النووي الإيراني، ومُقارنة ، وقد
جاءت هذه الدراسة في خضم الصراع في سوريا ومحاولة تركيا تحقيق نفوذ كبير فيها
، بالإضافة الى التغيرات التي جرت في اليمن وليبيا وغيرها من الدول في الشرق
الأوسط ، بالإضافة الى الموقف التركي من القضية الفلسطينية ومحاولات تركيا كسر
الحصار المفروض على غزة من قبل إسرائيل وهذا ما يتقاطع مع المصالح الإسرائيلية

الفصل الأول

ما هية المتغيرات الإقليمية وطبيعتها

المتغيرات الإقليمية تأثرت بالعديد من التطورات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية منذ بداية التسعينات ، وذلك أدى الى تغيير في العلاقات بين الدول بالتالي انعكس عنها حركات من اللجوء والنزوح مما أدى الى تدخل الدول في شؤون دول أخرى وذلك من اجل الحفاظ على قوامها السياسي والحفاظ على مصالحها ، وقد اكدت تلك المتغيرات على زيادة الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية، والتي تعتبر النسيج الضام لمصالح كثير من الدول والتي تمتلك العديد من المقومات الاقتصادية والموارد الطبيعية التي جعلت كثير من الدول الكبرى تتجه لبناء علاقات متينة لها .

ونتيجة الأحداث المتسارعة التي مر بها الشرق الأوسط من تغيرات هامة وكبيرة فإن الدول العربية تمر بمرحلة انتقالية صعبة بسبب نقص الثقة بين الحكومات والشعوب مما ادى الى حالة من الانقسام السياسي، الأمر الذي يجعل الاصلاح أكثر صعوبة، وقد لعبت دول عدة دور كبير وهام في هذه الصراعات من أجل ان تحافظ على مصالحها وبناء استراتيجيات وفق المتغيرات الحاصلة وذلك للحصول على نفوذ متزايد ومؤثر في الإقليم.

حيث اسهمت سياسة تركيا في زيادة التوترات في سوريا ما بين المعارضة والنظام التي تهدف الى التدخل في شؤون سوريا الداخلية، خوفا من انشاء وتأسيس دولة كردية في شمال سوريا، ما إسرائيل فقد ايدت بعض المتغيرات والصراعات التي حدثت في الشرق الأوسط واخذت تشعر بالاضطراب بسبب اقتراب بعض الجماعات المتطرفة من حدودها .

المبحث الأول مفهوم المتغيرات الإقليمية ومحدداتها

إن دراسة المتغيرات المحيطة، كالمغيرات الإقليمية تقود إلى إمكانية استشراق مستقبل العلاقات الدولية، حيث شكلت المتغيرات الإقليمية الكثير من التحديات الجديدة والتي اتخذت إشكالا عدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، ذات علاقة بالطبيعة الأمنية مما أدى إلى أحداث خلل نتيجة اللجوء والنزوح وتشريد الكثير من البشر في العالم العربي بشكل خاص.

وقد كشفت أحداث الربيع العربي في السنوات الماضية وما تلاها من حالة عدم استقرار وفوضى ونزاعات لبعض الدول العربية ، ان الشعوب العربية قامت على ابتزاز النخب السياسية والأنظمة الحاكمة ، وبالمقابل ان بعض الأنظمة الحاكمة عملت على امتصاص الغضب الشعبي حيث إرادات من ذلك إرضاء الشعوب الثائرة ، والإبقاء على السياسات القديمة التي لا فائدة منها.

وقد شهد هذا الوضع حالة انقسام في كافة المجالات، الفكرية والاجتماعية والسياسية في أقطار الربيع العربي ، حيث تحاول البلورة والصيرورة ، بالتالي تبين من ذلك ان تلك المجتمعات غير قادرة على تشكيل نفسها بما يتواءم مع المراحل المستقبلية من حيث الوقت والتكاليف والاتجاهات المختلفة التي تسعى إليها .

المطلب الأول طبيعة المتغيرات الإقليمية ومفهومها.

قبل محاولة تحديد ما هو المقصود بالمتغيرات الإقليمية لا بد من التعرف على معنى الإقليم والإقليمية ، خاصة ان هذه المفاهيم تستند الى أكثر من معيار لتحديد مفهوم الإقليم ، ويعد الإقليم من الناحية اللغوية جزء من الارض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية تجعله وحدة خاصة ، ونلاحظ ان معاني الإقليم تعددت وفقا للتطور التاريخي من جانب ، ووفقا لطريقة استخدام الإقليم من جانب اخر ، والأصل ان الإقليم قطعة من الارض يستقر عليها الشعب وهو أيضا مصدر للثروات والقوة ، كما ان أهمية الإقليم ليست مقتصرة على استقرار الشعب والثروات ، فمن الناحية الإستراتيجية فإن الاقاليم الصحراوية لها أهمية كبيرة أكثر من الاقاليم المأهولة بالسكان (أبو هيف،ص ٣٠).

كذلك يرتبط مفهوم الاقاليم بتنظيم السلطة السياسية ، ويتضح ذلك بالنظام الاقطاعي ، حيث كانت علاقة الانسان بالارض هي التي تحدد السلطة في الدولة ، وفي العصر الحديث أصبح اقليم الدولة الاستعمارية عنصر من عناصر كيان الدولة ، على عكس اقاليم المستعمرات التي لا تقوم بهذه الصفة ، ويظهر هذا الاختلاف في مجال تنفيذ المعاهدات الدولية ، وتعد ظاهرة الاتحاد بين الوحدات السياسية تجديدا في طبيعة قانون الإقليم ، هذا يستند الى تبرير ازدواجية السلطة في الدولة الاتحادية ، والسؤال هنا كيف تعتبر بقعة من الارض جزء من اقليم الدولة العضو في الاتحاد وهي تعتبر جزء من اقليم الدولة الاتحادية نفسها ، واذا رجعنا الى نظرية الملكية التقليدية نجد انها تقرر ملكية الدولة لإقليمها ، وهنا لا يمكن تفسير ظاهرة ازدواج السلطة في الدولة الاتحادية ، فالإقليم هنا مجموعة ممارسات يحددها القانون ، بالإضافة الى ان ظاهرة الاتحاد تتسع لتشمل اتحادات اقتصادية تستند على قاعدة اقليمية .

ومنذ منتصف الثمانينات بدأ مفهوم الإقليمية بالظهور نتيجة البدء في علاقات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي ، حيث استند على مفهوم التكتل التجاري الإقليمي الذي يقوم على تمييز الدول الاعضاء عن الدول غير الاعضاء وذلك لتسهيل العلاقات التجارية بينهم، ويقوم هذا المفهوم أيضا على اسس التخصص وتقسيم العمل ، وقد اعترف ميثاق الامم المتحدة بمفهوم الإقليمية ، حيث بدأ مفهوم الإقليمية بالتبلور، وفي هذا الإطار ظهر العديد من المفاهيم المرتبطة بالإقليمية ، هناك من يرى ارتباط المفهوم بالمنظمة الإقليمية ، حيث استند اصحاب هذا الاتجاه على انه بجانب المنظمات الدولية يمكن ان يكون هناك منظمة دولية اقليمية تضم دول بينها روابط تاريخية وجغرافية تهدف الى حل النزاعات التي تنشأ بينها بالطرق السلمية ، مما يؤدي الى دعم الامن والسلام بين الدول ، وهناك من يرى ان الإقليمية مجموعة علاقات تنشأ بين الدول على اساس التعاون المشترك بينها حيث تعتبر الارادة عنصر اساسي من أجل ان يكون التنظيم اقليمي (المبطوش، ص ٦٢).

وهناك من يرى ان الإقليمية هي معيار سياسي أي ان الانتماء السياسي والايديولوجي هي احدى عناصر تحديد مفهوم الإقليمية مما يساعد على تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وأخرى عسكرية، ونستنتج مما سبق ان الإقليمية الجغرافية تعني ان يكون هناك دول متجاورة في بقعة جغرافية معينة.

وفي صدد الحديث عن المتغيرات الإقليمية نرى ان العلاقات التركيبية-الإسرائيلية يحيط بها العديد من المتغيرات الإقليمية ، التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على العلاقة بينهما ، وتأثير ظاهرة ما يسمى بالربيع العربي التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط .

ويمكن تعريف المتغيرات الإقليمية على أنها عبارة عن تطورات طرأت على الدول مما أثر على سياستها الخارجية، وهنا لابد من التطرق الى مفهوم المتغيرات السياسية للعلاقات التركية-الإسرائيلية ويمكن وصفها على أنها اشارات تقوم بها كل من إسرائيل وتركيا وذلك من اجل ارسالها لكل دول المنطقة حيث كان لهذا أثر كبير في إقامة العلاقات والتحالفات التركية -الإسرائيلية (خماش، ٢٠١٠).

ونظرا للأهمية الإستراتيجية للنظام الإقليمي فإن اي تغيرات اقليمية تحدث عليه تؤدي الى التأثير على سياسة الدول الخارجية، وعلى اعتبار ان إسرائيل تقع بجوار الدول العربية هذا يجعلها تتأثر بما يحصل من تطورات وتغيرات اقليمية .

ونلاحظ ان النظام الإقليمي شهد الكثير من التطورات التي تمثلت بثورات الربيع العربي ، وخاصة الثورات التي شهدتها مصر ، حيث كان احد مطالب الثوار هو اعادة النظر في العلاقات المصرية- الإسرائيلية ، مما شكل خطرا على السياسة الخارجية الإسرائيلية ، وقد أثار انشاء قناة السويس الجديدة مخاوف الإسرائيليين ، وسنبحث في هذا المجال أيضا ايران التي مثلت مصدر تهديد مباشر لدولة إسرائيل وخاصة البرنامج النووي الإيراني ، حيث قامت إسرائيل على تهديد ايران وذلك بتوجيه ضربات عسكرية لها اذا لم يتم التراجع عن هذا البرنامج ، وهناك أيضا تهديد من دولة قطر ، حيث تحاول إسرائيل على توطيد العلاقات معها خاصة انها بدأت تكتسب مكانة في النظام الإقليمي .

ومن أهم المتغيرات الإقليمية هو استمرار أزمة سوريا التي شكلت في البداية مخاوف لدى دولة إسرائيل، وبعد ذلك بدأت السياسة الإسرائيلية ترى ان استمرار الأزمة من مصالحها وفيما بعد تحولت هذه المخاوف الى مكاسب .(السيد، ٢٠١١-٢٠١٦)

إذا نظرنا الى العلاقة بين القوى الكبرى نرى ان هذه العلاقات تتصارع إما للارتقاء الى اعلى مراتب دولية مهمة أو الضغط على المصالح مما يؤدي الى التعاون من اجل الوصول الى مكاسب نتيجة هذه السياسات، وهنا لا بد من ان النظام الإقليمي يتأثر نتيجة توازن القوى العالمي، والسؤال هنا ماذا نقصد بالنظام الإقليمي؟

يرى الكاتب ناصيف حتى ان النظام الإقليمي يشمل أي كيان ذي خصوصية في عضويته ، مقابل الكيانات المفتوحة لجميع الدول ، ونلاحظ ان النظام الإقليمي هو عبارة عن مجال سياسي تتفاعل فيه عدة دول تشترك بروابط تميزها عن غيرها ، وبهذا فإنه من الممكن ان يشمل النظام دول متجاورة ، وقد لا يشمل على دول متجاورة ، اي انها ترتبط بالتضامن وليس بالجوار الجغرافي وبعبارة أخرى ان المجال الإقليمي هو اطار يهدف الى سياسات استثمار الموارد والامكانات في القوى الإقليمية ، والنظام الدولي ككل يحتوي على نظم اقليمية تؤثر في بعضها البعض حيث تعتمد القوى الكبرى على جانب من التوازنات العالمية على النظم الإقليمية ، فهي تعمل على جعل تلك النظم تابعة لها وقد تكون محيدة في علاقات القوة التي تبديها ، بالتالي أصبحت التوازنات الدولية حلقة غير قابلة للانتهاء وتوازنات اقليمية متفرعة مثل تركيا والمنطقة العربية . (عطوان، ٢٠١٠) .

المطلب الثاني العوامل والمحددات التي تؤثر في المتغيرات الإقليمية

نظرا للأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط فهي من أكثر المناطق تعرضا للأحداث والمتغيرات في العالم ، اضافة الى المجال الحيوي الذي تتمتع به ، فقد تأثرت هذه المنطقة بالعديد من التطورات مما دفع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الى التوجه نحو عمل سياسة اقليمية وذلك بهدف التعاون والتكامل وتحقيق مصالحها على المدى الطويل ، بالإضافة الى استغلال الدول الإقليمية المجاورة ، حيث كانت تركيا في مقدمة هذه الدول ، التي حسمت خياراتها الإستراتيجية نحو الارتباط بالدول الغربية ، ومنها إسرائيل .

ونلاحظ ان العلاقات التركية-الإسرائيلية نظرا لقوتها لاقت اهتمام دولي ، ومنذ عام ١٩٤٩م ، اعترفت تركيا بدولة إسرائيل ، حيث اعتبر الرئيس التركي هذه العلاقات بمثابة عنصر استقرار في منطقة الشرق الأوسط ، ومن هنا بدأت العلاقات بين تركيا وإسرائيل بالتطور في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والتجارية . (مخاطرية، ص٨).

وتتمثل التطورات الإقليمية في قدرة القيادة السياسية على التعامل مع النظام العالمي الجديد ، ونتيجة ما حصل من تغيرات منذ انتهاء الحرب الباردة واحتلال العراق ٢٠٠٣م ، ادى الى اضعاف هذا النظام عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، وقد ساهمت هذه التطورات على ان تكون متغيرا في جيوسياسية المنطقة ، مما أتاح امام القوى الإقليمية الى تحقيق دور معترف به اقليميا ، وما يرتبط من تدخلات دولية واقليمية وذلك للسيطرة على المناطق غير المستقرة مما يؤدي الى صراعات وانقسامات بين مختلف القوى الإقليمية .

كما تهدف السياسة الخارجية لأي دولة الى تحقيق مصالحها الوطنية ، والسعي الى تحسين علاقاتها مع الدول الأخرى ، كما هو الحال في تركيا التي حاولت ان تنظم الى الاتحاد الأوروبي ٢٠٠٥م ، إذ انها لم تنجح في هذه المحاولة ، وفيما يخص علاقاتها مع ايران فهي تعمل على تقليل الدور الايراني في المنطقة ، الأمر الذي ادى الى توتر العلاقات بين البلدين ، حيث زاد هذا التوتر عندما سمحت تركيا تقريبا لمليون ايراني معرض للاقامة في تركيا ، بالمقابل عملت ايران على تدريب ودعم الثوار الأكراد في ايران ، وفي ظل فراغ القوى الإقليمية على الساحة الدولية عملت تركيا على ملء هذا الفراغ وبسبب العلاقات المتوترة بين ايران والدول الغربية ، مما أتاح دور لتركيا في السعي لمنافسة ايران من أجل بناء مصالح مشتركة بين البلدين . (الشرقاوي،٢٠١٢) .

وفيما يتعلق بالتنافس بين تركيا وايران على الدور الإقليمي في المنطقة، هناك العديد من الخصائص تصب في الجانب التركي وهي كالتالي: (غالي، وعلي،٢٠٠٩)

بداية ان أداء تركيا الإقليمي ينسجم في علاقاتها مع قضايا الدول العربية، ولا يوجد لديها قضايا تتعلق بالخلاف معها ، بالتالي تركيا لا تقوم على منافسة النظام العربي ، وان دور تركيا مقبول لدى جميع دول المنطقة ، على عكس الوضع مع ايران الذي يسوده الخلافات العقائدية مما يفقد ايران هذا الدور ، بالإضافة الى الامكانيات التي تتمتع بها تركيا في منع ايران من التوسع نحو المنطقة العربية سواء كان ذلك سياسيا أو عسكريا .

وقد عمل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كشف النوايا التركية ، مما منع تركيا فرصة التدخل في قضايا الإقليم بشكل مباشر ، بالتالي تمكنت من ايجاد حل للعديد من القضايا والخلافات التي كانت عالقة في المنطقة ، على اعتبار ان غزة نقطة

انطلاق نحو القضية الفلسطينية ، كما ان الموقف التركي اتجاه العدوان الإسرائيلي على غزة لاقى دعم شعبي كبير خاصة ان هذا الموقف كان عادلا . (تركي، ٢٠٠٩).

وفيما يتعلق بالدور التركي مع ايران ، فإن تركيا تحاول ان تكون حبل الوصل بين ايران والدول الغربية وذلك فيما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني ، اضافة ان تركيا لها استثمارات عديدة في ايران وهناك اتفاقيات تتعلق بالغاز الطبيعي ، ونتيجة للتغير في نظام ايران وتضارب مصالحها مما أضاف بعدا للعلاقات بين البلدين ، ونجد ان تركيا تحرص على موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل والاسلحة النووية . (الشرقاوي، ٢٠١٢، ص ١٣)

وترى الباحثة ان العلاقات بين تركيا وإسرائيل لا يمكن الاستغناء عنها، فتركيا تحتاج الى تطوير المعدات العسكرية لديها، كذلك فإن إسرائيل تحتاج الى استخدام الاجواء التركية من اجل تدريب قواتها بالإضافة الى جمع معلومات عن ايران وغيرها من الدول ، والأهم من ذلك الحاجة الى المياه من تركيا .

وسنبحث في هذا المجال أهم العوامل والمحددات التي تؤثر في المتغيرات الإقليمية ، ونسلط الضوء على العناصر البشرية والمادية التي تعتبر من العوامل المؤثرة داخل محيط اقليم الدولة ، وقد تؤثر هذه العوامل في العديد من المجالات الاقتصادية والعسكرية ، فالقوة العسكرية تقاس من خلال التقدم العسكري ولا تقاس بالعدد ، ونلاحظ ان العالم اليوم يشهد تقدم واضح في التطور العسكري ، لذلك يعد العامل العسكري من العوامل المهمة التي تؤثر في قوة الدولة وعلى السياسة الخارجية في الإقليم . (السيد، ٢٠٠٥، ص ٩٩).

بالإضافة الى ان العامل الاقتصادي يعتبر من اهم المؤثرات على قوة الدولة ، وهو أداة من أدوات السياسة الخارجية لها ، والاقتصاد من العوامل التي تدعم سياسة الدولة وتحقق أهدافها ، ويتقدم هذا العامل على العوامل الأخرى .(النعيمي، ٢٠٠٨، ص٢٦).

ويعد العامل الايديولوجي من العوامل التي تولد مجموعة معتقدات وافكار وأوهام بين صانع القرار والمحيط الذي يعيش فيه ، وقد تكون هذه المعتقدات عبارة عن تصور يتعلق بالظواهر الراهنة .(النعيمي، ص٢٥٩)

ويختلف تأثير الرأي العام من مجتمع الى اخر ، فالنظم الديمقراطية تختلف عن تلك الديكتاتورية السلطوية ، وتتفاوت الاستجابة للرأي العام في كل منهما ، وكذلك اختلاف الدول النامية عن الدول المتقدمة .(النعيمي، ص٢٧٨).

وكلما زادت الديمقراطية زاد الاهتمام بالرأي العام ، وهو يؤثر في قرارات صانع القرار السياسي ويؤدي الى منعه من تبني سياسة معينة ، وكلما كانت المجتمعات سلطوية كلما قل الاخذ بالرأي العام وهنا يكون النظام هو الذي يؤثر على هذا الرأي .(النعيمي، ص٢٨١)

ويأتي دور جماعات الضغط والمصالح في التأثير على الرأي العام والضغط على صانع القرار وذلك دون المحاولة للوصول الى السلطة، وهي جماعات قد تكون منظمة أو غير منظمة تجمعهم مصلحة معينة (السيد، ص٢٥١)

وتضم المحددات الداخلية أيضا المحدد الجغرافي حيث يعد كل من المناخ والتضاريس والمساحة من العناصر التي تؤثر على سياسة الدولة ، وهي تؤثر بشكل مباشر على تنفيذ السياسة الخارجية لها، وتؤثر بشكل غير مباشر في كونها تحدد الخيارات المتاحة لدى الدولة عند توجيه سياستها الخارجية ، فالموقع الجغرافي يحدد

أهمية الدولة استراتيجيا ، ويساهم أيضا في بناء قوة الدولة سواء اقليميا أو دوليا ، وعلى سبيل المثال الموقع الجغرافي المتميز الذي تتمتع به تركيا يكسبها أهمية اقتصادية استراتيجية لما لها من أهمية في نقل التجارة الدولية ، وفي المقابل هناك دول موقعها الجغرافي لا يسمح لها ان تأخذ دور فعال في السياسة الخارجية .

في حين ان الموارد الطبيعية للدولة تلعب دور في المحيط الإقليمي، فالدول التي تتوفر فيها موارد طبيعية كالطاقة والغاز والبتروول تساهم في رفع قوة الدولة اقتصاديا واستراتيجيا .(المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦).

يرى الكاتب ناصيف أن النظام الإقليمي او الدولي هو من اهم محددات السياسة الخارجية للدول ، وذكر في كتابه ان توزيع القوى ضمن نسق دولي يتميز باستقطاب حاد مما يصعب على دولة معينة تبني سياسة العزلة ، فإذا كان النظام يقوم على محاور عسكرية وسياسية هذا يضع صانع القرار في الدول الصغرى الى الدخول في تحالفات وذلك من اجل توفير الحماية للأمن القومي ، وبغض النظر عن ما قد يحصل من تعارض في التوجهات السياسية أو الخروج عن المبادئ العامة لهذه الدول .(ناصر، ١٩٨٥، ص١٦٠).

هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في عملية صنع القرار ، حيث تقع تلك العوامل خارج حدود الدولة الإقليمية ، مما يجعلها تدخل في صنع القرار في السياسة الخارجية (النعيمي، ٢٠٠٨، ص٣٢٥).

ويختلف تأثير البيئة الخارجية في صنع القرار السياسي بين الدول، وذلك حسب الموقع الجغرافي لكل دولة، سواء كان هذا القرار اقليميا او دوليا ، فكلما كان موقع استراتيجيا واقتصاديا، قل تأثير الدول الكبرى على سياستها الخارجية ، مقارنة بالدول النامية التي لا تمتلك الكثير من الموارد والامكانيات ، هذا يجعلها أكثر عرضة للتأثير بالعوامل الخارجية ، وهناك بعض الدول التي تتميز بغنى الموارد ولكنها لا تتمتع

بقرارها السيادي وتمتثل أيضا لرغبات الدول العظمى ، اضافة الى ان التطورات في العلاقات بين الدول التي زادت التبادل والتعاون بينها ، مما جعل العامل الخارجي من اهم العوامل التي تؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية ، حيث أصبح محكوما بضوابط عدة ، خاصة مع ازدياد الاندماج الاقتصادي، والاعتماد المتبادل، الذي يشهده النظام الدولي، واطافة الى ان سلوك الدولة يعمل على التأثير في التنظيمات الدولية الى جانب القوانين والقواعد المطبقة في المجتمع الدولي (قرني وعللي، ١٩٩٩، ص١٦١)

أما عن المتغيرات التي ترتبط بالعوامل الخارجية نجد أنها تختلف حسب ارتباطها بالبيئة سواء دوليا او اقليميا، فمن الناحية الدولية نرى ان سياسة الدولة الخارجية تتأثر بشكل النظام الدولي، وذلك حسب امكانات الدول المتاحة، وعلى سبيل فإن الدول الصغرى او المتوسطة من حيث مميزات الاقتصادية والعسكرية اضافة الى الموقع الجغرافي، نجد ان امكانيات هذه الدول محدودة مما يجعلها تميل الى رغبات الدول الكبرى في عملية صنع القرار الخارجي، على عكس الدول التي تتمتع بأهمية استراتيجية، فهي تعمل على صنع قراراتها بنفسها، ويقل تأثير الدول العظمى على سياستها الخارجية، وتختلف مؤثرات البيئة الدولية باختلاف النظام الدولي وطبيعته، فمثلا وجود القوة المهيمنة في النظام الدولي يختلف عن وجود نظام متعدد القطبية .

وتعد التحالفات من أهم العوامل التي تؤثر على البيئة الخارجية، حيث تشكل هذه الاحلاف أهداف متعددة إما اقتصاديا او عسكريا او اجتماعيا، علما ان أثر هذه التحالفات على النظام الدولي قد يكون عنصر استقرار للدولة من خلال اثبات توازنها، أو زيادة عدم الاستقرار الدولي لانها تعمل على احتمالية وقوع الحروب كونها تعمل على تقسيم الدول (سليم، ص٢٨١).

وبعد الحرب العالمية الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي، هذه التغيرات التي شهدتها العالم، جعلت الدول أكثر عرضة للتوجه الى سياسة الاحلاف والتكتلات مما ادى الى التأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (النعمي، ص ٣٣٦).

ونلاحظ أيضا ان الرأي العام الدولي يعد عامل خارجي اخر، الذي يتكون من خلال مجموعات تلتحق في وحدات سياسية مختلفة، ويعمل على توحيد القضايا في السياسة الدولية، حيث يعد اتفاق يتعدى الحدود الدولية، وقد يكون هذا الرأي إما ايجابي او سلبي وذلك حسب طبيعة الظروف الدولية .

ويعتبر العامل الاقتصادي من العوامل المؤثرة على صنع القرار الخارجي للدول، لما له من اثار ايجابية في نمو الدول وزيادة نسبة عائداتها من جانب اخر، من خلال زيادة التعاون والتبادل التجاري بين الدول (سليم، ص ٢٧٩).

المبحث الثاني الأسس والركائز التي تحدد مكانة الدول الإقليمية

للوصول الى طبيعة واسس وركائز التي تحدد مكانة الدول الإقليمية، يجب معرفة ابرز المتغيرات والقضايا التي طرأت على الساحة الدولية، ولابد من الإشارة الى مفهوم القوة وكيفية اكتسابها ، ويعتبر النظام الدولي من المحددات التي تؤثر على العلاقات بين دول القوى الكبرى والدول الصغرى.

ومن هنا فإننا سنناقش هذا المبحث من خلال التعرض للمطالب التالية:

المطلب الأول : متطلبات الدولة القائد في الإقليم .

المطلب الثاني : القضايا التي تحد التباعد والتقارب بين دول الإقليم .

المطلب الأول متطلبات الدولة القائد في الإقليم.

كل دولة تدرك ان تحقيق مصالحها وحماية حدودها يحتاج الى امتلاك القوة والسعي الى زيادتها، وان امتلاك القوة وحدها لا يكفي بأن تكون الدولة ذات وزن مؤثر ، ولا بد من تطوير سياسات فعالة من اجل استخدام القوة .

وفي ظل المتغيرات الإقليمية السائدة، يستوجب على الدولة ان تكون قوية ، والمقصود بقوة الدولة هنا هو قدرتها على ادارة مصادر قوتها بما يتناسب مع تحقيق أهدافها والمصالح التي تسعى للوصول اليها ، وبالتالي فإن مصدر القوة يرتبط بكيفية تأثيره وتحويله الى سلاح فعال، وهنا لا بد من التفريق بين عنصر القدرة والقوة، على ان القوة هي امتلاك لمصادر القوة ، أما القدرة تعني كيفية التصرف في هذه المصادر وتحويلها الى عناصر مؤثرة (صقر،ص٢٢) .

ومن هنا يمكن تعريف القوة على انها كل شيء له علاقة بالتأثير والفعل والتغيير، حيث تعاملت المدرسة الواقعية مع القوة كمفهوم مركزي، وعرفها هانز مورجنتاو : على انها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين (مقلد، ص١٩) .

وفي هذا المجال فإن مورغنتاو على قناعة بأن الطبيعة البشرية هي مفتاح لفهم ما يحدث في السياسة بين الدول، وخلال كتابه "السياسة بين الامم : صراع من اجل الحرب والسلم"، حيث قدم نظريته في العلاقات الدولية مفادها ان طبيعة البشر تقوم على الرغبة في امتلاك القوة والتباهي بها (ابو زيد، ٢٠١٢، ص٥٠) .

ويمكن القول ان امتلاك اي دولة لعناصر القوة يعد سبب لدفعها نحو الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى، وقد مر النظام الدولي بالعديد من المراحل التي ساعدت على بلورته الى يومنا هذا .

المرحلة الأولى : بدأت منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م، حيث كانت أوروبا هي مركز القوة في ذلك النظام .

المرحلة الثانية : بدأت في اواخر الحرب العالمية الثانية حيث كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي القوة المسيطرة على النظام والدخول في تنافس حاد للسيطرة على العالم وقد عرفت هذه المرحلة بالحرب الباردة (الخلايلة، ٢٠٠١، ص٨٦).

المرحلة الثالثة : بدأت في اواخر الحرب الباردة وما زالت مستمرة حتى وقتنا الحالي، وقد برزت العديد من التغيرات التاريخية، كانهيار نظام ثنائي القطبية وتفكك الاتحاد السوفييتي وبقاء الولايات المتحدة في قمة النظام الدولي (الرمضاني، ص٢٣٨) .

بالتالي عملت الولايات المتحدة على الترويج للديمقراطية والحرية وحقوق الانسان على اعتبار انها مفاهيم عالمية يجب الالتزام بها، وسعت الولايات المتحدة الى تطوير سياسات للتعامل مع الدول الأخرى، وذلك من اجل التأكيد على هيمنتها وتفوقها المستقبلي على العالم كله (حسين، ٢٠٠٧، ص ص٣٥-٣٦) .

وقد أثارت التغيرات الدولية الكثير من الجدل حول شكل النظام الجديد :

١- هنالك من يقول انه يوجد نظام دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مستدلا على ذلك من خلال الحرب على العراق حيث تم طرد القوات العراقية من الكويت، وفرض عقوبات قاسية على العراق وذلك تطبيقا للنظام الدولي الجديد، الذي يطبق المبادئ التي تنص عليها الامم المتحدة من اجل حفظ السلام .

٢- هنالك من يرى انه لا يوجد نظام دولي جديد، استنادا الى ان الأسس والمبادئ التي تعاملت بها الولايات المتحدة معروفة إلا انها البست هذه الوسائل ثوب جديد. (السعدون، ص ص ٤٠-٤١) .

٣- وفريق ثالث يرى ان النظام الجديد ما زال يتكون ولم تظهر ملامحه بعد، ويمكن القول ان الولايات المتحدة تتوفر فيها عناصر القوة بابعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية، ومن اجل مواجهة التهديدات الخارجية وتأكيد هيمنتها في المستقبل، استخدمت الولايات المتحدة وسائل تخدم مصلحتها كالتالي :

الجانب السياسي :

١- العمل على توظيف الاتحاد الأوروبي من اجل تحقيق مصالحها في ظل الشرعية الدولية وحقوق الانسان (تشومسكي، ص ٦٥) .

٢- المحافظة على النظام الأمريكي وبقاؤه على شكل احادي القطبية .

٣- تقديم المساعدات والدعم بجميع اشكاله للدول الصديقة التي تدعم الدور الأمريكي.

٤- تطوير العلاقات مع القوى الدولية الصاعدة كاليابان والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا (فتحي، ص ٨٩) .

الجانب العسكري :

١- عملت على نشر القوات الأمريكية، وتطوير الاسلحة والصواريخ، اضافة الى اقامة مشروع الدرع الصاروخي في شرق اوروبا من اجل مواجهة احتمالية عودة روسيا الى الساحة .

٢- توسيع حلف شمال الأطلسي وذلك لضمان توسيع الهيمنة الأمريكية على العالم كله .

٣- السيطرة على الاسلحة النووية ومنع انتشارها .

٤- تطوير القوة العسكرية الأمريكية وذلك ان الولايات المتحدة مستعدة لإنفاق الاموال من اجل تحديث دفاعها .

الجانب الاقتصادي

وفي اطار السعي نحو الهيمنة وضعت الولايات المتحدة أهداف من اجل اقتصادها :

١- السيطرة على اقتصاد العالم والعمل على زيادة صادراتها من الخدمات والسلع .

٢- الترويج لمفاهيم العولمة مما يحقق هدفها في الهيمنة على العالم .

٣- الضغط على الدول المنافسة من خلال سيطرتها على موارد الطاقة والصناعة والنفط .

٤- تطوير صناعاتها والسيطرة على الاسواق العالمية . (جان وغونيل، ٢٠٠٨، ص٦٥).

مقومات الدولة القائد ، تمتاز الدولة القائد في الإقليم بالعديد من المقومات التي جعل لها مركز بالغ الأهمية بين دول الإقليم.

المقومات العسكرية، وتعد من ابرز المقومات التي ساهمت في بناء القواعد والأسس للدول، ويمكن القول ان السلطة والتأثير ارتبطت بالقوة العسكرية (غريفيثس وأوكالاهان، ٢٠٠٨، ص٢٥٧) .

ولو طرحنا كمثال كل من روسيا والصين نلاحظ ان الصين كانت تعمل على تجهيز قواتها العسكرية بتقنيات عالية من اجل مواجهة التهديد الأمريكي في منطقة اسيا والمحيط الهندي، وهي بذلك عملت على تغيير الخطط الأمريكية بإيقاف او تأجيل نشر الصواريخ الدفاعية المقررة في اوروبا بحلول عام ٢٠٢٠م ، بينما كانت دول حلف شمال الأطلسي تعمل على تقليص النفقات العسكرية وذلك بسبب الأزمات المالية التي واجهتها حيث فقدت دورها في المحافظة على ضمان الأمن العالمي لها (ابراهيم القصير، ٢٠١٤، ص٢٧٨) .

وفي عام ٢٠١٥م، تحركت السفن الحربية الروسية الى المحيط الهندي والهادي استعدادا لمواجهة التحديات الأمريكية، حيث بدأت التحركات بشكل سريع لاعادة توزيع القوات العسكرية للدول الكبرى روسيا، الصين، امريكا، مما ينبئنا باقتراب الحرب المتوقعة التي من الممكن ان تبدأها كوريا الشمالية من شرق اسيا (ابراهيم القصير، ٢٠١٤، ص٢٧٩) .

المقومات الدبلوماسية والسياسية:

الدبلوماسية بالنسبة للدولة القائد تعني المزيد من السيطرة، وقد اخذت هذه الدول تمتلك إدارة سياسية من اجل متابعة مصالحها (غراهام وجيفري، ص٢١٠) .

وقد تميزت هذه الدول بكثرة نشاطها وذلك من خلال عقد اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف وذلك لتحقيق مصالحها الحيوية في مختلف انحاء العالم (عبد القادر، ص٩١) .

المقومات الاقتصادية:

يمكن القول ان الاقتصاد هو المحور الرئيسي لرسم السياسات الخارجية للدول، وفي هذا المجال نؤكد على ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مقومات القوة الشاملة حيث يمكنها التأثير على قرارات الدول الأخرى بما يحقق مصالحها وأهدافها، وتعد أكبر دولة في العالم من حيث ناتجها الاجمالي ، الذي وصل ما يقارب ١٣ تريليون دولار، وذلك حسب احصاءات العام ٢٠٠٦ (عبد الكريم مجيد، ٢٠٠٨، ص١٠٧) .

وخلال عام ٢٠٠٨م، بلغ حجم الاقتصاد الأمريكي ما يقارب ٢,٢% (www.aljazeera.net).

ومن ناحية أخرى، تشكل الصادرات الأمريكية نسبة ١١,٩% ، من قيم الصادرات العالمية، وفي عام ٢٠٠١، شكلت الواردات ما يقارب ١٨,٦%، من اجمالي الواردات العالمية (www.ahram.org.eg) .

من ناحية أخرى، يحتل الدولار الأمريكي المرتبة الأولى بين دول العالم ، اذ شكل ما يقارب ٦٠% من احتياطي العملات الاجنبية (هانز وهارالد، ص١٤٠) .

وفي مجال الانتاج الزراعي نجد ان الولايات المتحدة اكبر دولة منتجة للغذاء في العالم، اذ بلغ حجم الصادرات من الحبوب ٢٠٠ مليون طن في السنة، وهي تعمل على تصدير نصف الكمية مما يؤكد على قوة الولايات المتحدة في انتاج الغذاء (المرجع السابق، ص٨٣).

نستنتج مما سبق ان الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع باقتصاد ضخم يحتوي على جميع العناصر التي تؤهله لذلك، مما يساعدها على الهيمنة وتحقيق كافة مصالحها .

المقومات الاجتماعية :

ويعتبر النمو السكاني من اهم المقومات التي تساهم في النمو الاقتصادي للدول وذلك من خلال توفير ايدي عاملة ، وهذا يؤدي الى استقطاب الاستثمارات الخارجية اضافة الى مساهمة الزيادة السكانية في رفع معدلات الادخار (غريفيش وتيري، ص ١٠٤) .

المطلب الثاني القضايا التي تحدد التباعد والتقارب بين دول الإقليم.

يعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة من الأسباب التي عملت على تغيير السياسة التركية في المحيط الإقليمي، حيث كانت تركيا فاعل اساسي في القضايا التي تخص المنطقة ومن ضمنها العراق (المرشد، ٢٠١٨)

ونظرا للجوار الجغرافي بين البلدين فإن العراق تكتسب أهمية خاصة، وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، عملت تركيا على رفض تقسيم العراق واقامة دولة مستقلة للأكراد، حيث عارضت مطالب الأكراد في السيطرة على الموصل وكركوك، لان تركيا كانت ترى ان مصلحتها هي استمرار العراق كدولة مستقرة وموحدة (أبوهدية، ٢٠٠٥، ص ١٧١)

اما بالنسبة للعراق فهي ترى ان تركيا تمثل الحليف السياسي القادر على بناء اقتصادها، اضافة الى تأمينها بخطوط من اجل تصدير الطاقة، وان التجارة التركية في شمال العراق تعد عامل من عوامل الاستقرار، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات ومن ضمنها اتفاقية التعاون مع شمال العراق في مجال النفط والغاز الطبيعي (الشمي، ٢٠١٥)

أما بالنسبة لموضوع إسرائيل والاكرد العراقيين، يعتبر أحد نقاط الخلاف في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وهذا ما اثبتته التقارير التي أكدت قيام إسرائيل بتأهيل

الميليشيات الكردية في شمال العراق، والتورط في قضايا سرية بالدول المجاورة، الأمر الذي أدى الى التوتر في العلاقات بين أنقرة وتل ابيب (علي، ٢٠١٣، ص٢٦٢)

وفي عام ٢٠٠٩م، وقعت كل من تركيا والعراق على اتفاقية للتعاون العسكري، الأمر الذي أدى الى تحسن العلاقات في كلا الجانبين، خاصة بعد توقيع مذكرات تتمحور حول التعاون التجاري فيما يتعلق بمجال الطاقة وتحقيق الامن الاستراتيجي، مما أدى الى زيادة التبادل التجاري بشكل أسرع (فول، ٢٠١٢، ص٤٨٧)

أما سوريا فقد عمل الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل على وضعها في مأزق بسبب اضطراب العلاقات في العديد من القضايا، وفي زيارة قام بها الرئيس السوري بشار الاسد الى تركيا، مما أدى الى تحسين العلاقات بين تركيا وسوريا، كما تدخلت تركيا بين إسرائيل وسوريا في المفاوضات غير المباشرة التي وقعت في اسطنبول عام ٢٠٠٨م. (محفوظ، ٢٠٠٩، ص٦٩)

مما أدى الى وصول علاقات تركيا وسوريا الى مراحل متقدمة من التعاون، وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة، اضافة الى تشكيل مجلس من أجل التعاون الاستراتيجي عام ٢٠٠٩م (عبد الفتاح، ٢٠١٠، ص١٦٧)

وفي ظل المتغيرات الإقليمية وظهور حركات الاحتجاج وما يسمى بالربيع العربي في سوريا عام ٢٠١١م، أوجد تباعد بين كل من سوريا وتركيا، وتقارب بين تركيا وإسرائيل (برهومة، ٢٠١٤)

على الرغم من العلاقات المتميزة بين الجانب التركي والإسرائيلي خلال فترة التسعينيات، إلا أن هذه العلاقة واجهت قلق خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمريكي، وسيتم تسليط الضوء في هذا المطلب على أهم نقاط التقارب والتباعد في العلاقات التركية-الإسرائيلية.

وعلى ضوء العلاقات المتميزة بين الجانبين، واستمرار العلاقات في العديد من الجوانب العسكرية والاقتصادية، إلا أن الجانب الاستراتيجي تعرض للتراجع خاصة فيما يتعلق بانتهاء التهديد العراقي والسوري، الأمر الذي أدى إلى تقليل الأهمية الإستراتيجية لإسرائيل أمام أنقرة، كما أن الدور التركي الجديد الذي يصب في مصلحة سوريا ساعد في تشابك العلاقات التركية مع إسرائيل، مما شكل القلق لتركيا، وبعد الغزو الأمريكي على العراق في عام ٢٠٠٣م، عملت إسرائيل على دعم قواتها التدريبية في العراق واستخدام المنطقة للوصول إلى معلومات استخباراتية ضد إيران (جراهام فولر، ٢٠٠٩، ص ١٦٨)

وحيال انتقاد تركيا لسياسة إسرائيل شعرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بعدم الراحة ولم تسعى أي من الدولتين للضغط على الطموحات الإقليمية لتركيا، حيث تعد تركيا حليف إقليمي لكلا الدولتين، غير أن المصالح الإسرائيلية التي تهدف إلى إضعاف الدول الإسلامية وتجزئتها لم تعد متوازنة مع المصالح التركية، بالتالي فإن المصالح الإستراتيجية بين الدولتين تبقى من أهم نقاط التقارب بينهما (الغول، ٢٠١١، ص ١٠٨)

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢م، جاء يحمل توجهات سياسية للتعامل مع القضايا والمؤثرات الخارجية، ولكن لم يحدث تغييرات كبيرة على سياسة تركيا الخارجية، واستمر في تحسين العلاقات بين الجانبين التركي

والإسرائيلي، حيث أراد الحزب أداء دور اقليمي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، وهذا يشكل نقاط التباعد بين تركيا وإسرائيل.

ويرى الباحث الإسرائيلي الون ليئال، ان الحزب أراد ان يؤدي دور الوسيط في هذا الصراع، بالضافة الى ربط العلاقات التركية-الإسرائيلية، بالمسار الفلسطيني، وعمل الحزب على ان يكون طرف فاعل في هذه القضية وتعزيز حضوره فيها، فضلا عن ذلك فإن تركيا تعمل على تقوية علاقاتها مع ايران، وأرادت ان يكون لها دور مستقل بما يتعلق بالملف النووي الايراني (ايمن ومصطفى، ٢٠١١، ص٥٣)

وبشكل واضح تحسنت العلاقات التركية-العربية، بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢م، وقد عمل اردوغان على جمع السفراء العرب في أنقرة، رغبة منه في اعادة العلاقات مع العالم العربي والإسلامي، وبعد ان أصبحت تركيا عضو في جامعة الدول العربية عملت على دور مميز في تنمية العلاقات الخليجية مع حلف الناتو وذلك في مؤتمر حلف شمال الأطلسي عام ٢٠٠٤م، الذي هدف الى الحفاظ على الامن الإقليمي. (ايمن ومصطفى، ٢٠١١، ص٥٦)

ونتيجة للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، ورغبة تركيا ان يكون لها دور بالقضية الفلسطينية، نلاحظ ان العلاقات التركية-الإسرائيلية وصلت الى حد التدهور وخاصة بعد الغزو الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث مثل هذا نقطة تباعد في العلاقات التركية-الإسرائيلية (ايمن ومصطفى، ٢٠١١، ص٦٨-٧١)

وكان للأزمة بين تركيا وإسرائيل أثرها في تراجع السياحة الى تركيا، وذلك بسبب المقاطعة الإسرائيلية لها، حيث تراجعت السياحة بنسبة (٣٥%) في عام ٢٠٠٨م، وفي عام ٢٠٠٩م، وصلت العلاقات الى الغاء المناورات المشتركة بين الطرفين، الذي شكل تدهور غير مسبوق في العلاقات (ايمن يوسف، ص٦٨-٦٩)

وهناك العديد من القضايا التي أقيمت التوتر قائم بين تركيا وإسرائيل، ومن أبرزها الملف الكردي، وبناء على ما قاله المحللون الاتراك فإن حكومة إسرائيل اشعلت نشاط مقاتلي الحزب الكردستاني الذي ارتبط بعلاقات وثيقة بإسرائيل، وتحدث المحللون ان حكومة نتنياهو هي المسؤولة عن تعزيز عمليات الحزب الكردستاني ضد الجيش، اضافة الى استهداف انابيب الغاز والنفط التي تعبر الاراضي التركية، حيث كشفت السلطات الامنية الكردية ان انتحار الكردي الذي ينتمي الى حزب العمال الكردستاني "وداد أجار" ، الذي تسبب بجرح (٣٢) شخص، وكان من ضمنهم (١٥) شرطي، وقد استخدم منفذ العملية الانتحارية أجهزة اتصال من نظام ماجلان(أس ٣١٣) الإسرائيلي، حيث اجضره من إسرائيل عبر قبرص الشمالية .

ومن أسباب التوتر بين الجانبين، تعطيل عودة السفراء، وبعد حادثة اسطول الحرية عام ٢٠١٠ م، تم سحب السفير التركي لدى إسرائيل ، و اشارت الحكومة التركية انها لم ترسل اي سفير اخر قبل ان تعمل إسرائيل على تنفيذ شروطها المحددة من اجل عودة العلاقات بين البلدين الى ما كانت عليه في السابق. (جوناثان هيد، ص٢).

وقد شكل مسلسل وادي الذئاب بؤرة من التوتر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، الذي يروي قصة خيالية عن مجموعة من الأشخاص المحترفين الاتراك، حيث قام هؤلاء الأشخاص بالتسلل الى إسرائيل بهدف الانتقام للاتراك نتيجة ما حصل في سفينة مرمرية.

ومن القضايا التي ادت الى تباعد في العلاقات بين الجانبين، المناورات العسكرية الذي قام بها كلا من الطرفين لتوصيل الرسالة لكليهما انهما يستطيعان الاستغناء عن بعضهما وتبديل العلاقات مع اطراف اقليمية أخرى.

وفي ضوء ما سبق نرى ان العلاقات بين الجانبين وصلت الى مرحلة خطيرة من التدهور، وقد جاء التقارب بين الدولتين في مراحل مبكرة منذ اعتراف تركيا بدولة إسرائيل.

وترى الباحثة ان ما شهدته العلاقات بين تركيا وإسرائيل بين مد وجزر، وما قامت به الولايات المتحدة من بذل جهودها من اجل عودة العلاقات بين البلدين، وبالنظر الى المتغيرات التي تمر بها المنطقة العربية ورغبة إسرائيل في اعادة التحالف الاستراتيجي، وعدم القدرة عن الاستغناء عن تركيا، مما يعني ان افاق التعاون ستغطي على نقاط التباعد والتقارب بين تركيا وإسرائيل.

الفصل الثاني

المتغيرات الإقليمية والعلاقات التركية - الإسرائيلية خلال فترة الدراسة .

يمر الشرق الأوسط بمرحلة تغييرات في مسار المنطقة بالكامل على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، بالإضافة الى الصراع والنزاع المسلح الذي يشكل تحدي كبير للدول المجاورة، حيث ان الأحداث المتسارعة التي مر بها الشرق الأوسط جعلت جميع الدول في هذا الإقليم بالتفكير في اعادة بناء استراتيجياتها وسياساتها وفق المتغيرات الحاصلة، حيث بادرت كل من تركيا وإسرائيل في السعي للحصول على موطأ قدم لها في هذه الدول من باب الحفاظ على مصالحها الامنية والاقتصادية ومنع تسلل الإرهابيين الى دول أخرى، ولم تكن إسرائيل بعيدة عن ساحات الصراع بل تدخلت لحماية مصالحها أكثر من مرة في كثير من الدول فهاجمت سوريا لمنع تسلل الجماعات المتطرفة الى اراضيها .

وتكمن أهمية تركيا في كونها تحتل موقعا جغرافيا يعد نقطة الوصل بين العالمين الغربي والشرقي، وعليه فقد سعت تركيا الى تعزيز مصادر قوتها سواء على الصعيد الاقتصادي والعسكري وتكثيف نفوذها السياسي بطرح نفسها كطرف فاعل في أي ترتيبات حالية ومستقبلية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبحت مناطق الصراع العربي ساحات لتجربة القوات والاسلحة والمعدات، وتحولت الى ساحات صراع اقليمية بين قوى متصارعة في الشرق الأوسط تسعى كل منها الى بسط الهيمنة والسيطرة على اجزاء واسعة من الاراضي العربية مما يجعل الأمر أكثر تعقيدا ويصعب التوصل الى حلول ترضي جميع الاطراف .

المبحث الأول التطورات في العلاقة التركية - الإسرائيلية خلال فترة الدراسة

تتبعكس طبيعة العلاقات بين تركيا وإسرائيل على الاستقرار السياسي الذي يقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولتين، وان تطوير العلاقات التركية - الإسرائيلية لها أثر مباشر على الاستقرار الإقليمي الذي يؤثر على العلاقات العربية - التركية ، حيث ان وجود علاقات تركية-إسرائيلية ايجابية ، ينعكس سلبيا على علاقة تركيا بالدول العربية ، خاصة في مجال الاقتصاد والسياحة والاستثمار .

حيث يتناول هذا المبحث المصالح المشتركة بين البلدين، وأهم المحطات التي مرت بها العلاقات على الصعيد الامني والعسكري ، ونقاط الخلاف بين البلدين وتأثيرها على العلاقات بينها في مختلف النواحي ، وابرز المواقف التي أدت الى تدهور العلاقات في بعض الاحيان .

تشهد العلاقات التركية - الإسرائيلية تقدما على مستوى متميز وصل الى حد التحالف بين الدولتين ، حيث ترجع بدايات هذا التحالف الى العام ١٩٥٨ ، وقامت العلاقات على المحافظة على التوازن بين الطرفين مع البقاء على اختلاف في ملفات مهمة على رأسها حصار غزة ، وعلى الرغم من البرودة التي ظهرت على العلاقات التركية-الإسرائيلية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم ، واستمرار دعم تركيا لحماس ، كان ذلك تأكيدا على ان تركيا لا يمكن ان تتجاهل ما يجري في فلسطين وقطاع غزة ، بالتالي فإن العلاقات التركية-الإسرائيلية لم تتوقف اتجاه هذه التطورات ، حيث ان إسرائيل قامت على دعم تركيا عن طريق تقديم مساعدات طبية لها عام ١٩٩٩ حينما وقعت كارثة الزلزال المدمر ، وتضمنت المساعدات على تشكيل فرق انقاذ ، بالإضافة الى فريق طبي كبير يتكون من عدد من الاطباء والمرضىين ، حيث كان من اكبر الفرق الطبية التي شاركت في الاغاثة والانقاذ .

ومن هنا فإننا سنناقش هذا المبحث من خلال التعرض للمطالب التالية:

المطلب الأول : المتغير القيادي في تركيا وأثره على العلاقة التركية- الإسرائيلية .

المطلب الثاني: الاحتجاجات الشعبية العربية والعلاقة التركية- الإسرائيلية .

المطلب الأول المتغير القيادي في تركيا وأثره على العلاقة التركية الإسرائيلية

لا بد من التطرق الى مفهوم المتغير القيادي، لما يلعبه من دور كبير في تنفيذ ورسم السياسات الخارجية، وتأثير ذلك على العلاقات بين الدول على اعتبار انه احد اهم المتغيرات في النظام السياسي، وبالرغم من أهمية القيادة في كافة المجتمعات، فإنه لا يوجد تعريف متكامل لهذا المفهوم، حيث تم رصد ما يقارب عن مائة وثلاثين تعريف مختلف لهذا المفهوم في التحليل السياسي. (نيفين مسعد، ص ٤٣)

وهنا نسلط الضوء على عدد من التعريفات المتداولة لمفهوم القيادة:

- ١- القيادة هي محور عملية الاختيار.
- ٢- القيادة هي تولي المنصب السياسي الاعلى في الدولة.
- ٣- القيادة هي ممارسة التأثير والنفوذ على الآخرين.
- ٤- القيادة هي بؤرة سلوك الجماعة وأساس توجيه ذلك السلوك.
- ٥- القيادة هي ممارسة السلطة المفوضية من أعضاء الجماعة.
- ٦- القيادة هي أداء الجماعة في تحقيق الأهداف وأداء الوظائف.

٧- القيادة هي تفاعل بين نيات واعية للقائد ترتبط بسلوكه الفعلي والقولي، وبين أشخاص آخرين يتصرفون بالفعل بما يتفق مع هذه النيات وذلك عن رغبة وقناعة. (Abraham and David, pp.413-414)

وترى الباحثة ان التعاريف السابقة تختلف من حيث المعيار ومن حيث ان القيادة إما ظاهرة جماعية أو ظاهرة فردية ، ولكنها جميعا تركز حول مفهوم القدرة والنفوذ، وهناك مفهوم شامل للقيادة قدمه الباحث جلال عبد الله معوض مفاده كالآتي :

"قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي، بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب اولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير ابعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع". (معوض، ١٩٨٧، ص ١٧٦)

وعلى ضوء ذلك، نرى ان القيادة هي طبقة حاكمة تتلخص في عنصرين : القائد والنخبة السياسية وهي أيضا عملية تضم الموقف والقيم.

منذ الاعتراف التركي بدولة إسرائيل ، أخذت العلاقات بين الجانبين بالتطور في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، حيث أصبحت هذه العلاقات محور اهتمام الدول العربية .

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢م، نلاحظ التقارب بين تركيا ومنطقة الشرق الأوسط، حيث عملت تركيا على تغيير توجهاتها الخرجية، وتوظيف مبدأ " تصفير المشاكل " ، اضافة الى العمق الاستراتيجي والاتجاه الى الاهتمام بالقضايا التي تخص العالم العربي الإسلامي. (سمية حوادسي، ٢٠١٤، ص ٢).

وعند الحديث عن واقع العلاقات بين تركيا وإسرائيل في ظل المتغير القيادي في تركيا، يمكننا ان نميز بين مرحلتين، حيث مرت الفترة منذ عام (٢٠٠٨-٢٠٠٢) بانتقادات تركيا لسياسة إسرائيل في المنطقة، مع بقاء العلاقات بين البلدين على طبيعتها، أما فيما يخص المرحلة الثانية ، فقد لاحظنا ان العلاقات التركية-الإسرائيلية ، شهدت العديد من الخلافات والتوترات مع أواخر عام ٢٠٠٨ م، خاصة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. (أركان ابراهيم، ٢٠١٤، ص٢٢٢).

وسيتم توضيح طبيعة العلاقات التركية-الإسرائيلية، في ظل تأثير حزب العدالة والتنمية بعد وصوله الى الحكم ، وما يترتب على ذلك من علاقات سياسية ودبلوماسية وعسكرية واقتصادية ، وصولا الى حادثة اسطول الحرية التي وقعت عام ٢٠١٠م، ونسلط الضوء على طبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية التي سادت بين الجانبين خاصة مع صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا ، حيث مثل مرحلة جديدة في تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل، الأمر الذي ادى الى تراجع بشكل تدريجي في العلاقات بين البلدين.(محمد نور الدين، ص٧٣٣).

وفي تلك الفترة لعبت تركيا دور فعال على المستويين الإقليمي والعالمي، عبر ترويجها لسياسة تصفير المشاكل مع جيرانها، من اجل تقوية موقعها الإقليمي والدولي من جهة، والاستفادة من موقعها الجغرافي والموارد التي تتمتع بها من جهة أخرى ، وقد أثارت العلاقات بين البلدين في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨ ، مشاعر القلق بين تركيا وإسرائيل، خوفا على مستقبل العلاقات بينهما.

وعلى أثر ذلك استدعت إسرائيل سفيرها في تركيا من اجل التشاور معه فيما يخص العلاقات بين الجانبين، وحسب ما قاله السفير "يورى وردن"، أنه ليس متشائم ، ويعتقد ان العلاقات الجيدة ستدوم بين البلدين.(رائد ابو مطلق، ص٣١).

وخلال زيارة الوفد التركي الى إسرائيل عام ٢٠٠٤م، أكد مستشار رئيس الوزراء التركي "عمر تشيليك"، على متانة العلاقات بين الجانبين، حيث قال: ان العلاقات مع إسرائيل تقوم على اسس راسخة، ومن الطبيعي انتقاد اخطاء سياسة إسرائيل الإقليمية، وان هذا لا يدل على وجود أزمة في العلاقات . (اركان ابراهيم، ٢٠١٤، ص٢٢٤).

وقد سبق هذه الزيارة العديد من القضايا والتطورات التي أدت الى اختلافات وتوترات في العلاقات التركية-الإسرائيلية، لعل من ابرزها: احتلال امريكا للعراق، حيث ظهرت مواقف متناقضة بين كل من إسرائيل وتركيا، حول اندلاع الحرب على العراق ، حيث حرص الموقف التركي على تفادي الحرب بينما كانت إسرائيل متحمسة لشن تلك الحرب .(سامية بيبرس، ٢٠١١، ص١٧٧)

وعلى اعتبار ان الموقف الإسرائيلي قد خيب آمال الاتراك نحو سعيهم للتوسط بين الفلسطينيين من جهة والإسرائيليين من جهة أخرى، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء التركي الى اصدار تصريحات قائلًا فيها : ان رئيس حكومة إسرائيل عمل على دفن كل محاولات الوساطة التي بذلتها تركيا بهدف حل الصراع العربي الإسرائيلي(اركان ابراهيم، ص٢٢٥).

ومن ناحية أخرى، رغم كل تلك الخلافات بين البلدين، فإن المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما زالت قائمة، وقد ساهمت كل من تركيا وإسرائيل من تخفيف هذه التوترات وذلك كان رغبة مشتركة بينهما، وفي لقاء الرئيس التركي مع اللوبي اليهودي في واشنطن قال: "ان انتقاداته وجهت الى الحكومة الإسرائيلية وليس

لإسرائيل، وان علاقات تركيا مع إسرائيل سوف تستمر على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والتجارية". (اركان ابراهيم، ص ٢٢٧)

وفي زيارة قام بها وزير الخارجية التركي عبد الله غول الى إسرائيل، حيث نالت هذه الزيارة اهتمام كبير، التي كانت الغاية منها هي إعادة تعزيز وتمتين العلاقات بين البلدين. (السويداني، ٢٠١٢، ص ١١).

وفي عام ٢٠٠٦م، جاءت حرب إسرائيل على لبنان، مما زاد من حدة التوتر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، حيث طالبت الحكومة التركية بضرورة إيقاف الحرب الإسرائيلية. (الحباشنة، ٢٠١١، ص ٧٨٩)

ولكن العام ٢٠٠٧م، كان عام عودة العلاقات التركية الى طبيعتها مع إسرائيل، وفي زيارة قام بها الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز"، الى انقرة ولقاؤه مع الرئيس التركي "عبد الله غول"، وتم التوصل الى ان العلاقات الثنائية بين البلدين لم تتغير، وهذا يبين عمق العلاقات بين الجانب التركي والجانب الإسرائيلي. (مركز الزيتونة، ٢٠٠٨، ص ٢٠٤-٢٠٥)

وقد مرت العلاقات خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٨-٢٠١٠، بالكثير من التعقيدات، وقد مثل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نقطة تباعد في العلاقات بين البلدين، حيث احتج الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان"، على العدوان في قطاع غزة وقال: "انها جريمة ضد الانسانية" (سامية بيبيرس، ص ١٧٩).

قان "إيهود أولمرت"، رئيس الوزراء الإسرائيلي بعمل زيارة الى انقرة، وذلك لكشف الوساطة التركية بين إسرائيل وسوريا، وقد جاء العدوان على قطاع غزة في

وقت عملت فيه تركيا كامل جهدها لإعادة الطرفين السوري والتركي الى وضع المفاوضات مرة أخرى (ليتيم فتيحة، ٢٠١٠، ص ٢١٥).

وبعد لقاء الرئيس السوري بشار الاسد مع الرئيس التركي، حيث اعلن اردوغان ان العدوان على غزة عمل على انتهاء كل الجهود التي بذلتها تركيا من اجل تحقيق عملية السلام في المنطقة (الغول، ٢٠١١، ص ١١٨).

وفي عام ٢٠٠٩م، شكلت حادثة منتدى دافوس الذي وقع في سويسرا، أحد الأزمات التي أدت الى توتر العلاقات التركية-الإسرائيلية، حيث جمع هذا المنتدى العديد من رجال السياسة ورجال الادب بالإضافة الى العديد من الشخصيات البارزة من جميع انحاء العالم ، وقد تم انتقاد دولة الكيان الصهيوني أثر حربها على غزة ، وقتل الاطفال الفلسطينيين بدون ذنب، وتم اتهام إسرائيل بالتخطيط المسبق للحرب (المهداوي، ٢٠١١، ص ١٥).

وقد رد رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز، على هذا الانتقاد بلهجة حادة، فرد عليه اردوغان بأنه "يشعر بالحزن عندما يصفق الناس لما تقوله" (السرجاني، ٢٠١١، ص ١٤٣)

ومن الأزمات التي ادت الى وصول العلاقات الى أدنى المستويات كانت أزمة المقعد المنخفض، حيث قام وزير خارجية إسرائيل "داني أيلون" باستدعاء السفير التركي في إسرائيل وذلك من اجل اخباره عن عدم الرضا على مسلسلات تركية صورت إسرائيل على انها دولة اهابية، الأمر الذي ادى الى أزمة دبلوماسية بين البلدين، حيث تم استقبال السفير التركي على مقعد أكثر انخفاضا عن مقعد وزير خارجية إسرائيل، اضافة الى عدم وجود العلم التركي على الطاولة، ولم يقدم إليه اي ضيافة وجعله ينتظر خارج باب المكتب لدقائق قبل السماح له بالدخول، ونتيجة لهذا

الموقف حددت تركيا باستدعاء سفيرها الى انقرة ، حيث قدمت إسرائيل اعتذار لتركيا بعد وقوع الحدث، مما ادى الى انتهاء هذه الأزمة (مركز الزيتونة، ٢٠١١، ص١٧٢)

ومن القضايا التي ادت الى مزيد من التدهور في العلاقات التركية-الإسرائيلية ، نسلط الضوء على اسطول الحرية ، الذي ضم ثماني سفن تحمل على نحو عشرة الاف طن من المساعدات الموجهة الى غزة (السرجاني، ص١٤٨).

حيث قامت القوات الإسرائيلية باعتراض السفن المتجهة نحو قطاع غزة وعملية القتل الجماعي التي ادت الى قتل تسعة من الاتراك، مما شكل انخفاض في مستوى العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل (سبيتان، ص١٢٩).

العلاقات العسكرية والامنية:

تأثرت العلاقات العسكرية والامنية بالكثير من الظروف خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم ، وقد ارتبط تراجع العلاقات العسكرية بالعلاقات السياسية التي سيطر عليها الضعف حتى توقفت ، وتم تجميد العديد من الاتفاقيات ومن ضمنها اتفاقية السلاح ، وإلغاء المناورات سواء كانت جوية او بحرية بينهما ، ويمكن القول ان طبيعة العلاقات العسكرية تتأثر بالعلاقات السياسية بين الجانبين التركي والإسرائيلي . (الغول، ص١٣٠).

شكلت المتغيرات الإقليمية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم، بروز حالة من التوتر في العلاقات، ومع وجود اختلاف في المصالح بين الدولتين، فإن القضايا الإقليمية كالاحتلال الأمريكي للعراق، والتقارب التركي السوري، انعكست على العلاقات السياسية مما أثر بشكل سلبي على العلاقات العسكرية بين البلدين ، بالتالي تم الغاء العديد من الاتفاقيات بين البلدين، إلا ان حاجة كل طرف الاخر في

العديد من النواحي دفع بهما الى المواصلة في العلاقة القائمة وعدم انفصالها
كلياً . (عدوان،ص٢٢٦).

وفي عام ٢٠٠٥م، قامت القوات التركية بعمل زيارة الى إسرائيل واصطحب
العديد من المسؤولين العسكريين ، وذلك لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين
الجانبيين، مثل الارهاب، والمشروع النووي الايراني، حيث وافقت كل من تركيا
وإسرائيل على استمرارية التدريبات العسكرية التي سميت "بحورية البحر المتمكنة"،
بالإضافة الى استعمال الاقمار الصناعية بهدف التجسس على أنشطة الجماعات
الارهابية في المنطقة (الغول،ص١٣١).

وقد استمر الحزب الحاكم خلال عام ٢٠٠٦م، مواصلة التزامه بالاتفاقيات
المشتركة مع الجانب الإسرائيلي، كما شارك في الاجتماعات الثنائية وذلك بحضور
الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (عدوان،ص٢٢٩).

وخلال تلك الفترة ابرمت تركيا صفقات دفاعية مع إسرائيل ، وذلك من اجل
عمل برامج استراتيجية للاستطلاع عالية التقنية، بالإضافة الى التشويش على اجهزة
الرادارات، وتم التأكيد بأنه لا يوجد دافع سياسي اتجاء كل هذه التحركات
(حوادسي،ص٨٢).

وعلى الرغم من التوترات في العلاقات بين البلدين، أثر اغتيال الشيخ احمد
ياسين ، وما قام به رئيس الوزراء التركي حيث تم رفض استقبال رئيس الوزراء
الإسرائيلي، بالإضافة الى العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦م، إلا ان العلاقات
العسكرية بين تركيا وإسرائيل بقيت كما هي، مما يؤكد ان تركيا في ظل الحزب الحاكم
لا تستطيع ان تتجاوز المؤسسة العسكرية القادرة على التحكم في كافة مناحي الحياة (
الغول،ص١٣٢).

وفي عام ٢٠٠٧م، قامت إسرائيل بعمل غارة جوية على منشأة سورية على اعتقاد انها منشأة نووية، حيث استخدمت في طريقها الى الهدف المجال الحيوي التركي، وقد تم إلقاء خزاني وقود في الاراضي التركية من قبل الطائرات الإسرائيلية، و عملت إسرائيل على تقديم اعتذار لتركيا، حيث قال الرئيس التركي عبد الله غول، ان تركيا لم تكن تعلم بالانتهاك الليلي لطائرات إسرائيل، ولا شك ان هذا الأمر أثار طبيعة التعاون في المجال العسكري من جديد (قسم الارشيف، ص ٢١)

شهد عام ٢٠٠٨م، تدريبات عسكرية ضخمة اشترك فيها كل من تركيا وإسرائيل بالإضافة الى الوحدات العسكرية الأمريكية، حيث تجاوزت في الحجم والمدة المناورات التي وقعت في السنوات الماضية (فول، ص ٣٢٩).

مما عزز التعاون العسكري بين البلدين خلال تلك الفترة، أما بالنسبة للعلاقات العسكرية خلال فترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠، بقيت العلاقات تتمتع بالقوة والصلابة بين الجانبين التركي والإسرائيلي، إلا ان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أثر على تلك العلاقات بالترجع بما فيها العلاقات الامنية والعسكرية (فول، ص ٣٣٨).

بالإضافة الى ان تركيا عملت على اجراء مناورات عسكرية لأول مرة مع سوريا، حيث عبر مسؤولين إسرائيليين عن قلقهم وانزعاجهم من التقارب التركي السوري، (قسم الارشيف، ص ٢٢).

وفي ظل الخلافات السائدة في العلاقات بين البلدين، ألغت تركيا المناورات العسكرية التي كانت ستحدث على ارضها تحت عنوان "نسر الاناضول"، حيث كانت امريكا مشاركة فيها، بالإضافة الى اشتراك الطائرات الصهيونية في تلك التدريبات العسكرية (السرجاني، ص ١٤٦).

وقد طالب قادة القوات الإسرائيلية باتخاذ اجراءات ضد القرار التركي الذي ألغى مشاركتهم في التدريبات الموسمية مع دول حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي أدى الى تنافر وتدهور في العلاقات بين البلدين .

العلاقات الاقتصادية:

أثر حزب العدالة والتنمية منذ وصوله الى السلطة على انطلاق تركيا بشكل قوي في مختلف النواحي ، مما أدى الى نمو الاقتصاد التركي بنسبة كبيرة، وقد ترك أثر في واقع تركيا ومستقبلها. (بوزيدي،ص٥٩).

وقد عمل الحزب على تغيير السياسة الخارجية لتركيا التي واكبت الانفتاح على الدول المجاورة والعالم أجمع، بما يختص بمصالحها الداخلية وتوسيع دائرة النمو الاقتصادي، مما انعكس ايجابا على صادراتها الاقتصادية (جول، ٢٠١٣، ص١٨٩).

وتبعاً لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة التركية-الإسرائيلية، فقد شهدت العلاقات بين الطرفين نمو كبير مما زاد مستوى التجارة بين البلدين (حوادسي،ص٩٣).

ويعتبر المجال العسكري في التعاون بين البلدين هو المجال الأكبر، حيث نلاحظ ان إسرائيل تعمل على تصدير الاسلحة لتركيا وتقدم أيضا خدماتها لتحديث وتطوير الدبابات والطائرات التركية (سبيتان،ص١٣١).

كما أثرت السياحة بشكل ايجابي على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وعلى اعتبار ان العلاقات الاقتصادية كان يسودها الازدهار والتطور إلا ان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عمل على تحول كبير بين الطرفين، (ابو مطلق،ص٩٥).

ورغم التوتر السائد بين تركيا وإسرائيل، إلا ان علاقاتها الاقتصادية لم تنقطع بل بقيت مستمرة وذلك لحاجة كل طرف للآخر (الشرطي، ٢٠١٤، ص١٨٣).

ونظرا للعدوان على قطاع غزة فقد تراجعت السياحة الإسرائيلية في تركيا، حيث انخفض عدد السياح الإسرائيليين بنسبة ٤٤% (بييرس، ص ١٨١).

ولكسر الجمود في العلاقات بين الطرفين، قام وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي بعمل زيارة الى تركيا عام ٢٠٠٩م، ضمن مؤتمر التعاون الاقتصادي، حيث تحدث الوزير التركي ان تركيا معنية بتوسيع اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل، وهي أيضا معنية بتوقيع اتفاقية المواصلات مع إسرائيل وتعزيز التعاون بين البلدين، وعلى الرغم من التراجع في حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلا انه ارتفع في عام ٢٠١١م، قياسا بعام ٢٠٠٩م، حيث تم استيراد ما يقارب مليار دولار من إسرائيل، كما ان الصادرات بين تركيا وإسرائيل ارتفعت حيث بلغت (٦٥٠) مليون دولار، مما أكد ان التوترات السياسية لم تؤثر على المجالات التجارية (مركز الزيتونة، ٢٠١٠، ص ١٧٩).

ويمكن القول، ان العلاقات التركية-الإسرائيلية الاقتصادية لم تتأثر بتوتر العلاقات السياسية بين الجانبين، بل تميزت بالكثافة والعمق بينهما إلا ان أزمة اسطول الحرية عام ٢٠١٠م، اضافة الى العدوان على قطاع غزة، عمل على تراجع العلاقات الى ادنى مستوياتها.

المطلب الثاني الاحتجاجات الشعبية العربية والعلاقة التركية الإسرائيلية

تهدف هذه الورقة الى رصد تداعيات هذه الثورات على الدور الإقليمي التركي والتعرف على محددات الموقف التركي من ثورات الربيع العربي، حيث شكلت الثورات العربية تحدي كبير للسياسة الخارجية التركية نظرا لكثافة الاستثمار التركي في منطقة الشرق الأوسط وانفتاح تركيا على كافة الاطراف العربية سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي.

ويمكن تسليط الضوء على ان تركيا تسعى الى كسب ود الشعوب العربية، فقامت بإستمالة كل الذين لديهم نوعا من التوجه نحو التغيير والاصلاح، خاصة ان تركيا تحاول الموازنة بينها وبين الانظمة من جهة وبين الشعوب من جهة أخرى .

وبجانب الدور التركي عملت الثورات العربية مجالا لنشاط تركيا والتدخل في معالجة الخلافات العربية وايجاد حلول لتلك الثورات، بالإضافة الى تسليط الضوء على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل اساسي سواء كان ذلك بالضغط على السياسي على الحكومات أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة من منطلق انها تدعم حق الشعب في الحصول على حقوقه ، الا انها في صميم ذاتها تسعى الى تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط ومن أجل السعي لبسط نفوذها فيه وبشكل قوي.

حيث قامت جل ان يكون لها موطأ قدم هناك ، وقد ظهر المنهج التركي بوضوح لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال عدة محاور :

(١) الوقف الفوري لاطلاق النار .

(٢) افساح المجال امام انسحاب القوات الحكومية من المدن .

(٣) إعادة امدادات الاعانة والاعانة لها .

٤) البدء في تشكيل نطاقات انسانية امنة توفر تدفق المساعدات الانسانية للجميع بدون استثناء

٥) البدء في اطلاق فوري لعملية شاملة للتحويل الديمقراطي تستوعب جميع الاطراف المتنازعة والمتصارعة. (المركز العربي الديمقراطي ، ٢٠١٦)

وقد كان للربيع العربي تأثيرات عدة على الاوضاع في تركيا من خلال مايلي :

(١) المجال الاقتصادي.

بعد الثورات والاحتجاجات المطالبة بالحرية أصبح هناك فوضى في العديد من الدول العربية، نتج عن هذا عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، كان لها أثر على الاقتصاد التركي فقد ألغي اتفاق التجارة الحرة مع كل من تونس وليبيا ، كما ساهمت هذه الأحداث في تراجع حجم الصادرات التركية بنسبة ٤٠%.

يجب ان لا يُبالغ في التأثيرات السلبية على اقتصاد تركيا، فمن ناحية فقد فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار الدور التركي الذي ساهم في إنقاذ اقتصادات هذه الدول التي نال منها الصراع ، بالتالي عملت تركيا على تنشيط وتنويع العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى بالإضافة الى إقامة العديد من المعارض والمؤتمرات التجارية وذلك بهدف تعريف العالم الخارجي بحجم التطور الصناعي والتكنولوجي ، والعمل على تصدير البضائع التي تكون كلفتها قليلة ونتاجها كثيف في تركيا ، بالإضافة الى التركيز على القطاع السياحي ، بالإضافة ان تركيا قامت بتعويض انخفاض حجم الصادرات التركية الى بعض دول المنطقة من خلال زيادة الصادرات الى دول أخرى ، مثل ايران والعراق والامارات ، وبسبب تطورات الاوضاع في المنطقة ، فإن هذا لا يمنع من ارتفاع اسعار النفط ، والذي اسهم في ارتفاع الواردات

التركية وزيادة عجز الميزان التجاري ، خاصة ان تركيا تعتمد على الاستيراد بأكثر من ٩٠% من احتياجاتها من النفط والغاز والفحم . (معوض ، ١٩٩٦).

(١) المجال الأمني.

يلعب عامل الامن دور كبير في سياسات الدول، ويمكن القول ان ثورات الربيع العربي قد أثارت العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا، حيث شهدت دول المنطقة العديد من الأزمات ادت الى بروز ادوار امنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، كذلك اثارته بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل واقامة مناطق امنة داخل الاراضي السورية وذلك للحفاظ على امنها واستقرارها .

ومع زيادة الاهتمام بالموقع الجغرافي ودوره في العلاقات الدولية برز دور تركيا وترك بصمته على سياستها الخارجية في المجالين الإقليمي والدولي ، وذلك لتحقيق أهدافها وطموحاتها في لعب دور اقليمي مؤثر ، مما ادى الى دخول تركيا في علاقات عسكرية مع إسرائيل ، وبسبب معاناتها أيضا من مشاكل سياسية داخلية ، فإن إسرائيل يمكن ان تقدم لها المعلومات الامنية والاستخباراتية والعسكرية التي تخدم مصالحها ، اما إسرائيل فقد رأت ان من مصلحتها اقامة علاقات قوية مع تركيا تلك الدولة النافذة اقليميا ، حيث وجدت وسيلة لتحقيق سياسة التوسع التي قامت عليها السياسة الامنية الإسرائيلية ، لذلك يعتبر التعاون العسكري والامن من اهم مجالات التعاون والتحالف التركي-الإسرائيلي . (عوض ، ٢٠١٤)

(٣)المجال العسكري .

لقد كشفت الناحية العسكرية ان تركيا قادرة على التدخل العسكري في المنطقة بشكل عام

، ويمكن القول ان الثورات العربية قد اثارت عددا من التحديات الامنية بالنسبة لتركيا ، التي ارتبطت بطبيعة الاوضاع السائدة في الدول العربية ، ومن جانبها ادركت تركيا حجم المصالح الاقتصادية التي تسعى اليها ، ومن جانب اخر فقد ادركت تركيا حجم التهديدات التي تواجهها نتيجة مواقفها التي اتخذتها اتجاه الثورات العربية خاصة الامنية منها ، ومن هنا اخذت تركيا الاعتبارات الامنية على محمل الجد خاصة تجاه البحرين واليمن ، وقد اخذت تتخوف من تحول الأزمة الى صراع طائفي يؤدي الى التعقيد على الساحة الإقليمية ، والخوف من ان يتمدد الى دول أخرى ، الأمر الذي قد يشكل خطرا كبيرا على الامن الإقليمي .

ومن هذا المنطلق اخذت تركيا الاعتبارات الامنية في سوريا على درجة من الاهتمام ، خاصة بعد ان أصبح هناك نوع من الحديث عن تشكيل دولة كردية في شمال سوريا ، وهذا ما ترفضه تركيا بشكل قاطع نتيجة سعي اكراد سوريا بتشكيل دولة في العراق ، حيث زادت المخاوف الامنية من قبل تركيا نتيجة تدفق الكثير من السوريين الى الحدود التركية للبحث عن مأوى امن لهم ، وأصبحت تركيا بالتفكير في احتمال انتقال الأزمة السورية الى الحدود الجنوبية التركية . (خليل، ٢٠١٢).

تعد سوريا من أكثر الدول العربية التي تأثرت بالثورات، بالتالي فإن تداعيات الأزمة السورية شكلت قلق الدولة التركية، ونتيجة زيادة الصراع والقتال الذي ادى الى التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما ادى الى نشوب حروب اهلية، الأمر الذي اضطر الشعب السوري الى اللجوء والهجرة الى خارج سوريا، باحثا عن الامن والامان .

السياسة التركية اتجاه الثورة السورية تأثرت كثيرا بالمصالح التركية والمتغيرات المتسارعة ومن الطبيعي ان الدول تبحث عن مصالحها بالدرجة الأولى ، لذلك فإن تركيا وجدت نفسها في واقع سياسي يفرض عليها مجاراته ، بالتالي فإن تركيا قدمت الكثير للسوريين منذ اندلاع الثورة حيث انها استضافت ما يقارب ثلاثة ملايين مواطن سوري ، كما فتحت ابواب العمل لكثير من السوريين ، وعملت على الاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم المختلفة في كافة المجالات .

لقد ترك اللاجئين السوريين بعض التأثيرات الايجابية على الواقع التركي ونبين هذه التأثيرات في النقاط التالية:

(١) كان لهم أثر في المجال الاقتصادي، حيث تقوم الحكومة التركية بدعم اللاجئين السوريين داخل تركيا ، حيث يقدر الدعم الذي تم تقديمه من قبل الحكومة التركية بحوالي ٢ مليار دولار .

(٢) اما في المجال الاجتماعي، حيث كانت المشاكل بين الشعبين ناتجة عن الثقافة واللغة لدى كل منهم ، بالإضافة الى استغلال النساء والاطفال ، وقد ظهر العديد من حالات الزواج من السوريات . ٣- اما في المجال الامني ، لقد أثر وجودهم في المنطقة على شعور الاتراك بعدم الامان ، في حين يقوم السوريون بمواصلة اعمالهم في كافة المناطق والمدن التركية ، مما ادى الى صعوبة عمليات التكيف والتألف بين الشعبين ، بالتالي هذا ادى الى حدوث مشاكل امنية تمس المجتمع والشعب التركي . الحرب داخل سوريا أثرت على العديد من الدول وكانت تركيا على رأس هذه الدول، حيث رفضت تركيا التدخل من قبل اوروبا في شؤون الدول الأخرى، بالإضافة الى رفضها توجيه اسلحتها ضد الشعوب، حيث رفضت المشاركة في العام ٢٠١١ في ضرب ليبيا ،

٣) كما قامت بالتأكيد على الاعمال الانسانية للشعب الليبي ، ورفض اي اعتداء على المدنيين ، ورفض كل اشكال العنف والقتل للشعب السوري (كامل، ٢٠١٤). وازافة الى ذلك زادت فاعلية تركيا في المنطقة ، وزاد دورها السياسي الإقليمي في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ وحتى منتصف العام ٢٠١٣ ، لكن الانقلاب العسكري في مصر أثر بصورة سلبية في فاعلية هذا الدور ووضع تركيا أمام تحديات صعبة ، حيث سارعت تركيا الى دعم الثورة المصرية ، وكانت تدعو الى الاستجابة لإرادة الشعب المصري ، ووقعت بعد الثورة العديد من الاتفاقيات التجارية حيث بلغت الاستثمارات التركية مع مصر ما يقارب ملياري دولار ، غير ان الانقلاب العسكري في عام ٢٠١٣ الحق اضرارا بالعلاقات المصرية التركية ، وقد تغير الموقف التركي من النظام المصري ، واكدت تركيا على موقفها الثابت اتجاه التغيير غير الديمقراطي في مصر ، واعتبرت هذا الانقلاب مرفوضا بشكل تام وغير مقبول في كافة المواثيق الدولية ، حيث شهدت العلاقات الدبلوماسية توترا واضحا ، كما اعلنت مصر رفضها لتمديد اتفاقية الخط الملاحي مع تركيا ، وايقاف العمل فيها من العام ٢٠١٥ ، هذا التوتر انتهى بسحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية (المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦).

ثانياً: تداعيات الربيع العربي على إسرائيل

بعد تراجع العلاقات مع تركيا لم يعد لإسرائيل اي اصدقاء في المنطقة، ونتيجة الاضطرابات والصراعات التي تشهدها المنطقة العربية لم تستطع التأثير في مجريات الثورات العربية ، ولم تعد قادرة على اعادة تشكيل مناطق خارج حدودها ، عملت هذه

التطورات على تشكيل مخاوف امنية وسياسية لإسرائيل ، بالإضافة الى خوفها من تغلغل التنظيمات الارهابية الى اراضيها .

ونسلم الضوء على ان إسرائيل تقف أمام تحديات استراتيجية وامنية وسياسية تحتاج لجهود من اجل مواجهتها ، حيث نرى ان إسرائيل تفاجأت بالثورات العربية والتزمت حالة من الترقب والصمت خاصة بعد الثورة المصرية ، بالإضافة الى انها ركزت على الحفاظ على معاهدة السلام مع مصر ، وعملت على التكيف مع المتغيرات في المنطقة العربية والتركيز على امنها وتعزيز القدرة العسكرية ، وقامت على بناء سياسة تحالفات مع اطراف المنطقة العربية ، وبناء استراتيجية سياسية من خلال استغلال حالة الفوضى في المنطقة العربية لتأجيل القضية الفلسطينية وتعزيز عمليات الاستيطان (محمد، ٢٠١٥).

تأثرت إسرائيل نتيجة ما حدث في الدول العربية اقتصاديا وامنيا وسياسيا ، حيث ان الدور الأمريكي في حالة تدخل في الشؤون العالمية وخاصة في الشرق الأوسط مما أثر سلبيا على إسرائيل ، بالإضافة الى ان قوة الردع العربي غير قادرة على مقابلة القوة الإسرائيلية ، وانه من الممكن ان يتحدو في حرب ضد إسرائيل ، بالتالي هناك اضطراب سياسي خارج حدود إسرائيل بدأ في انتاج تهديدات امنية وعسكرية ، ونتيجة الاضطراب السياسي في العالم العربي تعمل إسرائيل على تمركز قواتها العسكرية ضد التهديدات الامنية التي تواجهها من قبل الدول المجاورة ، والعمل على التوسع في بناء جيش للدفاع الإسرائيلي .

الإسرائيليين قلقون من التهديدات الامنية والاجتماعية، بسبب الاعتداءات الارهابية التي تجري في سيناء ، وان التنسيق الامني بين مصر وإسرائيل مستمر ، وان التهديد الذي يقوم به تنظيم داعش يشكل خطر على مصر ، حيث يتعدى هذا

الخطر الى خارج مصر ، مما يجعل إسرائيل تشعر بالاحباط حول ذلك .
(النعامي، ٢٠١٤) .

وقد وافقت إسرائيل على نشر قوات اضافية في سيناء ، وهذه الموافقات جاءت بعد الهجمات التي قامت بها داعش في سيناء ضد القوات المصرية ، وان معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل تنص على موافقة الطرفين على نشر قوات اضافية .

المُتغير الثاني : الاتفاق النووي الايراني .

اولاً : الموقف التركي من الإتفاق النووي الإيراني:

هناك علاقات تعاون وتنافس بين تركيا وايران ، وكل منها تمتلك نفس الطموحات والأهداف ، التي تتمثل في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وزيادة نفوذها بالإضافة الى السيطرة على اماكن الصراع والنزاعات الأخرى . (عبدالله ، ٢٠١٣)

ان الموقف التركي من الاتفاق النووي الايراني لم يخرج عن سياق تطورات الأحداث السياسية والامنية والاقتصادية التي تشهدها العديد من دول المنطقة ، ولهذا الاتفاق انعكاسات على تركيا والمنطقة بشكل عام ، كونه يساعد ايران على التحرر من قيود العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ، مما يزيد من قوتها لترسيخ نفوذها في المنطقة ، ومنح ايران فرصة زيادة قوتها العسكرية والاقتصادية ، وهنا نسلط الضوء على الذي دفع تركيا الى اتخاذ هذا الموقف هو زيادة الاستثمار في ميدان العلاقات الاقتصادية التركية-الايرانية ، بالإضافة الى رفع الميزان التجاري بين الدولتين ، والانفتاح على ايران من اجل ان تكون تركيا منفذ مهم لها .

وترى تركيا ان من حق كل دولة الحصول على القوة النووية من اجل استخدامها في مجالات الطاقة والمجالات السلمية، التي لا تؤثر على اي كيان او دولة ، ومن هنا فان ايران كأى دولة لها الحق في استخدام الطاقة النووية واقامة المفاعلات النووية ضمن الاطار التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية .

ثانياً: موقف إسرائيل من الملف النووي الايراني.

تعتبر المصالح العليا للدول احدى وسائل تحليل العلاقات بينها ، حيث اعطت إسرائيل البرنامج النووي الايراني أهمية قصوى ، على الرغم انها قوة نووية ، وهي لا تريد ان يكون لها منافس في هذا المجال ، وادعت إسرائيل ان المشروع النووي الايراني يمثل خطراً على وجودها ، بالإضافة انها هددت باستعمال القوة العسكرية ضد المنشآت النووية الايرانية ، وذلك للضغط على المجتمع الدولي للتحرك عسكرياً ضد ايران ، فهي تسعى جاهدة على الغاء هذا الاتفاق النووي.(محارب، ٢٠١٣)

ويُعتبر ننتياهو من أكثر رؤساء إسرائيل تعاقباً في تناول المشروع النووي الايراني ، حيث لم يفوت اي فرصة في وضع حد لهذا المشروع ، حيث اختلف مع الادارة الأمريكية مرارا وتكراراً في سياستها الرامية الى ابرام اتفاقيات مع الجانب الايراني حول الملف النووي الايراني ورفض اي مشروع قد يتم الاعلان عنه وتوقيعه من اي طرف كان مع ايران ، وقد سعى ننتياهو الى فرض عقوبات مُتعددة للمنشآت الايرانية النووية، وازلة كافة المشاريع المُتعلقة بالملف النووي وقد عارضت حكومة ننتياهو بشدة ما تم التوصل اليه من اتفاق حول الملف النووي الايراني في العام ٢٠١٣ .

وترى الباحثة ان مواقف كل من الدولتين تجاة المُتغيرات التي طرأت اقليمياً قد تباينت لدى كل من الدولتين وحسب المصالح التي تسعى اليها كل دولة من اجل تحقيق ما هو مفيد لها ، حيث كان موقف كل دولة تجاه الملف النووي الايراني يختلف عن

الآخر وذلك لوجود مصالح لدى كل من الطرفين ، في حين كانت إسرائيل تقف موقف هجومي جراء ما تم من اتفاق حول الملف النووي الإيراني ، في حين اخذت تركيا زمام المبادرة ، حيث كانت ترى ان من حق كل دولة الحصول على القوة النووية ، التي لا تؤثر على اي كيان او دولة ، وتدخلت في بعض الدول التي دمرتها ثورات الربيع العربي فاخذت تتدخل في سوريا ، بالإضافة الى انها اخذت تتجه الى التدخل في ليبيا من خلال دعم بعض الفصائل المتناحرة هناك .

المبحث الثاني المحدد الدولي ودوره في تقارب او تباعد العلاقات التركية - الاسرائيلية

المطلب الأول الولايات المتحدة الأمريكية

تعد دراسة السياسة الخارجية من أبرز الحقول التي تقع ضمن الدراسات الدولية، كونها الواجهة التي تعمل على تحقيق وتنفيذ المصالح الخارجية للدول، بالإضافة الى تحكم هذه السلوكيات والتوجهات الخارجية في مدى فشلها او نجاحها في الاداء والبعث الدولي، وفيما يتعلق بالسياسة الأمريكية الخارجية فهي تمتاز بالتداخل والتعقيد اضافة الى كثافة توجهاتها، نظرا لامتداد العمق الاستراتيجي في مختلف مناطق العالم. (المركز الديمقراطي، ٢٠١٠، ص ١٠).

لعبت العوامل الخارجية دور هام في تفاعلات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تفاعلت الولايات المتحدة بشكل واضح مع القضايا الدولية بعد تعرضها للمتغيرات الخارجية، وفي الوقت الراهن تعددت القضايا الدولية مما زاد من درجة تأثير العامل الخارجي، وهنا جاء دور الولايات المتحدة في الهيمنة على الوضع الراهن وترتيب الأولويات حسب المعطيات الجديدة، وعملت على تعطيل المشاريع

التي لا فائدة منها، بالإضافة الى الاستفادة من المؤسسات الدولية في تأثيرها على اقتصاد بعض الدول (العيثاوي، ٢٠٠٩، ص ٤٦).

تندفع الرؤية الأمريكية لتركيا نظرا لأهمية موقعها الجغرافي في تحديد مكانتها في العلاقات الدولية، اضافة الى انها مفتاح استراتيجي في المنطقة التي تمتد من أوروبا وحتى القوقاز مرورا بالبلقان والشرق الأوسط، ولا بد من الإشارة الى ان العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي مكملة لبعضهما البعض على اعتبار انهم سياق واحد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية ، وقد كان خوف تركيا من الاتحاد السوفييتي وأطماعه في الاراضي التركية حافزا لتشجيعها على دخول حلف الناتو واللجوء الى الحماية الأمريكية وذلك لحماية مصالحها الامنية.

ومنذ عشرات السنين، بقيت العلاقات التركية- الأمريكية على حالها ، اي ان كل طرف يحاول الوصول الى مصالحه التي يريدها، ولم تتحول هذه العلاقة الى علاقة استراتيجية او خاصة، حيث تعاملت الولايات المتحدة مع تركيا خلال فترة الحرب الباردة بفوقية شديدة، خاصة بما يتعلق بالحرب النووية عام ١٩٦٢م، وبعد الانقلاب الأمريكي عام ١٩٨٠م، تحسنت العلاقات بين الطرفين، اضافة الى تحسن العلاقات التركية- الإسرائيلية ، وقد عمل حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم في تركيا على اعادة صياغة العديد من الأمور التي تتعلق بالسياسة الخارجية ، قامت تركيا خلال تلك الفترة على توسيع وتنويع علاقاتها مع دول الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي اعتبرت محور للعلاقات السياسية، والناتو محور العلاقات العسكرية، والاتحاد الأوروبي محور للعلاقات الاقتصادية .

وقد كان الغزو العراقي ٢٠٠٣م، من أبرز الأزمات التي غيرت مسار العلاقات، إذ رفضت تركيا ان تسمح للقوات الأمريكية باستخدام اراضيها خلال فترة الحرب، الأمر الذي ادى الى تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا.

وفي هذا المجال نسلط الضوء على تفاعلات تركيا مع الشرق الأوسط الذي كان الهدف منها بناء علاقات جيدة مع دول الجوار وان تكون على استعداد بالارتباط بالدول الإسلامية وادراك تركيا بأن مصالحها تكمن في ايجاد حلول للامزمات في المنطقة واستقرارها، وارغبة في الابتعاد عن التحالفات الإستراتيجية التي تعمل على صنع حالة من العداء، اضافة الى سعي تركيا الى دور اقليمي من خلال الانتماء الى حلف الناتو والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية (فولر، ص ١٤١).

ومن اجل الوصول الى دور اقليمي هناك العديد من العوامل التي تؤهلها لتأدية نفوذها الإقليمي في المنطقة:

العوامل العسكرية، تعد تركيا اكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولا بد من القول ان قوة تركيا العسكرية لها مكانتها في النظام الدولي، ولهذا السبب ترتبط تركيا بعلاقاتها مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلف شمال الأطلسي، ويمكن الاشارة الى ان التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة هو أحد الركائز الامنية لتركيا (ناجي صادق، ص ١-٢).

وبعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، تشكلت مرحلة جديدة للدور التركي دوليا واقليميا، ولا بد من الاشارة الى ان هناك علاقة بين القوات التركية وحلف الناتو والاتفاق حول استخدام هذه القوات في حالة حدوث الحرب.

وترى الباحثة ان المتغير الأمريكي يلعب دور كبير في العلاقات التركية وان تركيا لا تزال حليف استراتيجي للولايات المتحدة في اقليم الشرق الأوسط، ويمكن القول ان عامل المصلحة لا يزال يحكم طبيعية العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية لذا كان لهذا المتغير دور في اتجاه العلاقات نحو الصراع او التعاون.

وتعد المشاركة التركية بقوات حفظ السلام جانب عسكري هام من السياسة الخارجية، وقد ساهمت في دعم الجماعات المراقبة على الحدود الايرانية العراقية، وبعد غزو الولايات المتحدة لأفغانستان وبناء على طلب من واشنطن ارسلت تركيا قواتها للقيام بمهام حفظ السلام هناك، ونرى ان هذه التطورات التي طرأت على النظام الدولي ساعدت على عدم استقرار البيئة الدولية (فولر، ص ١١٥)

ومن اجل قيام القوات المسلحة بأداء واجباتها هذا يتطلب قدرتها على ادارة العمليات الامنية ومقاومة الارهاب وعمليات الاغاثة ومواجهة التهديدات والاطار الخارجية ، يجدر بنا الاشارة الى ان تركيا تتمتع بقدرتها العسكرية التي تمكنها من أداء دورها الإقليمي بشكل فاعل وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

العامل الاقتصادي:

يمتاز الاقتصاد التركي بالنمو والتطور، حيث يمثل القطاع الزراعي لها ما يقارب ١١,٧%، والصناعة ٢٩,٨%، والخدمات ٨٥,٥%، وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية اكبر شريك للتجارة التركية في كل من الواردات والصادرات اضافة الى المانيا (فولر، ص ١١٨). حيث سعت الولايات المتحدة الى تحسين العلاقات مع تركيا ومن ضمنها العلاقات الاقتصادية، وفي عام ٢٠٠١م، وصل الاقتصاد التركي الى ادنى المستويات وهبوط الناتج الاجمالي بنحو ٧,٤%، مما ادى الى تدخل صندوق النقد الدولي الذي تدعمه الولايات المتحدة للخروج من الأزمة الحالية من خلال اقراض تركيا ما يقارب ٧,٥ مليار دولار ، الأمر الذي ادى الى التخلص من حالة الركود وتحسن الاوضاع في تركيا، وبعد وصول الحزب الحاكم عمل على تشكيل برنامج للخصخصة وزيادة الاستثمار والاتفاق مع صندوق النقد الدولي مما ادى الى انتعاش السياحة وزيادة الاستثمار الاجنبي وارتفاع قيمة العملة التركية ، بعد ذلك تم انشاء

منطقة صناعية بين البلدين مما ساهم في تطوير العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وتركيا (نور الدين، ص ١٣٥).

وتعد الطاقة من الموارد الهامة التي تتمتع بها تركيا اضافة الى موقعها الجيوسياسي ، حيث لعبت هذه العوامل الداخلية دور في تشكيل سياستها الخارجية (فولر، ص ١٢١-١٢٢).

العامل السياسي:

وفي ظل العامل المؤثر على السياسة الخارجية لتركيا تبقى المشكلة الكردية قضية متغلغلة في السياسة التركية اذ يشكل الاكراد ما يقارب ٢٠% من سكان تركيا، ومن جانب اخر فإن العلاقات التركية- الأمريكية لها مكانتها الدولية (فولر، ص ١٢٦).

فقد أكد المحللون السياسيون على ان تركيا هي أحد الابواب الهامة لسياسة امريكا في منطقة الشرق الأوسط، وذلك كونها نافذة على بلدان لها مكانتها الخاصة مثل إسرائيل وايران والعراق وسوريا وغيرها من الدول الهامة، اضافة الى ان الموقع الاستراتيجي لتركيا كونها ممر يخرق البحر الاسود والبحر المتوسط وهي أيضا ممر لنقل الغاز والنفط من اسيا الوسطى الى اوروبا (كامل محمد، ص ٣٤).

ولذلك حرصت على استمرار نمو العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق الإستراتيجية الخاصة بالمنطقة العربية ، لتجنب حدوث خلل بالمصالح الاقتصادية والامنية التركية، فيما بعد ظهرت العديد من المحددات التي تحكم العلاقات التركية- الأمريكية منها، المحدد الاستراتيجي، يمكن القول ان الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على حماية تركيا من اي تهديدات اقليمية من جانب دول الجوار كسوريا وايران (العناني، ص ١٥٠-١٥١).

المحدد الكردي، حيث لعب دور مهم في تغلغل العلاقات بين واشنطن وانقرة، وكانت عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي من ضمن هذه المحددات، حيث التزمت تركيا بالشروط التي يفرضها الاتحاد الأوروبي من اصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، لذلك ترى الولايات المتحدة أنه لا يوجد سبب في عدم انضمامها لاتحاد (العناني، ص ١٥٢).

تعود العلاقات الأمريكية- التركية الى عدة سنوات، وفي عام ١٩٥٢م، انضمت تركيا الى حلف الناتو وذلك لترسيخ التحالف بين البلدين، وصلت العلاقات بينهما الى مرحلة متميزة حيث يدعم كل منهما الآخر في العديد من المجالات كالطاقة والاقتصاد والاستقرار الإقليمي، واستمرت هذه العلاقة خلال الحرب الباردة وما بعدها حيث منحت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية واقتصادية لتركيا في ظل المصالح المشتركة ، واتسمت العلاقة بينهما بالتنوع والاتساع على اعتبار ان الولايات المتحدة من الدول الأكثر قوة في العالم ، اضافة الى ان تركيا دولة نامية ، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانقسامه الى مجموعة من الدول، ورغم هذه التطورات لم تتغير النظرة الأمريكية اتجاه تركيا نظرا لاهميتها الإستراتيجية وانفتاحها على العديد من دول الشرق الأوسط ، اضافة الى انها تلعب دور استراتيجي في معادلة الصراع في المنطقة، وتعد تركيا من الدول المهمة التي انضمت الى حلف شمال الأطلسي، وقد انتسبت الى العديد من المنظمات الأوروبية والدولية ، مثل انضمامها الى المجلس الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة اضافة الى هيئة الطاقة الدولية، وترى الباحثة ان تركيا تحرص على تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة وكذلك تعد تركيا حليف استراتيجي لا يمكن التفريط به من قبل الولايات المتحدة، وان كل من البلدين يشعر بالحاجة الى الطرف الآخر ، اذ لعبت المتغيرات الإقليمية دور في اعادة ترتيب الولايات المتحدة لأوراقها مع تركيا، والحفاظ على تركيا لمواجهة القطب الروسي .

المتغير الإسرائيلي الأمريكي :

نسلط الضوء هنا على دور اللوبي الصهيوني الذي شارك في التأثير على التوجهات الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال توافق الدور الأمريكي مع الدور الإسرائيلي في المنطقة، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق المصالح المشتركة بين الطرفين حيث اعتبرت المساعدات الأمريكية لإسرائيل من اهم نقاط التقارب بين البلدين، حيث تصل قيمة هذه المساعدات ما يقارب ١٢٥ مليار دولار ، التي غطت كامل الميزانية الإسرائيلية ، سواء الأمور التي تتضمن الرعاية الصحية والاجور اضافة الى شراء الاسلحة، وفي حال توقف هذا الدعم الأمريكي، الأمر الذي يؤدي الى تأثير سلبي على الوضع العسكري والاقتصادي لإسرائيل، لذا لا يمكن الاستغناء عن الولايات المتحدة بالنسبة لإسرائيل، ومن الصعب تعويضها بأحد الدول العظمى في المستقبل ، ونلاحظ دور الولايات المتحدة في دعم إسرائيل بالاسلحة المطورة من اجل حمايتها من اي تهديد خارجي ، وفيما يتعلق بالملف النووي الايراني ، فإنه لا يوجد اقوى من الولايات المتحدة الأمريكية ، لصد التهديدات المحتملة لإسرائيل ، ومنذ قيام دولة إسرائيل صبت الولايات المتحدة جهودها في إحياء العلاقات الإسرائيلية- التركية ، اضافة الى بناء علاقات خارجية لإسرائيل مع الدول الأخرى التي تشارك في المناورات العسكرية الأمريكية، فضلا عن ذلك وضعت الولايات المتحدة الكثير من الذخائر والاسلحة في الاراضي الإسرائيلية ، حيث شارك كل من البلدين في حماية الامن القومي والتصدي للعمليات الارهابية ، من جهة أخرى قامت الولايات المتحدة برفض القرارات المضرة بإسرائيل مستخدمة حق النقض الفيتو ، وفي اطار السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط، عملت الولايات المتحدة على تطوير علاقة إسرائيل مع كل من الاردن ومصر ودول الخليج

إضافة الى شمال افريقيا ، نلاحظ من خلال ما سبق ، ان الازدهار الاقتصادي لإسرائيل يرتبط ارتباط عميق بالولايات المتحدة ،

أما فيما يخص حلف الناتو فهو عبارة عن معاهدة تم انشاؤها في مدينة واشنطن عام ١٩٤٩م، التي جاءت بعد زيادة النفوذ السوفييتي في اوروبا، مما ادى الى تصاعد نشوب الحرب الباردة الذي شكل خطر على الدول الأوروبية الغربية (مقلد، ١٩٩٠، ص٤٥).

وقد كانت هذه المرحلة تأكيد من الادارة الأمريكية على انه لا يمكن ان يفصل بين الامن الأمريكي والامن الأوروبي ، وذلك من اجل تعزيز عملية السلام العالمي ، حيث فشلت الامم المتحدة في تناولها ابرز القضايا الخلافية على مستوى النظام العالمي . (الشاهد، ١٩٩٧، ص٩٦).

وبتوقيع المعاهدة تخلصت الولايات المتحدة من حالة العزلة التي سيطرت على سياستها الخارجية ، وقد شاركت في الامن الأوروبي في ظل الحرب الباردة، وخلال هذه الفترة لم تطرأ اي تغييرات على استراتيجية الحلف مع المحافظة على تحقيق أهدافه في توفير الامن لأعضائه لمواجهة خطر النفوذ السوفييتي، وبعد انهيار تفكك الاتحاد السوفييتي المتمثل في حلف وارسو أدى الى تبلور توازنات القوى العظمى، إذ انتهى الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا.

تتلخص فرضيات حلف الناتو الى وجود التحالفات العسكرية لمواجهة الاتحاد السوفييتي، ولا يمكن لأوروبا المواجهة والدفاع عن ذاتها دون الوجود الأمريكي، ونظرا للقوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة، فهي تعد الدولة الوحيدة التي تمتلك نظام الردع النووي من أجل حماية أوروبا(جاد، ص١٤٥).

بدأ التفكير في ضرورة استبدال استراتيجيات الحلف، خاصة بعد رحيل روسيا عن الساحة الدولية، وذلك وفق ادخال سياسات جديدة، كالسعي الى توسيع الحلف والضغط على روسيا من أجل قبول هذه السياسة، مما أدى الى توقيع القيادة الروسية على اتفاقيات تهدف الى التعاون بين الجانبين، اضافة الى ربط مستقبل الأمن الأوروبي بالدور الذي يؤديه الحلف في حال حدوث ازمات داخل أوروبا أو على اطرافها (حسين، ص ١١٣-١١٤).

حرصت الةالايات المتحدة على توسيع الحلف نحو الشرق الأوروبي وتطويره وتفعيل دوره في حل بعض المشاكل الدولية، وهي بذلك تضمن قيادتها في التدخل في شؤون أوروبا الداخلية (طوالبة، ص ١٦٠).

علاقة الناتو مع إسرائيل وتركيا:

تقيم إسرائيل علاقات متميزة مع حلف الناتو، وذلك بعد ان منحها الولايات المتحدة مكانة خاصة لتصبح دولة حليفة للمنظمة عام ١٩٨٩م، وفي عام ٢٠٠٦م، قامت إسرائيل بتنفيذ أول برنامج للتعاون مع الناتو، وهنا نسلط الضوء على أبرز جوانب الشراكة بين إسرائيل والحلف، حيث شاركت إسرائيل في اجراء مناورات بحرية مع الناتو، وقعت في البحر الاسود ، اضافة الى التوصل الى اتفاق بين الطرفين فيما يخص مشاركة إسرائيل بالعملية البحرية التي تم تنفيذها في البحر المتوسط ، بينما كانت تهدف هذه العملية الى مكافحة الارهاب، ويجدر بنا الاشارة الى ان إسرائيل وضعت فريق الانقاذ والبحث الخاص بها تحت سيطرة الناتو وذلك في حالات الطوارئ، وهنا تسعى إسرائيل الى تطوير علاقتها بالناتو بعد ان أصبح مؤسسة سياسية دولية، وعلى المستوى التكنولوجي والعسكري، نلاحظ ان التعاون بين حلف الناتو وإسرائيل يعطي لدولة إسرائيل فرصة لاكتشاف التكنولوجيا المطورة والعديد من الاساليب العسكرية في مواجهة التهديدات المستقبلية وتعزيز قدرات الدفاع الإسرائيلي،

اضافة الى مزيد من الخبرات سواء كانت برا او بحرا او جوا (محمد،ص ٢٥١). وفي اطار السعي لإعادة بناء النظام العربي من قبل الولايات المتحدة، اضافة الى تشكيل الحدود الجيوستراتيجية، فقد تمكنت هذه القوى من رسم معالم النظام الإقليمي، بناء على ترتيبات اقليمية امنية تقوم على تحقيق المصالح الغربية مما يدفع هذه الترتيبات بالارتباط أكثر بالحلف مما يعزز تحركات الحلف المستقبلية اتجاه المنطقة والتعاون الخارجي . (فهيم،ص ٥٥).

المطلب الثاني الاتحاد الأوروبي

يشكل الاتحاد الأوروبي في مضمونه مبادرة لبناء السلام، وهو عبارة عن مجموعة من الدول التي ترتبط مع بعضها البعض ، وتشكل (٢٨) دولة اوروبية، ويمتاز بفاعليته في التأثير على المجتمع الدولي، والقدرة على مواكبة التحديات والقضايا التي تحدث على الساحة الدولية، اضافة الى التكيف مع معطيات البيئة الأوروبية وتطوراتها، ولاسيما ان التفاعلات مع وحدات النظام الدولي يعتبر من أهم عناصر السياسة الخارجية، حيث تسعى كل دولة الى تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى ، ونظرا للموقع الجغرافي للمنطقة العربية، فإن المصالح الأوروبية تعطىها اهتمام كبير وذلك لكونها غنية بالموارد الطبيعية كالنفط مثلا، ويمكنها أيضا الاستفادة منها في تسويق منتجاتها الصناعية، ولا بد من الإشارة الى أهمية ومكانة الاتحاد الأوروبي لما له من وزن مؤثر على التفاعلات في النظام الدولي لامتلاكه العديد من المقومات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية (مقلد،ص ٥١).

تقوم العلاقات الدولية على تفسير سلوك الدول التي يحكمها المصلحة، وتعد العلاقات العربية الأوروبية قائمة على طرفين يسعى كل منهما على تحقيق مصالحه من الطرف الاخر، ويرى هانز مور غانثو ، ان كل دولة تتطلع نحو القوة وهي تسعى إما لتغيير الوضع الراهن أو المحافظة عليه (حقي توفيق،ص ٥٥).

ان موقع تركيا الاستراتيجي زاد من اهميتها، اذ جعل منها جسرا للتفاعلات بين الدول وتبادل العلاقات الاقتصادية والثقافية والتجارية، والعديد من المصالح المشتركة.

دور الاتحاد الأوروبي كقوة دولية في النظام الدولي :

نظرا للتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية واستيقاظ س في قيادة المجتمع الدولي، وقد كان الاتحاد الأوروبي خلال فترة الحرب الباردة يمثل محور الجهود لكافة القيادات الأوروبية، وبعد انتهاء الحرب الباردة عمل الاتحاد الأوروبي على ضم معظم دول اوروبا الشرقية إليه، مما ادى الى نمو الطموحات الأوروبية بشكل قوي نحو دعم الوجود الأوروبي في قارات اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، وتطوير العلاقات من اجل المنافسة الدولية للقوى العظمى، كامريكا وروسيا والصين واليابان وغيرها، وقد حاولت الدول الأوروبية الاستفادة من الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٩م، وذلك من اجل اكتساب رصيد دولي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تم التوصل الى ان ما حققته اوروبا من انجازات يعود الى الدعم الأمريكي، وقد تسببت العزلة لاقطاب اوروبا بابعادها عن مجالات التنافس للقوى العظمى، التي لطالما اثارت العديد من المشاكل والمتاعب، التي ازدادت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م، وتم الاعلان عن نظام عالمي جديد بقيادة امريكا، الأمر الذي ادى ضعف وهشاشة الاتحاد الأوروبي، وكان ضعف القدرة العسكرية الأوروبية من أبرز نقاط ضعف الاتحاد الأوروبي حيث لا تتجاوز نسبة النفقات الأوروبية ٢%، مما انعكس سلبا على المجتمع الأوروبي الذي أصبح مجتمع هرم يفتقر حيوية الشباب التي تعمل على بناء القوات العسكرية (الخوري، ٢٠٠٤).

وقد كانت أزمة الاقتصاد اليوناني، من العوامل التي ابرزت نقاط ضعف الاتحاد الأوروبي، وهذا يدل على أنه ليست اليونان وحدها من تعاني سوء ادارة الاموال، وانما هناك دول جنوب اوروبا كإيطاليا واسبانيا والبرتغال، فهي مهددة

بالتعرض الى هذه الأزمة، بالتالي عملت الحكومة اليونانية على بذل جهدها في تنفيذ خطط للخروج من الأزمة، وقد أدركت الحكومة الأوروبية خطورة هذه الأزمة التي لطالما تطورت ستؤدي الى انفصال شرق اوروبا وجنوبها عن الاتحاد الأوروبي وبذلك ينتهي البناء الأوروبي .

وفي عام ٢٠١٠م، تم عقد مؤتمر القمة في بلجيكا لمناقشة الموقف حيث أقرت الدول الأوروبية مساعدة اليونان ضمن خطة يعمل على تمويلها الأوروبيون بالإضافة الى صندوق النقد الدولي، وكان تجاوز الأزمة اليونانية بمثابة قوة القدرة الأوروبية على التعامل مع الأزمات (www.alhuraa.com).

يمكن القول ان من اهم خطط السياسة الخارجية التركية هو انضمامها الى الاتحاد الأوروبي، وعند الحديث عن العلاقات التركية- الأوروبية ، فإنه لا بد من الإشارة الى العوامل التي تتحكم بالعلاقات بين الدول، ويأتي العامل الجغرافي على راس هذه العوامل ، وبفضل الموقع الجغرافي التي تتمتع به تركيا فقد اعطاها القدرة على التفاعل في المحيط الإقليمي، اي انها تؤثر وتتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بها (اوغلو، ٢٠١١، ص١٢٠).

حيث شكل موقعها ركيزة اساسية لانطلاقها نحو استغلاله من اجل الارتقاء بنفسها وتحقيق مصالحها، ومن ناحية أخرى نجد ان تركيا دولة بحرية، يحدها البحر الاسود من الشمال والبحر المتوسط في الجنوب وبحر ايجة في الغرب، كما انها تسيطر على ابرز الممرات المائية التي شكلت محور للصراع بين الدول في السابق، ومن هذه الممرات مضيق البوسفور الذي يقع شمال تركيا ويصل بين بحر مرمرة والبحر الاسود ومضيق الدردنيل الذي يقع جنوب غرب تركيا مما يعطيها حافزا للقدرة على التحكم (باكير، واخرون، ٢٠١٠، ص٢١).

ومع انهيار الاتحاد السوفييتي بقيت تركيا تحتفظ بالأهمية الإستراتيجية نظرا للموقع الجغرافي المتميز، وحاولت ان تلعب دور فاعل في النظام الإقليمي وقدرتها على التأثير في العلاقات بين الدول.

أثر المتغير السياسي الامني:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، دفعت المخاوف التركية الى الاندماج في نظام الامن الأوروبي- الأمريكي (النعيمة، ٢٠٠٧، ص ١٥).

خاصة بعد تآثر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وقد انضمت تركيا الى حلف الناتو عام ١٩٥٢، وتوقيع اتفاقية الجات ١٩٤٧م، وهي الاتفاقية العامة للتجارة ودخولها أيضا في حلف بغداد عام ١٩٥٥م، الذي يضم ايران والعراق وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من اجل الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفييتي . (ميراك، وكيم، ٢٠١٤، ص ٨٤).

ادركت تركيا انها عنصر مهم لأوروبا من خلال مشاركتها في حلف الناتو، بعد ذلك بدأت بالتفكير في كيفية الحصول على مساعدات عسكرية من الجانب الأوروبي، وبعد ذلك حرصت تركيا على تمتين علاقاتها مع الأوروبيين (الغويري، ٢٠١٠، ص ٨٠).

وقد عمل النموذج الأوروبي المتطور على ترسيخ فكرة جعل تركيا دولة اوروبية من خلال انضمامها للاعضاء في النادي الأوروبي (كرامر، ص ٢٥).

ان التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط فرض على تركيا تحسين علاقاتها مع الدول الغربية العظمى، إلا ان انهيار الاتحاد السوفييتي ادى الى ظهور خوف تركيا من احتمال تعرضها للمخاطر (الغويري، ٢٠١٠، ص ٨٨).

وتعد القضية القبرصية والارمنية من العوامل الخارجية التي لها علاقة بالامن التركي، وكانت أيضا من العوامل التي منعت تركيا من الانضمام الى الاتحاد الأوروبي.

أثر العامل الاقتصادي التركي اتجاه الاتحاد الأوروبي:

مر الاقتصاد التركي بالعديد من الأزمات والتحويلات التي ادت الى زيادة الناتج القومي الى ٧٥٠ مليار دولار خلال عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٢)، مما ادى الى ارتفاع معدل الدخل للمواطنين الاثراك من ٣٣٠٠ دولار الى ١٠٠٠٠ دولار ، فضلا عن انخفاض معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمارات مما جعل تركيا تحتل المرتبة السادسة عشرة في ترتيبها بين الدول الاقتصادية على مستوى العالم (اوزتوك، ٢٠١٠، ص٤٧).

نلاحظ ان السياسة التركية تنطوي على الانضمام الى الاتحاد الأوروبي وذلك لتحقيق المصالح الاقتصادية بما ينعكس على المستوى المعيشي للترك بشكل ايجابي (محفوظ، ٢٠١٢، ص٩٩).

ونظرا لرغبة الاثراك في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، فهي تلتزم بالمعايير التي حددها الاتحاد في قمة كوبنهاجن ١٩٩٣م (نور الدين، ٢٠١٤، ص٧٨).

وقد كانت المعايير كالتالي :

- ١- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.
- ٢- اصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.
- ٣- بناء سوق محلية قادرة على تحمل الانفتاح على الاسواق الداخلية لأوروبا.

٤ - مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة

وفي هذا الاطار عملت تركيا على تلبية المعايير الأوروبية من اجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، رغم ان الاقتصاد التركي كان يعاني من ظروف صعبة، من ارتفاع نسبة البطالة وتدني اسعار العملة التركية وعجز في الموازنة بمقدار ٢٢,٩ مليار دولار (النعيمة، ٢٠٠٧، ص ٧٥) .

وبعد وصول الحزب الحاكم في تركيا الى السلطة، استقر الاقتصاد التركي وأصبحت معدلات التضخم في ادنى مستوياتها، ونجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في حصولها على موافقة الاتحاد الأوروبي، اضافة الى موافقة صندوق النقد الدولي على منح تركيا قرض جديد (الشرق الأوسط، ٢٠٠٥).

وقد حقق الاقتصاد التركي نمو مذهل حيث ارتفعت عام (٢٠١٢م الى ١٥٢ مليار دولار، وذلك ان ما يميز الاقتصاد التركي هو التنوع في النشاط الاقتصادي، اضافة الى مهارة الايدي العاملة وتوفرها (سليمان، ٢٠١٣) .

ويمثل الاتحاد الأوروبي سوقا لتصدير المنتجات التركية بأنواعها الصناعية والزراعية، كما أنه يتم تزويدها بالسلع الرأسمالية على اعتبار انها ضرورية من اجل التحديث والتنمية الاقتصادية في تركيا ، حيث شكلت اوروبا منفذ للعمال الاتراك، مما يعمل على تدفق العملة الاجنبية من خلال الحوالات للعمال ، كما ان هدف تركيا من الانضمام للاتحاد الأوروبي هو جذب الاستثمارات الاجنبية اليها من الشركات الأوروبية (ابي يونس، ٢٠١١) .

انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي زاد من المخاوف الأوروبية، وذلك فيما يتعلق بالمنتجات التركية التي تباع بثمن أرخص من المنتجات الأوروبية، حيث رأى المعارضون الى ان تركيا أصبحت كالصين، اذ تغزو المنتجات التركية اسواق اوروبا،

ووفق حسابات المفوضية الأوروبية، فإنه يجب على الاتحاد تقديم ٨,٢ مليار دولار من اجل دعم قطاع الزراعة في حال انضمام تركيا في المستقبل (المرهون، ٢٠٠٥).

وقد مرت العلاقات التركية- الأوروبية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : امتدت منذ عام ١٩٦٤م وحتى الثمانينيات، في هذه المرحلة اخذت تركيا بسياسات الاستيراد، وذلك من اجل النهوض باقتصادها، شهدت هذه المرحلة منافسة بين جهود تركيا الداخلية لحماية صناعاتها وتطويرها، وبين جهودها من اجل التكامل مع الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال اتباع السياسة الجمركية، خلال هذه الفترة مرت العلاقات بالتناقض بين الطرفين، حيث فرضت تركيا قيود على حركة انتقال البضائع الأوروبية داخلها، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي الى فرض قيود على انتقال المواطنين الاتراك داخل الاتحاد، وبعد ذلك قام الاتحاد الأوروبي بإلغاء الرسوم الجمركية.

المرحلة الثانية: بدأت خلال فترة الثمانينيات، ساهمت هذه المرحلة في اعادة بناء العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، حيث لعب الاقتصاد التركي دور مميز في تلك الفترة.

المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بالفاعلية من حيث التكامل مع الاتحاد الأوروبي، رغم ان تركيا لم تحصل على العضوية بشكل كامل ، مما ادى الى حدوث خلل في العلاقات التجارية بين الجانبين، اذ تحولت تركيا الى اقليم ملحق بالاتحاد الأوروبي، ويمكننا القول ان العامل الاقتصادي كان من ابرز العوامل التي أثرت على السياسة الخارجية التركية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٤).

وترى الباحثة ان توسع الاتحاد الأوروبي وضم تركيا، هذا يعطي أوروبا فرصة للتواصل مع منطقة الشرق الأوسط خاصة في المجالات الاقتصادية، لان هذا يكسبها سوقا اكبر لتسويق منتجاتها.

دور إسرائيل في الاتحاد الأوروبي:

إسرائيل شكلت شريك استراتيجي للاتحاد الأوروبي، في كونه طرف فعال في العديد من مجالات الابتكار والأبحاث، وفي عام ٢٠١٠م، تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث قال رئيس المفوضية الأوروبية ان إسرائيل تعالج التحديات المشتركة بين المجتمعين وتعمل على تعزيز التنافس الصناعي.

وقد تبين ذلك التعاون من خلال ارتفاع الصادرات الأوروبية الى إسرائيل، حيث استمر هذا الارتفاع من عام ٢٠١٠-٢٠١٥م، وفي عام ٢٠١٠م، بينت الاحصاءات ان الاتحاد الأوروبي صدر من الخدمات والسلع الى إسرائيل ما يقارب ١٩ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٦م، وصل حجم صادرات الاتحاد الأوروبي ما يقارب ٢٨ مليار دولار، أما بالنسبة للصادرات الإسرائيلية شكلت نسبة ١٨ مليار دولار، لذلك يمكن القول ان الاتحاد الأوروبي يعد أكبر شريك لإسرائيل، وذلك يظهر من خلال النمو في العلاقات الاقتصادية بينهما، ولكن سرعان ما تبدلت الاحوال بين الطرفين، وذلك بسبب بعض السياسات الإسرائيلية، وقد اقترحت المفوضية الأوروبية تسجيل علامات على المنتجات القادمة من الاراضي الفلسطينية، وذلك بالكتابة عليها "صنع في فلسطين"، وبذلك رحبت السلطة الفلسطينية بهذه الخطوة نحو المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية على كافة انواعها.

وفي عام ٢٠١٥م، تلقت المسؤولية لشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي رسالة تتضمن ان الدول الاعضاء في الاتحاد، تحت على اصدار القرار بأسرع وقت ممكن، وفي عام ٢٠١٦م، تمت المصادقة على القرار، وقد التقى رئيس المجلس

الأوروبي برئيس الوزراء الإسرائيلي، وذلك من اجل شرح فكرة "العلامات التجارية"، حيث قال بنيامين نتانياهو : ان الأوروبيين يريدون مقاطعة إسرائيل ومعاداتها، ورد عليه دونالد تاسك : ان هذه العلامات لا تعتبر من علامات المقاطعة وان الدول الأوروبية لا تريد مقاطعة إسرائيل .

وفي عام ٢٠١٧م، اعلن رئيس امريكا ان القدس عاصمة إسرائيل، مما اظهر تباعد آراء دول الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية ، حيث قال رئيس المجلس الأوروبي ان القادة في الاتحاد الأوروبي يشددون على حل الدولتين ، أما موغريني قالت : ان موقف الاتحاد واضح وان الحل الوحيد للصراع يقوم على دولتين على ان القدس عاصمة لهما ، وصرح الرئيس الفرنسي " إمانويل ماكرون " ان فرنسا لا توافق على قرار امريكا، وفرنسا تؤيد اقامة دولتين "إسرائيل وفلسطين" والعيش في امان على ان تكون عاصمتهم القدس وفي عام ٢٠١٨م، اكد الاتحاد الأوروبي على استمرار العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل (www.alhurra.com).

المطلب الثالث محصلة أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقة التركية-الإسرائيلية.

نظرا للأهمية الإستراتيجية للنظام الإقليمي العربي ، فإن اي تغيرات تطرأ عليه من شأنها ان تؤثر على سياسة العلاقات بين الدول ، وعلى اعتبار ان تركيا وإسرائيل جوار لهذه الدول العربية ، مما يجعل الدولتين أكثر عرضة لهذه التغيرات ، وقد لعبت المتغيرات الإقليمية دوراً كبيراً في تقوية العلاقات ما بين تركيا وإسرائيل ، خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي ، وبالتحديد الثورات التي شهدتها مصر ، حيث كانت تلك الثورات في صالح البلدين من حيث تلاشي القوة العسكرية في البلاد العربية ، ومع زيادة التوترات في مصر الذي ادى الى عدم الاستقرار في سيناء ، وقد تحولت الى مخزن هائل للسلاح الذي يشكل خطراً على إسرائيل ، وعلى إسرائيل ان تستعد وتجهز قواتها ، فيما استنتجت إسرائيل مصر من هذه التغيرات التي تربطها علاقات متينة ، في حين لم يكن لدى تركيا اي قبول بما حدث ، مما ادى الى تشكل تقاطع بين البلدين في علاقتهما مع بعضهم البعض نتيجة تعارض الاراء اتجاه ذلك التغيير ، وفيما يتعلق بالأزمة الخليجية ، التي اعتبرتها كل من تركيا وإسرائيل ، الفرصة الأقوى من حيث تراجع القوة العسكرية في الخليج العربي ، وقد كانت الخلافات الخليجية بالنسبة لتركيا صيد سهل و ابرام كثير من الاتفاقيات مع قطر ، وزيادة التعاون ما بين البلدين ، اما إسرائيل فهي لم تكن راضية عن اتجاه قطر ، ومن اهم التطورات الإقليمية هو استمرار الأزمة السورية ، حيث تسعى كل من تركيا وإسرائيل الى تحقيق تفوقها العسكري والاقتصادي في المنطقة ، ومن جانب تركيا فتعتبر ان وجودها في سوريا امر ضروري ، من اجل ابعاد اي دولة كردية تقترب من الحدود التركية .

ومن النقاط الهامة التي تعتبر من أسباب التوتر والاستقرار في العلاقات ما بين البلدين ، الملف النووي الإيراني ، حيث رفضت إسرائيل هذا الملف بكل تفاصيله ، من باب انه يشكل خطراً وتهديداً امني وعسكري لها ، ومن جانب تركيا فهي تعارض رأي إسرائيل ، وتعتبر ان من حق اي دولة ان تمتلك قوة نووية ، من اجل استخدامها في

كثير من الجوانب السلمية ، والجوانب التعليمية الأخرى ، ومن النقاط المفصلية الأخرى التي تلعب دور في استقرار وتوتر العلاقات بين الدولتين ، موقف تركيا من الحصار على غزة ، وموقفها من القضية الفلسطينية ، والسعي للحفاظ على المقدسات الإسلامية من أي تهديد أو خراب من قبل إسرائيل ، في حين اعتبرت إسرائيل هذا الموقف على أنه يضر بمصالحها ، وأن ما تقوم به هو الدفاع عن أراضيها ، على اعتبار أن القدس عاصمة لها ولا يمكن التنازل عن هذا المبدأ .

الربيع العربي وتأثيره على العلاقات التركية الإسرائيلية.

أولاً: أثر الربيع العربي على تركيا .

ساهمت المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية ، في وضع تركيا أمام خيارات استراتيجية متأرجحة ، فقد كانت تركيا تبحث عن مكاسب أكبر من ناحية الدور الإقليمي ، والمكاسب الاقتصادية والعسكرية وغيرها ، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم تغيرت ، فما كان من تركيا إلا أن اختارت عمقها الاستراتيجي مع البقاء على حبل الود موصولاً مع غربها الأوروبي .

أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى أنه لا مفر من التغيير ، مما يدفعها إلى التكيف مع هذا التغيير ، وتعظيم مصالح تركيا في المنطقة ، على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني ، ونظراً لكثافة الاستثمار التركي ، في منطقة الشرق الأوسط ، تحولت تركيا إلى طرف رئيس وفاعل، في التعامل مع أحداث الإقليم ، حيث انعكس هذا الاستثمار على مواقف إيجابية ، لا سيما أثر الغزو الأمريكي للعراق ، والصراع العربي الإسرائيلي ، وانفتاح تركيا على كافة الأطراف العربية ، بالإضافة إلى محاولة تركيا فك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ، مما أدى إلى توترات في العلاقات مع

إسرائيل ، ومن هنا فإن هناك متغيرات أثرت على العلاقات التركية-الإسرائيلية ، سواء من الناحية السياسية ، الاقتصادية ، والامنية .

ومن الناحية السياسية، فقد أدت الثورات العربية الى توفير مجال لنشاط تركيا ، في معالجة الخلافات العربية ، والتركيز على المداخل السياسية والدبلوماسية ، كأدوات لحل هذه الأزمات ، حيث اسهمت الأحداث الى ضرورة اعادة تكييف الدور التركي في المنطقة ، والسعي لاستغلال اي فرصة يمكن ان تشكلها الثورات العربية ، خاصة بعد ان اكدت تلك الثورات ، أهمية تركيا بالنسبة لدول المنطقة ، إذ سعت تركيا الى تأسيس علاقات قوية مع تلك الدول ، وقد عبر عن ذلك مستشار رئيس الوزراء ، بأن التغيرات في منطقة الشرق الأوسط ، ستعزز الدور السياسي لتركيا ، بالإضافة الى خروج تركيا بورقة رابحة في اطار العالم العربي ، بالتالي تركيا تسعى الى دعم عملية التحول الديمقراطي ، في الدول العربية ، والتركيز على مفهوم الدبلوماسية ، والقوة الناعمة ، وذلك من اجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي ، بينها وبين الدول العربية ، ونتيجة الصراعات في الشرق الأوسط ، التي استخدمت السلاح في صراعاتها ، فقد تحولت كلها الى عوامل ايجابية ، تصب في صالح تركيا حيث أصبحت الدولة التي لديها امكانيات من اجل تقديم حلول للاضطرابات والصراعات ، واحلال السلام بين اطراف هذه الصراعات . (سالم ، ٢٠١١)

✓ من الناحية الاقتصادية:

ومن الناحية الاقتصادية فقد أصبحت تركيا تُعاني من خسائر اقتصادية، في علاقاتها مع الدول التي تشهد تلك الثورات، ومع انخفاض حجم الصادرات التركية الى بعض الدول ، الذي ادى الى استحضر الدور التركي ، للمساهمة في انقاذ اقتصادات هذه الدول ، حيث عمل الدور التركي ، على بناء شبكة علاقات في منطقة الشرق الأوسط ، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية هامة ، ونظرا للاستقرار النسبي الذي

شهدته بعض دول المنطقة العربية ، ادى الى ازدياد اقبال تركيا على الاستثمار ، مما ادى الى ارتفاع قيمة الصادرات التركية ، وقد تمكنت تركيا من تعويض تلك الخسائر، من خلال زيادة الصادرات الى دول أخرى ، حيث زادت بنسبة ٢٢% ، . (عبدالعزيز، ٢٠١٦) .

✓ الناحية الامنية :

يمكن القول ان ثورات الربيع العربي قد اثارت العديد من التحديات الامنية بالنسبة لتركيا ، خاصة على نحو ما ظهر في ليبيا ، حيث ادت الأزمات الى بروز ادوار امنية وعسكرية ، من خلال المشاركة لايصال المساعدات الانسانية للشعب الليبي ، مع وجود خطط تركية ، لاقامة مناطق امنة داخل الاراضي السورية ، للحد من امتداد التأثيرات السلبية ودخول اللاجئين الى الاراضي التركية ، حيث اوضحت الثورات العربية ، ان المحدد الامني ما زال يشكل عنصر رئيسي في تشكيل السياسة التركية. وفي ما يتعلق بسوريا ، على اعتبار انها الدولة الاقرب الى تركيا ، فقد ارتبط حرص تركيا الى استقرار سوريا خوفا من تداعيات الأزمة السورية ، على الملفات السياسية والاجتماعية ، وخوفا من احتمال انتقالها الى حدودها الجنوبية ، حيث اصاب تلك الدول نوعاً من التفكيك وعدم قدرتها على ادارة الاوضاع بشكل قوي وامن ، وقد انتجت تلك الاوضاع نوعاً من التحالفات الإقليمية، وبرزت ظواهر امنية وتهديدات جراء تشكيل جماعات ارهابية متطرفة ، وقد ادركت تركيا حجم هذا التهديدات التي قد يتم تشكيلها ، حيث راهنت تركيا على الثورات العربية ، بعد التأكد من صعوبة مواجهتها ، حيث ارتبط هذا الموقف بطبيعة هذه الثورات والمواقف الإقليمية والدولية منها .

وفي هذا الجانب أصبحت تركيا تقوم بدورها في صياغة موقفها ، فقد برز العديد من المحددات الامنية التي تشكل سياسات امنية ، اتجاه كل من البحرين واليمن ، حيث بدت تركيا قلقة من تحول الأزمة الى صراع له امتدادات اقليمية ، خاصة بعد ان اشتدت المواجهة الدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وايران ، وعلى الرغم من ان تركيا حاولت بأقصى جهدها منع تدهور علاقاتها مع دول الجوار ، بسبب المواقف التركية اتجاه قضايا الربيع العربي ، غير ان الموقف التركي اتجاه الثورة السورية ، ادى الى توتر العلاقات بين تركيا والدول العربية ، بالتالي نجد ان هذه التطورات اوجدت تحديات بالنسبة للامن القومي التركي وتأثيرات ذلك على المصالح التركية .

حيث اتخذت تركيا موقفاً ، من خلال لعب ادوار سياسية ودبلوماسية ، وذلك لايجاد حلول تقوم على حل هذه الأزمات ، بالإضافة الى استغلال اي الفرص المتاحة ، لتعظيم مصالحها الاقتصادية ، مما عزز النفوذ والدور الإقليمي لتركيا ، فيما تسعى تركيا الى الزيادة في العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بينها وبني تلك الدول .(معوض، ٢٠١٤).

ثانياً: تأثير الربيع العربي على إسرائيل .

ان التغييرات التي تحدث في العالم العربي تشكل تحدي امني لإسرائيل ، وغيرها من الدول الحليفة ، ونظرا للتداعيات السياسية الامنية ، بفعل هذه التطورات ، يمكن القول ان الصراعات الداخلية في المستقبل ، تعمل على تفاقم التهديد الامني لإسرائيل ، ضمن عدة مستويات ، حيث ان زعزعة استقرار الحكومات العربية ، تساعد في تسهيل الهجمات المسلحة ، عبر الحدود ضد إسرائيل ، هذا وأثرت ، الانتفاضات الشعبية على السياسة الداخلية والخارجية لإسرائيل ، بالاعتماد على طبيعة التفاعل بينها ، حيث بدأ الاهتمام الإسرائيلي بالربيع العربي باندلاع الثورة المصرية ، وقد شكلت حدث صادم لإسرائيل ، بسبب غياب الخطط البديلة للتعامل مع الأحداث بما

تحمله من سرعة ، بالإضافة الى عمق التغيير ، ونتيجة لهذه الثورات فقد استندت المخاوف الإسرائيلية الى عدة عناصر ، اقتصادية وامنية وسياسية ، حيث يعتبر العامل الاقتصادي للدول ، واحدا من اهم المقومات الرئيسية في تكوين القوة القومية ، وأداة من أدوات السياسة الخارجية ، ومع استمرار الصراع التاريخي لإسرائيل مع العالم العربي ، بسبب القضية الفلسطينية ، وما يترتب عليها من توترات ، في كافة المجالات والمستويات ، قامت على رصد التطورات في العالم العربي ، وفهم الانعكاسات على إسرائيل ، وقد اتخذت علاقة إسرائيل بالعالم العربي ، العديد من التغييرات ، على الرغم من ان إسرائيل يتوفر لديها امكانات اقتصادية وعسكرية الا انها بدون اصدقاء في الجوار الإقليمي ، بالتالي لم تستطع التأثير في تفاعلات الشرق الأوسط ، ولم تعد قادرة على بناء مناطق خارج حدودها ، ونتيجة لهذه التطورات ، تشكل لديها مخاوف امنية وسياسية ، بالتالي عدم استقرار لحدودها ، أصبحت هنا بمرحلة التكيف مع الاوضاع السائدة ، حيث بدأت إسرائيل تنظر الى موقعها الاستراتيجي في المنطقة ، والسعي لتحقيق مصالحها السياسية والإستراتيجية ، و عملت على دعوة متخذي القرار الى فهم ما جرى ، والاستفادة من الانفتاح على دول العالم العربي ، وتحسين علاقاتها مع الجوار العربي: (عبار ، ٢٠١٣).

الموقف الإسرائيلي اتجاه الأزمة السورية :

ساهمت المتغيرات الإقليمية التي بدأت من تونس وانتقلت الى ليبيا ومصر والعديد من دول المنطقة العربية، في حالة عدم الاستقرار السياسي لدى إسرائيل، اذ عملت على رصد الأحداث في المنطقة، كما بدأت بدعم الانظمة العربية على اعتبار انها محور الاعتدال، وذلك لان سقوط تلك الانظمة يساهم في الضرر السياسي والامني لإسرائيل، بالإضافة الى خسارة البيئة الإقليمية وخاصة بعد انتهاء علاقاتها مع كل من تركيا وايران (السيد، ٢٠١٤). ومنذ اندلاع الأزمة السورية، اهتمت إسرائيل بتطور

أحداثها بشكل كبير، على اعتبار انها دولة مجاورة لها، مما يزيد من المخاوف الإسرائيلية بسبب فقدان قنوات الاتصال مع سوريا، خاصة ان سوريا دولة محورية في المشرق العربي، ولها قدرتها في التأثير على التطورات في المنطقة (بشارة، ٢٠١٣، ص ٥٦٧) .

وخلال السنة الأولى من الأزمة السورية فقد اصيبت إسرائيل بحالة من الغموض والصمت، وقد بدأ موقف السياسة الإسرائيلية يتسم بالتعقيد والتباين اتجاه الأزمة، حيث فضلت النظام الذي لعب دوراً في استقرار الحدود مع إسرائيل وذلك وفق اتفاقية فض الاشتباك عام ١٩٧٤م، كما انها فضلت الابقاء على النظام السوري وذلك خوفاً من اقامة أنظمة ديمقراطية تعزز من قدرات سوريا في المنطقة، مما يزيد من احتمالية التصدي لإسرائيل (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢) .

كما ترى إسرائيل ان سقوط النظام السوري يعطيها حرية الحركة في استنزاف خصومها وذلك في توجيه ضربات عسكرية دون الحاجة الى التزامها في حرب شاملة وذلك ان سوريا من اهم الدول المتحالفة مع ايران (بدوان، ٢٠١١) .

بدأ يتبلور الموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة حيث أيد اضعاف النظام في سوريا بعد ارتكاب الكثير من المجازر (الاسمر، ٢٠١٣، ص ص ١٥٨-١٥٩) .

ومن الملاحظ ان إسرائيل استغلت الأزمة في الترويج للمجتمع بأن إسرائيل دولة ديمقراطية وان الصراع العربي الإسرائيلي لا علاقة له بعدم الاستقرار في المنطقة، كما ان المخاوف الإسرائيلية تركزت على عدم قدرة النظام السوري في السيطرة على مخزون الاسلحة بأنواعها مما يشكل تهديداً للامن الإسرائيلي (بومس، ٢٠١٤) .

وفي عام ٢٠١٣م، بدأت إسرائيل بالتدخل بشكل مباشر وذلك من اجل منع خروج الاسلحة لأي طرف وتمثل هذا التدخل في توجيه غارات جوية الى مراكز في العمق السوري، ومن اجل حماية امنها قامت بعمل مناطق عازلة داخل الاراضي السورية (جبريل، ٢٠١٣، ص١٢٧). وترى الباحثة ان إسرائيل استفادت من تلك الأزمة، إذ بدأت القوات السورية بالتراجع والتفكك .

الموقف التركي من الأزمة السورية:

منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا، شهدت العلاقات السورية التركية المزيد من التقارب، وقد اسهمت زيارة الرئيس السوري بشار الاسد الى تركيا في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين، وتم بموجبها فتح الحدود بين البلدين بالإضافة الى تشكيل مجلس تعاون استراتيجي.
(Zafar,2012.p.154).

وقد شكلت ما يسمى بثورات الربيع العربي، تحولات في السياسة الخارجية التركية، حيث حاولت المحافظة على استقرارها حتى لا تتأثر مصالحها مع الدول الأخرى إلا ان الربيع العربي وضعها امام خيارين إما التوفيق بين مصالحها الاقتصادية وعلاقتها الجيدة مع الدول الأخرى، وبين واجب دعمها للدول التي تعرضت للثورات العربية وأمام كل هذه التحديات بدأت تركيا بشكل تدريجي في التوتر والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (مجيد، ٢٠١٣، ص١٩٠) .

وعبر وزير الخارجية التركي " احمد داود أوغلو" عن وجهة نظره حيث قال ان الثورات بمثابة تدفق طبيعي وعفوي وانها جاءت متأخرة وان التطورات السائدة في الشرق الأوسط تنتج عن ضرورة اجتماعية. (العيطة واخرون، ٢٠١٢، ص٥٧١) .

وقد تميز الموقف التركي بالاختلاف في التعامل مع المتغيرات الإقليمية فقد التزم الصمت في البداية، ثم اظهر وضوحه في الثورة المصرية والمطالبة بالاستجابة لمطالب الشعب وبعد ذلك عملت تركيا على انتقاد النظام بشكل علني والمطالبة باسقاطه، أما فيما يتعلق بالثورة الليبية كانت تركيا أكثر تحفظاً اتجاه التدخلات الخارجية، وبالتالي فإن الموقف التركي يسعى لان يكون لاعب مؤثر وفاعل في المنطقة من اجل تحقيق مصالحه (المركز العربي للابحاث، ٢٠١١، ص٦).

وقد اتسم الموقف التركي بالتصاعد التدريجي، والمطالبة بحل الأزمة بشكل سلمي باعتبار الأزمة شأن داخلي، كما ترى تركيا ان المطالبة بالحرية والديمقراطية هي مطالب مشروعة (ياسين، ٢٠١٢).

لكن المحاولات التركية نحو تحقيق اصلاحات في النظام السوري فشلت، كما لعبت دور في دعم المعارضة والتأثير فيها اذ عملت على تقديم منح مادية ولوجستية من اجل تطوير عملها لاسقاط النظام السوري (بشارة، ٢٠١٣، ص٥٠٨).

بالإضافة الى فتح الحدود التركية أمام المعارضة السورية كما فتحت ابوابها امام اللاجئين السوريين، وبالرغم من استخدام تركيا كافة الطرق الضاغطة على النظام السوري من اجل الوصول الى حل سياسي للأزمة الا انها فشلت ، ومن جانب اخر ارتبط الموقف التركي بالمشكلات الامنية حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا بالتالي فإن الجيش التركي لن يدخل في مواجهة النظام السوري وذلك بسبب رفض حلف شمال الأطلسي بالتدخل، ويمكن القول ان رفض الجيش التركي بالتدخل العسكري ساهم في تحديد الموقف التركي وجعله مختلف عن التصريحات التي أقرها الحزب الحاكم (بشارة، ٢٠١٣، ص٥٠٣-٥٠٨).

المطلب الرابع مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية

من الملاحظ ان التدخل الأمريكي في العلاقات بين تركيا وإسرائيل عمل على تحسين العلاقة بين الطرفين، وقد توصلت الإدارة الأمريكية ان مصالحها في المنطقة تستوجب انهاء الخلافات بين الجانب التركي والإسرائيلي، واذ بقيت العلاقات على وضعها الحالي هذا يؤدي الى تقليص دور الولايات المتحدة من اجل تحقيق مصالحها في المنطقة ، وفي ظل التغييرات الإقليمية في الشرق الأوسط ، أدرك صانع القرار الأمريكي توخي الحذر في التعامل مع الأزمة في العلاقات التركية- الإسرائيلية ، بحيث ان الولايات المتحدة لا تنحاز الى الجانب الإسرائيلي وذلك ان تركيا لها مكانتها لدى الولايات المتحدة وخاصة بما يتعلق بالثورات العربية، فقد أدت هذه الثورات الى خسارة واشنطن العديد من الحلفاء الاقوياء في المنطقة، بالتالي نظرت واشنطن الى انقرة على انها طرف فاعل في تحسين الاستقرار في المنطقة ، بما يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية (الشمي، ٢٠١٥) .

وترى إسرائيل أنه لا يمكن الاستغناء عن تركيا كحليف استراتيجي في المنطقة، لما يفتح لها آفاق التعاون لتحقيق أهدافها، وان استعادة العلاقات مع تركيا يقودها الى انعاش اقتصادها، كما يترتب عليها العودة الى استخدام المجال الجوي لتركيا من اجل تدريب القوات الإسرائيلية، واعادة تشغيل محطات التجسس الإسرائيلية من اجل جمع المعلومات ومراقبة التطورات في كل من ايران وسوريا.

وقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي ان الأمر الذي دفعه لتقديم اعتذار لتركيا هو حاجة إسرائيل لها، كونها طرف اقليمي مؤثر وقوي من اجل مواجهة الصعوبات التي تتعرض لها، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي لتركيا (الحباشنة، ٢٠١١) .

وتتطلب إسرائيل من فرضية مفادها، ان تركيا معنية بالتعاون مع إسرائيل، خاصة بعد ان أصبحت الأزمة السورية مصدر خطر على الامن التركي، ويتضح مما سبق ان كل من إسرائيل وتركيا لا يمكنهما الاستغناء عن بعضهما ، لذلك فإن الجانبين يعملان على استمرار التحالف الاستراتيجي بينهما، على الرغم من التوترات التي تمر بها العلاقات بينهم ، كما ان هذا التحالف نابع من أهداف ومصالح مشتركة .

ولا شك ان العلاقات التركية- الإسرائيلية، تعلقو وتهبط من خلال التنافس والتعاون بين البلدين، كما ان القرارات المشتركة بين الطرفين لها تأثير واضح وفعال على منطقة الشرق الأوسط

ويمكن القول ان موازنة العلاقات التركية- الإسرائيلية، هو السيناريو المطابق لما نلاحظه، اذ عملت تركيا على تطوير علاقاتها مع جميع دول المنطقة ، وتبنت التسوية السلمية في حل الأزمات المحيطة بإقليمها اضافة الى عضويتها في حلف شمال الأطلسي (www.naamy.t)

الخاتمة

الاستنتاجات.

لقد سعت الدراسة الى تناول ورصد التطورات في العلاقة التركية- الإسرائيلية خلال فترة الدراسة، بعد ان تعرضت الى طبيعة المتغيرات الإقليمية والعوامل والمحددات التي أثرت عليها، وعلى ضوء ما سبق توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- ١- مرت العلاقات التركية- الإسرائيلية بالعديد من التطورات والعوامل التي أثرت على طبيعة تلك العلاقات الا ان توجهات السياسة الخارجية التركية لم تتغير إنما جاءت في إطار سياسة حزب العدالة والتنمية الذي يعمل على اعادة بناء المجالات الاقتصادية والسياسية بالإضافة الى الاستفادة من موقعها الجغرافي في لعب دور بارز تجاه المتغيرات الإقليمية.
- ٢- تتقاطع الآراء بين كل من تركيا وإسرائيل حول القضايا التي تتعلق بكل منها ، بالرغم من تزايد العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .
- ٣- ان الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على توثيق العلاقات التركية- الإسرائيلية، وذلك بما يخدم تحقيق مصالحها في المنطقة والمحافظة على الامن والاستقرار.
- ٤- انسجام حزب العدالة والتنمية مع المعايير الأوروبية من حيث الديمقراطية وحقوق الانسان واقتصاد السوق من اجل تحقيق المصالح التركية سياسيا واقتصاديا وامنيا.

٥- تُعتبر ثورات الربيع العربي التي اجتاحت بعضاً من الدول العربية الطريق الذي ساهم ومهد في إعادة العلاقات التركية الإسرائيلية من جديد بعد حالات من التوتر المتتالية.

٦- تبين ان الأزمات التي كانت تحدث بين تركيا وإسرائيل كانت مدروسة علي الصعيد التركي والهدف منها هو لكسب العالم العربي والإسلامي وهي عبارة عن جزء من الحملة الإعلامية لبناء دور تركي وترويج هذا الدور في المنطقة ليكون مدخلا الي الشارع العربي واستمالة الشعوب العربية الى جانبها .

٧- ان النظرة على مسيرة العلاقات التركية - الإسرائيلية خلال هذه السنوات السابقة وخاصة من العام ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٧ سيجد أنها بقيت جيدة للغاية، ولكن ضمن اطر سرية وأمنية عالية المستوى، حتى يكون هناك استفادة من جانب الطرفين من قبل من يلتف حولهم ويدعمهم .

٨- لعبت تركيا دوراً هاماً في الأزمة السورية جراء التدخلات التي تقوم بها بحجج حماية حدودها وتخوفها من الجماعات الارهابية وحزب العمال الكردستاني ، الذي اخذ ينادي بتكون الدولة الكردية كما في العراق .

٩- استفادت كل من تركيا وإسرائيل وبشكل كبير جراء ما نتج عن الربيع العربي ، حيث اخذت تركيا تستميل الشعوب العربية بتشجيعها على الثورة والمطالبة بحقوقها كما في مصر عقب انتهاء حقبة الاخوان المسلمين او كما في سوريا ودعمها للمعارضة السورية ، في حين إسرائيل اخذت تتنفس الصعداء جراء ما سُفك من دماء عربية بدون اية وجه حق او مبرر، واعتبرت ان ما يجري هو انتهاء لكافة التهديدات التي رُبما كانت قد تقوم بها اي دولة تجاهها .

١٠- بيان اوجه الخلاف بين تركيا وإسرائيل حول الاتفاق النووي الإيراني ،
فتركيا تعتبره نوعاً من الحصول على الحقوق من اجل ان يكون هناك
استخدامات سلمية في مجالات مُتعددة ، اما إسرائيل فتري انه يفتح الباب امام
الآخرين في الحصول على ضوء اخضر للحصول على الطاقة النووية مُستقبلاً
الأمر الذي يُهدد امنها وتطلعاتها .

١١- ادت الأزمة السورية الى قطع العلاقات السورية التركية ، حيث ادى
الى شعور كل من تركيا وإسرائيل بعدم وجود حلفاء لها ومن ثم جعل هذا تركيا
تُعيد النظر فى علاقاتها مع إسرائيل حتى وصل الى ما يمكن تسمية تطبيع
العلاقات بين البلدين

١٢- نجاح تركيا في التوصل الى دور اقليمي فاعل في المنطقة وقد لاحظنا
انها ليست عدوة لإسرائيل ولا حليفا للعرب .

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

ابو الحسن، خالد محمد، (٢٠٠٨)، الصراع بين اليهودية والإسلام في البرازيل، قراءة في أدب عبد الرحمن البغدادي، الدار المصرية، الاسكندرية، مصر.

ابو شعيشع، محمد رمضان، (٢٠١٨)، مُستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات والبحوث.

حرب، محمد، (١٩٩١)، مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، ط٢.

حنى، ناصيف يوسف، (١٩٨٥)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الأولى.

الخزاعلة، ياسر طالب، حرب، رجائي عباس، (٢٠١١)، تشكيل العقل الصهيوني، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١

خليل، محمد عبدالقادر، (٢٠١٢)، التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

حقي سعد، مبادي العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٤. سياسية والإستراتيجية.

الراوي، رياض، (٢٠٠٨)، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقه الشرق الأوسط، دمشق: دار الأوائل.

الزعتري، احمد خالد، (٢٠١٦)، العلاقات التركية الإسرائيلية ٢٠٠٢-٢٠١٦، منشورات مركز الزيتونه للدراسات، لبنان، بيروت.

الشبيب، هني ، ويحيى ، رضوان ، (٢٠١٧) ، مُقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا .

عنبار ، افرايم ، واخرين ، (٢٠١٣) ، الربيع العربي وإسرائيل ، مركز بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية ، الطبعة الأولى .

مقلد ، اسماعيل ، (١٩٨٢) ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات ، الكويت مطبوعات الكويت .

د.عطوان، خضر، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، ٢٠١٠.

النعمي، احمد، ٢٠٠٨، السياسة الخارجية ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

عبد القادر، محمد فهمي، ٢٠٠٦، المدخل الى الإستراتيجية ، دار مجدلاوي، عمان، الاردن،

سليم، محمد السيد ، ٢٠٠١، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، ط٢.

ابو عامر ، عدنان ، (٢٠١٨) ، الرؤية الاقتصادية الاسرائيلية للعلاقات مع تركيا ، ٢٠٠٢ - ٢٠١٥ ، الموقع الرسمي .

مخاطرية، يعقوب.(٢٠١٧).العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، ٢٠٠٢-٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

خماش، رنا، (٢٠١٠) ، العلاقات التركية- الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية
، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .

المرشد، مي سليم، ٢٠١٨. الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (٢٠٠٢-
٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي في ألمانيا ، برلين.

ابو هدية، احمد (٢٠٠٥)، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، مركز
الدراسات الفلسطينية، دمشق، سوريا .

ابو عرقوب ، عمر ، ابو عامر ، عدنان ، (٢٠١٦) ، مُستقبل العلاقات الإسرائيلية
التركية بعد ست سنوات من التوتر ، مركز رؤية للتنمية السياسية .

باقر ، هاشم محمد ، (٢٠١٨) ، المُتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات
السعودية الايرانية وأثرها على التطرف الديني في المنطقة . مجلة الكوفة ،
العراق ، بغداد العدد ٥٠ .

الرنطيسي ، محمود سمير ، (٢٠١٥) ، دراسة حول تركيا وإسرائيل ، واقع العلاقات
واحتمالات التقارب، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث .

رؤف ، هدى ، (٢٠١٧) ، كيف تفكر إسرائيل في أزمة قطر؟، مجلة السياسة الدولية
، دورية مُتخصصة في الشؤون الدولية ، تصدر عن مؤسسة الاهرام .

السمان، احمد، (٢٠٠٩)، مُستقبل العلاقات التركية بين المحدد الإسرائيلي والاتحاد
الأوروبي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الاهرام
لدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر .

السيد عطيه ، بسمه محمد ، (٢٠١٧) ، الاتفاق النووي الإيراني وأثره على إسرائيل – تركيا – باكستان – أفغانستان ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية .

شهاب ، احمد ، (٢٠١٨) ، العلاقات التركية الإسرائيلية في العقل الإسرائيلي ، مركز الأبحاث والدراسات ، منظمة التحرير الفلسطينية .

عبدالعزیز ، هشام ، (٢٠١٤) ، دراسة حول العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية . عثمان ، أسامه ، (٢٠١٢) العالم العربي على ضوء المتغيرات الراهنة ، المؤتمر الثاني لوحدة البحوث والدراسات الإستراتيجية لبنان ، بيروت ، ٢٨ آذار .

محارب، محمود ، (٢٠١٣)، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع القرارات فيها، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (٢٠١٨) ، أزمة العلاقات التركية الإسرائيلية، أسبابها وفاقها .

مركز كارنغي للشرق الأوسط ، (٢٠١٣) ، التقارب الإسرائيلي التركي يُغير موازين القوى في الشرق الأوسط .

نظير ، محمود ، (٢٠٠٤) ، المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، العراق بغداد .

ياسين ، عمار حميد ، مهدي عبير سالم ، (٢٠١٤) ، العوامل الداخلية والخارجية
للتغيير السياسي في المنطقة العربية ، مجلة السياسات الدولية ، العراق
، بغداد ، العدد ٥٨ .

عبد الله ، طائل يوسف ، (٢٠١٣) ، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو
الشرق الأوسط من ٢٠٠٢ - ٢٠١٣ م ، رسالة ماجستير غير منشوره ،
جامعة الشرق الأوسط، عمان - الاردن .

المبطوش، الحاج ، الامن الوطني القومي ونظام الامن الجماعي ، مذكرة ماجستير، قسم
الحقوق، جامعة البليدة، ٢٠٠٥ .

ياسمين السيد، المركز الديمقراطي العربي، أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة
الخارجية الإسرائيلية، ٢٠١١-٢٠١٦ .

الشرقاوي، باكينام، ٢٠١٢، الانطلاقة الإقليمية التركية... لماذا؟ وكيف؟ مجلة شؤون
الأوسط، العدد ٩٩ .

السيد ، سعيد محمد ، "مصير الايديولوجيا في السياسة" ، السياسة الدولية، عدد ١٦١ ،
٢٠٠٥ .

بهجت قرني، وعلي الدين هلال، " التحليل العلمي للسياسة الخارجية " ، الفكر
الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠ ، ١٩٩٩ .

فول، مراد. (٢٠١١). العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على دول الجوار في
منطقة الشرق الأوسط، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، جامعة الجزائر .

محفوظ، عقيل سعيد. (٢٠٠٩). سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

عبد الفتاح، بشير. (٢٠١٠). ابعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة.

جراهام فولر، الجمهورية التركية الحديثة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩.

الغول، يسري عبد الرؤوف. (٢٠١٣). "أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية-الإسرائيلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

ايمن يوسف، ومهند مصطفى، سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة، مؤسسة الايام، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، ٢٠١١.

جورج فريدمان، ثورة اردوغان ومستقبل الدولة التركية، المستقبل العربي، العدد ٣٦١، ٢٠٠٩.

مسعد، نيفين، "القيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٥، ١٩٩٢.

معوض جلال عبد الله، "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية"، اتجاهات حديثة في علم السياسة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٧.

حوادسي،سمية.(٢٠١٤). "العلاقات التركية-الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

عدوان، اركان ابراهيم.(٢٠١٤). "تطور العلاقات التركية-الإسرائيلية في عهد العدالة والتنمية ٢٠٠٢-٢٠١٣"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٨، الجامعة المستنصرية، العراق.

نورالدين،محمد.(٢٠١٢). "العرب وتركيا" تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت .

ابو مطلق، رائد محمود.(٢٠١٢). "العلاقات التركية- الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية(٢٠١٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

بيبرس،سامية.(٢٠١١). "العلاقات التركية-الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٥، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

السويداني،حامد محمد طه.(٢٠١٢). "العلاقات التركية-الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس ٢٠٠٩"، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العراق.

الحباشنة،صداح احمد.(٢٠١١). "العلاقات التركية-الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة(٢٠٠٢-٢٠١٠)"، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٣٨، العدد ٣ .

علي، عثمان. (٢٠١٣). "حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة منارة، اربيل، العراق.

ليتيم، فتيحة. (٢٠١٠). "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر، العدد ٥، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

المهداوي، مثنى علي. (٢٠١١). "تحولات السياسة التركية تجاه التسوية العربية-الإسرائيلية بعد العام ٢٠٠٢"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

ميرال زيا، س. باريس جوناثان. (٢٠١٠). "تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية"، سلسلة ترجمات الزيتونة (٦٠)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

سبيتان، سمير. (٢٠٠١). "تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

السرجماني، راغب. (٢٠١١). "قصة أردوغان"، ط٢، اقليم للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

بوزيدي، يحي، ٢٠١٣، "السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد ٢٠٠٢"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران .

جول، محمد زاهد، (٢٠١٣)، "التجربة النهضوية التركية" كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم؟"، دار وجوه للنشر والتوزيع ، بيروت.

الشرطي، طارق زياد، (٢٠١٤)، "السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية" عثمانيون جدد ام علمانية مؤمنة؟"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن.

العيثاوي، ياسين، (٢٠٠٩)، "السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار اسامة للنشر، الاردن.

فولر، جراهام، (٢٠٠٩)، "الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة، ٣٦، ط ١ .

د.محمد، ثامر كامل، (٢٠٠٠)، "العلاقات التركية-الأمريكية والشرق الأوسط"، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٤ .

اوغلو، احمد داود، (٢٠١١)، "العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، ط ١، بيروت.

بخوش، مصطفى، (٢٠٠٢)، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الانسانية، العدد ٣، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

القصير، ماهر بن ابراهيم، (٢٠١٤)، "تكتل دول البريكس نشأته-اقتصادياته-أهدافه"، الفكر العربي، القاهرة.

غريفيثس، مارتن و أوكالاهان تيري، (٢٠٠٨)، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للبحاث، الامارات.

جان ايف، هين وغونيل هيرلوف، (٢٠٠٨)، "المؤسسات والعلاقات الامنية الاور-اطلسية، في مجموعة الباحثين، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، ط١، ترجمة: عمر الايوبي واخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

تشومسكي، نعوم، (٢٠٠٣)، "الدولة المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية، ط١، تعريب اسامة اسبر، مكتبة العبيكان، الرياض .

المرهون، عبد الجليل زيد، (٢٠٠٥)، "الاتحاد الأوروبي يمد مظلتها باتجاه تركيا"، صحيفة الرياض، ٢ يناير.

نور الدين، محمد، (٢٠٠٤)، "تركيا والاتحاد الأوروبي..مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط"، مجلة شؤون الأوسط، خريف العدد (١١٦)

الغريزي، محمد ياسين، (٢٠١٠)، "الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ميرالك، مويال، واكيم، جمال، (٢٠١٤)، "السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢"، ط١، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت .

الشرق، (٢٠٠٥)، "تركيا تمهد لانضمامها في الاتحاد الأوروبي بعملة جديدة"، صحيفة الشرق الأوسط، ٢ يناير، العدد ٩٥٣٢.

اوزنوك، ابراهيم، (٢٠١٠)، "التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨"، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

باكير، علي حسين واخرون، (٢٠١٠)، "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية"، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

محفوظ، عقيل سعيد، (٢٠١٢)، "السياسة الخارجية التركية.. الاستمرارية-التغيير"، ط١، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، بيروت.

النعمي، لقمان عمر، (٢٠٠٧)، "تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام"، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي.

كرامر، هانيش، (٢٠٠١)، "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد"، ط١، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض.

الخوري، نسيم، (٢٠٠٤)، "مشروع الشرق الأوسط الكبير او المبادرة المستحيلة"، العدد ٥٠.

مقلد، اسماعيل صبري، (١٩٨١)، "نظريات السياسة الدولية- دراسة تحليلية مقارنة"، ط١، الكويت.

حقي سعد، مباديء العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٤.

صحيفة الوقت ، (٢٠١٥) ، إختلاف الرؤى؛ مُستجدات الموقف الإسرائيلي في الأزمة السورية صحيفه الكترونية .

أوزال ، سولي ، (٢٠١٢) ، تداعيات الأزمة السورية على تركيا ، صحيفة الجزيرة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

اوغلو ، محمد قدو ، (٢٠١٧) ، العلاقات التركية السعودية في ظل الأزمة الخليجية ، صحيفة تركيا بوست .

باكي، علي حسين (٢٠١٣) ، لماذا اختارت تركيا نظام الدفاع الصاروخي الصيني؟ ، مجلة المجلة ١٢ تشرين الأول .

جريدة الاهرام ، (٢٠١١) ، عبر التدخل في الأراضي السورية :تركيا تنفي التخطيط لإقامة مناطق آمنة للنازحين من سوريا، ٣١ مايو.

جريدة الشرق الأوسط ، (٢٠٠٤) ، إسرائيل تقلل من استدعاء السفير التركي احتجاجا على مجازر الاحتلال ضد الفلسطينيين ، جريدة الشرق الأوسط ، الرياض ، السعودية ، العدد (٩٣٢٥) .

الزيات ، محمد ، (٢٠١٣) ، الموقف التركي من الثورة المصرية ، صحيفة الاهرام المصرية ، العدد ٤٦٢٧٩ .

صلاح ، سالم (٢٠١١) ، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية ، مجلة شؤون عربية ، عدد ١٤٥ .

عبد الجليل ، طارق ، (٢٠٠٩) ، العسكر والسياسة في تركيا ، مرحلة جديدة ، جريدة اخبار العالم ، ٢ / تموز .

عبد الحميد ، علاء ، (٢٠١٨) ، الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية ، جريدة السياسة الكويتية ، ٣٠ - ١٠ ، الكويت .

عبد القادر ، نزار ، (٢٠١٠) ، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقاً على حساب إسرائيل والغرب ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، تشرين اول ، العدد (٧٤)

عبدالعزیز ، اسماء الشوادفى محمد ، (٢٠١٦) ، العلاقات التركية – الإسرائيلية وثورات الربيع العربي (٢٠٠٢-٢٠١٥) ، المركز العربي الديمقراطي للابحاث والدراسات .

عبدالفتاح ، بشير ، (٢٠١٠) ، ابعاد التحول فى علاقات تركيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة العدد ١٧٩ ، يناير ، دورية متخصصة فى الشؤون الدولية ، تصدر عن مؤسسة الاهرام .

عز العرب، محمد ، (٢٠٠٤) ، العلاقات الإيرانية التركية: الدوافع والمنافع، مجلة مُختار الايرانية العدد ٥١ ، أكتوبر.

عسيلة ، صبحي ، (٢٠١٧) ، إسرائيل والأزمة السورية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

العقابي ، عوده ، (٢٠١٠) ، دراسة حول العلاقات الدولية ، دراسة تحليلية فى الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات ، بغداد ، الجمهورية العراقية .

عنان ، عماد ، (٢٠١٧) ، ما المكاسب التي تحققها تل أبيب من وراء الأزمة الخليجية ، مجلة نون بوست .

القدس العربي ، داود أوغلو ، (٢٠١٤) . نتمنى اعتماد عملية سياسية تعكس الإرادة الشعبية فى مصر ٢٨ ديسمبر.

كامل ،احمد خميس،(٢٠١٤)، رؤية تركيا للسياسة والمجتمع بعد ثورات الربيع العربي ،مجلة السياسة الدولية.

مجلة السياسة الدولية ، (٢٠١١) ، تداعيات الأزمة السورية على الشارع التركي ، دورية مُتخصصة في الشؤون الدولية ، تصدر عن مؤسسة الاهرام .

محمد ،حمد جاسم ، (٢٠١٥) ، الربيع العربي والهواجس الإسرائيلية ، مجلة الحياة ، ١١-٤ .

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ،(٢٠١٨) ،العلاقات التركية الإسرائيلية المأزق الراهن وآفاق المُستقبل، جريدة اخبار الخليج .

مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،(٢٠١٥) ، الاتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المُستقبلية: الفرص والتحديات .

المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات وحده تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٢) ، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني (معهد الدوحة) .

المركز العربي الديمقراطي ، (٢٠١٦) ،العلاقات التركية – الإسرائيلية وثورات الربيع العربي ٢٠١٥-٢٠٠٢ .

معوض ، جلال ، (١٩٩٦) ،العلاقات التركية –الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات” ، مجلة شؤون عربية، القاهرة.

معوض ، على جلال ، (٢٠١٤) ، تحليل اولى للدور التركي فى ظل ثورات الربيع العربي ، السياسة الدولية

معوض ،علي جلال ، (٢٠١٢) ،الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي مجلة السياسة الدولية ، دورية مُتخصصة في الشؤون الدولية ، تصدر عن مؤسسة الاهرام .

النعامى صالح ، (٢٠١٤) ، إسرائيل، فزع من الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضادة ،الجزيرة نت ١٨ /٤/ ٢٠١٤ .

نوار ، ابراهيم ، (٢٠١٥) ، مُحدّات التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي مصادر القوة وثقوب العجز ، المركز العربي للبحوث والدراسات .

المواقع الالكترونية :

غالي، ابراهيم، علي، محمود عبده، ٢٠٠٩، انتفاضة اردوغان الشرق اوسطية. رؤى تركية. مقالة متوفرة على الرابط الالكتروني : <http://www.islamonline.net/servlet/satellite?=&article>.

تركي، احمد السيد، ٢٠٠٩، الدور التركي في الشرق الأوسط، ابعاده واحتمالاته. مقالة متوفرة على الرابط الالكتروني

<http://www.omandaily.com/10/araa15.htm> .:

الشمي، احمد حسين.(٢٠١٥). "تغير العلاقات التركية- العراقية: الدوافع

والتغيرات"، <http://www.alukah.net/culture/1035/46746>

برهومة، محمد.(٢٠١٤). "التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية،

<http://ahramonline.org.eg/policy.aspx?serial=691672>

جوناثان هيد، طردت تركيا السفير الإسرائيلي ، <http://www.middleeastnews.com> .

د.التركمانى، عبدالله، "ملف تركيا ومحيطها الإقليمي"، www.syriakueds.com ،

أ.د.شراب، ناجي صادق، "تركيا الدور والمكانة" ، www.ahlamountada.com ،

Abraham, zalezuik and David moment, The Dynamics of Interpersonal Behavior, USA, New York, John wiley, sons, 1994, pp.413-414.

Hermann, Charles (1990). Changing Course: When (4) Governments Choose to Redirect Foreign Policy, International Studies Quarterly.

Hermann, Charles (1990). Changing Course: When (4) Governments Choose to Redirect Foreign Policy, International Studies Quarterly.

Altun Islam, (2016), The Political Crisis in Turkey-Israel Relations and Economic Interdependence.

Alserhan, Sayel Falah&Alqadi, Adel Turkey,(2017), The Political and Security Variables of Turkish-Israeli Relations and Its Impact on Turkish-Arab Relations: 2002-٢٠١٤, International Journal of Humanities and Social Science.

Akgün, Mensur&Sabiha Senyücel Gündoğar & Aybars Görgülü (٢٠١٥) Politics in Troubled Times: Israel-Turkey Relations, FOREIGN POLICY PROGRAMME .

Aras, Bülent, (2013), Turkish-Israeli Relations after the Apology .

Abadi, Jaco (٢٠٠٤) Israel's **Quest for Recognition and**

Acceptance in Asia, Garrison State Diplomacy ,Routledge.

Kam,Ephraim ,(2016),**Iran after the Nuclear Deal-**,Institute
for National Security Studie, 11march –an Israeli view.

Damascus Confirms Channel with Israel ,The Jerusalem Post,
March 30, 2008.